

تيسير الحوكمة في

سנגار

ردم الفجوة بين المجتمع والسلطة

منشورات مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث

تتولى مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث الخوض في القضايا المتعلقة ببناء الوطن والدولة والديمقراطية في الشرق الأوسط، وتنفيذ مهامه في هذا الميدان من خلال الدراسات والتحليلات المستقلة والحوارات الدائرة بشأن السياسات، وتهدف بحوثه إلى دعم الحكم الرشيد، وحقوق الإنسان وسيادة القانون والإزدهار الاجتماعي والإقتصادي في الإقليم.

إنشئت المؤسسة في عام ٢٠١٤ كمنظمة غير حكومية مستقلة غير ربحية، ومقرها في أربيل بإقليم كردستان العراق. لمزيد من المعلومات يرجى زيارة موقعنا في www.meri-k.org

مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث ٢٠٢٥ ©

أربيل - إقليم كردستان - العراق

E: info@meri-k.org

www.meri-k.org

X: [@meri_info](https://twitter.com/meri_info)

الآراء الواردة في هذا المنشور تعبر عن رأي الكاتب. جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز نسخ أو نقل أي جزء من هذا المنشور بأي وسيلة، إلكترونية كانت أو ميكانيكية، بما في ذلك التصوير والتسجيل، أو أي نظام لتخزين أو استرجاع البيانات، دون الحصول على إذن كتابي مسبق من مؤسسة ميري. يُرجى توجيه جميع الاستفسارات إلى الكاتب.

تيسير الحوكمة في سنجار

ردم الفجوة بين المجتمع والسلطة



خوگر وريا

دلاور علاء الدين

اكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٥

المحتويات

٤	الملخص التنفيذي
٤	النتائج الرئيسية المستخلصة من أرض الواقع
٥	منصة أصحاب الشأن في سنجار (SSP): نموذج لحوكمة قائمة على التشارك
٥	انعكاسات سياساتية
٦	سنجار: الإبادة الجماعية ضد الإيزيديين وحيثيات ديناميات القوى
٦	ديناميات القوى والأمن
٧	حالة الانسداد
٨	تحليل مرحلة ما بعد داعش: الحكم والإدارة في سنجار
٨	٥١٠٢-٤١٠٢: إدارة مشردة
٨	٧١٠٢-٥١٠٢: قصة الإدارات الموازية
٩	مايو-أكتوبر ٢٠١٧: ظهور قوى جديدة
١٠	مرحلة ما بعد استفتاء ٢٠١٧: مؤسسة الانقسام
١٢	اتفاقية سنجار: الإجراءات وردود الأفعال والتصورات
١٢	الاتفاقية
١٤	تصورات السنجاريين
١٥	وعي أم نقص في الوعي
١٥	جدوى الاتفاقية
١٦	الأمن
١٧	التأثير الاقتصادي
١٧	التأثير المحتمل على العلاقات المجتمعية
١٩	اتفاقية سنجار: تقدم بطيء أم انعدام التقدم
١٩	العقدة المستعصية: تعيين قائممقام جديد
٢٠	لجنة تنسيق سنجار
٢٠	إعادة الإعمار وإعادة التأهيل
٢١	توفير الخدمات
٢٥	العلاقات داخل المجتمعات وفيما بينها: العزلة والمظلومية والتفاعل الانتقادي
٢٥	المظلومية المتنافسة
٢٦	التنافس في المظلومية وبناء السلام
٢٨	المصالحة أم الحوار
٣٠	انعدام الثقة في النظام القضائي
٣١	فجوة الثقة
٣٦	ردم الفجوة: انفتاح قائم على الانطلاق من القاعدة نحو الأعلى
٣٦	نهج مُخطّط ومتدرج
٣٧	التعاون، وليس المصالحة
٤٠	تأثير الحوارات بين المجتمعات: اختبار مسبق ولاحق
٤٤	منصة أصحاب الشأن في سنجار: آلية تعاونية خاصة للحوكمة
٤٤	المنصة في الميدان
٤٥	احتياجات وأولويات أهالي سنجار
٤٩	أنموذج للمناطق الخاضعة للصراعات
٥٠	من المبادرة إلى المؤسسة: إستدامة منصة أصحاب الشأن في سنجار
٥٢	نظرة عامة على المنهجية
٥٥	الحواشي الختامية

الملخص التنفيذي

بعد مرور أكثر من عقد على تحرير سنجار من داعش، لا تزال المنطقة غارقة في شلل سياسي وهشاشة مؤسسية وتعثّر في عملية التعافي ونقص طويل الأمد في الحوكمة. وعلى الرغم من التعهدات المتكررة والتدخلات المتعددة المدعومة محلياً ودولياً، لم تنجح بغداد ولا أربيل في توطيد سلطتها أو إنشاء آليات فعالة للحكومة هناك. وقد أسفر الجمود الإداري الحالي، بالإضافة إلى تعدد الأجهزة الأمنية وتنافسها، عن حدوث حالة من الانفصال بين الجمهور والسلطات، وقوض احتمالات المصالحة المجتمعية، وخلق عوائق هيكلية أمام الانتعاش والتنمية وتوفير المساعدات المستدامة في قضاء سنجار. وإذا لم تُتخذ إجراءات حاسمة بعيدة عن التسييس ومركزة على الشمول، فإن سنجار ستبقى قضاءً هشاً ومهمشاً يروح تحت ثقل انعدام الثقة.

ومن أجل التوصل إلى حلول عملية لسد الفجوة بين المواطنين والسلطات والتوسط في شؤون الحكم، أجرت مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث (ميري) دراسة ميدانية واسعة النطاق، شملت مراجعة شاملة للمنشورات، واستطلاع آراء ٦٥٦ من سكان سنجار الحاليين والنازحين داخلياً، فضلاً عن إجراء مقابلات مع ٧٨ من المصادر الرئيسية للمعلومات. وأعقب ذلك ١١ جلسة حوار جماعي داخل المجتمع المحلي وجلستين حواريتين بين المجتمعات المحلية، أفضت جميعها إلى إنشاء منصة جديدة للتفاعل بين سكان سنجار وحكومة محافظة نينوى.

النتائج الرئيسية المستخلصة من أرض الواقع

- جمود سياسي وحوكمة مشتتة: تمارس الأطراف المتنافسة نفوذاً كبيراً على سنجار، غالباً على حساب فعالية الإدارة في سنجار. وقد أصبح الفشل المشترك في تعيين قائمقام لسنجار السبب الرئيسي لعدم إحراز أي تقدم في اتفاق سنجار لعام ٢٠٢٠ وعجز الدولة عن الفصل في النزاعات أو تنفيذ القرارات.
- تعثر عملية إعادة الإعمار وقصور في تقديم الخدمات: على الرغم من تخصيص أموال كبيرة لسنجار، إلا أن عملية إعادة الإعمار ظلت بطيئة وغير متكافئة في أعقاب التدمير شبه الكامل للبنية التحتية العامة والمنازل السكنية خلال حرب داعش. ولا تزال الخدمات التي تقدمها الحكومة بدائية وغالباً ما تكون سيئة: فإمدادات المياه شحيحة، ومرافق الرعاية الصحية تعاني من نقص في الموظفين أو لا تعمل بشكل فعال، كما أن نظام التعليم مجزأ على مسارات متنافسة وغير متوافقة بين نظامي بغداد وأربيل. ونتيجة لذلك، لا يزال آلاف الطلاب النازحين غير قادرين على الالتحاق بنظام التعليم العالي في العراق، وبالتالي لا يمكنهم الحصول على وظائف في القطاع العام خارج إقليم كردستان العراق.
- عقبات التعويض: لم يحصل سوى عدد محدود من الإيزيديين على سندات ملكية رسمية للأراضي حتى منتصف عام ٢٠٢٥، وحصل عدد أقل بكثير من الناجيات الإيزيديات على قطع الأراضي الموعودة. كما أدت الإجراءات المطولة وغياب الوثائق والفساد المبلغ عنه إلى تفاقم اليأس والشك تجاه عملية التعويض. وقد أدى تسييس الإجراءات والتأخير البيروقراطي والمتطلبات غير العملية إلى مزيد من التقويض لقانون الناجيات رقم ٨.
- تنافس سرديات المظلومية بين المجتمعات: يطرح الإيزيديون والعرب السنة روايات متوازية ومتعارضة سببت في عرقلة المساعي الرامية إلى المصالحة، مانعا في الوقت نفسه العديد من الأشخاص من كلا الجانبين من العودة إلى ديارهم. فالسرديات التي يطرحها الإيزيديون تركز على المظلومية الوجودية والإبادة الجماعية والخيانة التي ارتكبت بحقهم، بينما يسلط العرب السنة الضوء على الانتهاكات الانتقامية والإقصاء ومخاوف التغيير الديموغرافي.

- فجوة ثقة متزايدة: تعتبر مجتمعات سنجار أن بغداد وأربيل تسيسان قضية النزوح لتحقيق مكاسب انتخابية واقتصادية. وغالباً ما يتم التعبير عن المظالم بشكل منفرد وفي غياب آلية تجمع بين الأهالي والجهات الحكومية المعنية.

منصة أصحاب الشأن في سنجار (PSS): نموذج لحوكمة قائمة على التشارك

ولسد هذه الفجوة، قامت ميري بتطوير وتجربة عملية منظمة وتدريبية لإرساء الأساس اللازم لإنشاء آلية حوكمة شبه رسمية، أطلق عليها اسم منصة أصحاب الشأن في سنجار (SSP). وقد دُشنت هذه المنصة في نوفمبر ٢٠٢٤، وجمعت بين مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع المحلي والجهات التنفيذية المحلية في نينوى، بما في ذلك المحافظ ونائب المحافظ ومديرو مختلف الدوائر العامة. وأثبتت منصة أصحاب الشأن في سنجار قدرتها على:

- إنشاء قنوات اتصال مباشرة بين السلطات والمواطنين؛
- ترجمة المظالم إلى مطالب قابلة للتنفيذ (مثل الطرق، والصحة، والتعليم، ودعم الناجين)؛
- بناء الثقة والتعاون التدريجي بين المجتمعات وذلك من خلال الحوار الشامل القائم على حل المشكلات المشتركة والتحاور مع الحكومة المحلية.

انعكاسات سياساتية

أظهرت تجربة منصة أصحاب الشأن في سنجار (SSP) التجريبي ما يلي:

١. إمكانية إزالة الطابع السياسي عن تقديم الخدمات الأساسية. إذ يمكن عزل تقديم الخدمات من قبيل توفير المياه والصحة والتعليم والطرق عن التدخلات الحزبية والسياسية من أجل إعادة بناء ثقة المواطنين.
٢. إمكانية إضفاء الطابع المؤسسي على هذا الشكل التشاركي من الحوكمة: أظهرت المشاركة النشطة للجهات الفاعلة والسلطات أهمية نموذج منصة أصحاب الشأن في سنجار في دعم المجتمع وفي تسهيل العمل بطريقة متبادلة المنفعة، وبالتالي، يمكن أن يمهّد الطريق لاعتماده وإضفاء الطابع الرسمي عليه ضمن آليات صنع القرار. وتجدر الإشارة إلى أن المنصة لا تعتبر بديلاً لمجلس محافظة نينوى أو أي هيئة رسمية أخرى، بل هي مكمل لها.
٣. تيسير وتسهيل إجراءات عملية التعويضات ودعم الناجين من خلال تبسيط الإجراءات وإزالة المتطلبات القانونية غير العملية وضمان الشفافية في صرف التعويضات.
٤. يمكن أن تعالج السرديات المتنافسة حول موضوع المظلومية من خلال توفير فرص لتعزيز آليات المساءلة ومعالجة المظالم ومنع السرديات المتشددة من إثارة صراع جديد
٥. تشكل هذه الآلية نموذجاً جديداً ومؤثراً يمكن تطبيقه في المناطق الأخرى المتأثرة بالصراعات في العراق وخارجه.

سنجار: الإبادة الجماعية ضد الإيزيديين وحيثيات ديناميات القوى

عندما غزا تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) سنجار في أغسطس ٢٠١٤، دخلت المنطقة في فترة من تحولات عميقة ساهمت في إعادة تشكيل نظام الحكم وديناميات السلطة والنسيج الاجتماعي فيها. فقد كشف الاستيلاء السريع للتنظيم على المنطقة عن هشاشة دولة العراق وأراضيها المتنازع عليها، وحول سنجار من منطقة هامشية هشة وإن كانت هادئة إلى ساحة تنافس بين الأطراف الفاعلة المحلية والوطنية وكذلك الأطراف العابرة للحدود. وسرعان ما أصبحت الحوكمة محوراً للتنافس، حيث سعت مختلف الجماعات إلى فرض سلطتها في أعقاب هزيمة داعش.^{٢١} ولم يؤد هذا الصراع على النفوذ إلى تفاقم وتفتت النظام السياسي فحسب، بل أدى أيضاً إلى تعطيل عملية إعادة إعمار المؤسسات، مما عمّق تهميش سنجار وعزز من ضعف الدولة في المناطق الحدودية للعراق.

وعند احتلالها لسنجار، فرضت "الخلافة" المزعومة سيطرتها المطلقة على سنجار ومجتمعاتها. وخوفاً من وحشيتها، بدأ مئات الآلاف من سكان سنجار، ومنهم من الإيزيدية (اليزيديون، الإيزيديون) الذين يشكلون الأغلبية على مستوى القضاء، بالفرار من ديارهم، بحثاً عن ملاذ في إقليم كردستان العراق على الأغلب. الإيزيدة كانوا معرضين بشكل خاص للخطر بسبب أيديولوجية داعش المعادية لدينهم. لم يحكم داعش الإيزيدية كمواطنين، بل عاملهم كمجموعة يجب أن تخضع للإبادة أو الاستعباد أو حتى الاذابة القسرية، وهي انتهاكات ترقى إلى مستوى الإبادة الجماعية.^{٢٢، ٢٣} وتشير التقديرات الحديثة لحجم الفظائع إلى مقتل ما يقرب من ٥٠٠٠ شخص؛ وتواجد ٩٣ مقبرة جماعية؛^{٢٤} و٦٤١٧ شخصاً مختطفاً أُخضع معظمهم للاستعباد الجنسي أو التجنيد القسري.^{٢٥}

كما غادرت مجتمعات أخرى، بما في ذلك الأكراد الشيعة^{٢٦} والأكراد السنة والتركمان والمسيحيون، المنطقة بشكل جماعي، واستقروا أيضاً بشكل رئيسي في إقليم كردستان العراق. أما بالنسبة للعرب السنة في المنطقة، فقد انقسموا بين من نزحوا ومن بقوا. ولا يزال موقف المجموعة الأخيرة أو مساهمتها في حكم داعش أبان سيطرتهم على المنطقة موضع جدل كبير. ورغم قبولهم بأن العديد من أعضائهم تم تجنيدهم في مناصب إدارية أو أمنية منخفضة المستوى خلال حكم داعش،^{٢٧، ٢٨} إلا أن قادة المجتمع العربي السني أفادوا أيضاً بوقوع تضحيات وخسائر في الأرواح بين صفوفهم بسبب داعش.^{٢٩} غير أنّ هذا الأمر غالباً ما يُتجاهل أو يُستخف به، سواء ما يتعلق بأعمال التستر على الإيزيديين وتهريبهم إلى برّ الأمان من قبل بعض العرب، أو بمقتل العديد من العرب الذين خدموا في قوات الأمن الحكومية، وذلك في ظلّ ضخامة الأضرار التي ألحقها أعضاء المجتمع العربي بالإيزيديين. ولذلك ليس من المستغرب أن العلاقات بين أكبر مجموعتين في المنطقة، الإيزيدية والعرب السنة، تعرضت لضغوطات هائلة، إن لم تكن قد انقطعت تماماً.

ديناميات القوى والأمن

مهّدت سلسلة الأحداث التي أعقبت سقوط سنجار وتحريرها الطريق لظهور وترسيخ أطراف متنافسة ملأت الفضاء وتنافست على الحكم المحلي. ومن بين هذه الأطراف على وجه الخصوص الحزب الديمقراطي الكردستاني وقوات البشمركة التابعة له؛ وقوات الحشد الشعبي التي يهيمن عليها الشيعة؛ وكذلك حزب العمال الكردستاني والجماعات التابعة له، بما في ذلك وحدات مقاومة سنجار ووحدات حماية الشعب. وقد انضم العديد من الإيزيديين الذين كانوا يعانون بالفعل من صدمة الإبادة الجماعية والإحباط بسبب المظالم التي لم يتم حلها، إلى هذه التشكيلات المسلحة المتعددة.

وفي السنوات التالية، اشتدت المنافسة بين مختلف الأطراف الفاعلة، مما أدى إلى نشوب صراع طويل على السلطة أعاق الجهود الرامية إلى إعادة إقامة حكومة محلية فعالة وشرعية. ولم يتمكن أي من الأحزاب السياسية أو الأطراف الفاعلة الحكومية وغير الحكومية من صياغة الخيارات السياسية في سنجار بشكل منفرد. وقد تجلّى ذلك في الفشل الجماعي المستمر على مدى سنوات

في تعيين الحكومة المحلية في سنجار، وهو ما شكل أكبر عائق أمام إعادة إرساء الحكم في سنجار وإعادة الحياة الطبيعية إليها. وفي غياب حكومة محلية قوية تستجيب لمطالب السكان، ووسط انهيار اقتصاد مزقته الحرب، أصبح التجنيد في الجماعات المسلحة أحد المصادر المربحة للدخل بالنسبة لكثير من سكان سنجار.

وفي ظل غياب حكومة محلية قوية قادرة على تلبية احتياجات المواطنين، ووسط انهيار الاقتصاد الذي مزقته الحرب، أصبح التجنيد في الجماعات المسلحة أحد المصادر القليلة المربحة للدخل بالنسبة لكثير من سكان سنجار. وقد أدى هذا التحول إلى تسريع الابتعاد عن الاقتصاد الزراعي التقليدي للمنطقة، الذي كان يشكل ركيزة أساسية لسبل العيش المحلية قبل عام ٢٠١٤،^{١٢} وأدى إلى مزيد من تفكك السلطة على مستوى المقاطعة والمجتمع المحلي.

حالة الانسداد

على الرغم من وجود اتفاقات رسمية بين بغداد وأربيل (بما في ذلك اتفاقية سنجار لعام ٢٠٢٠)، والتدخلات الحثيثة من قبل الأطراف المعنية المحلية والوطنية والدولية، إلا أن التقدم في تشكيل الحكومة المحلية ظل بطيئاً، ولم يتم تحقيق أي تقدم كبير حتى الآن. وقد فشلت العديد من المبادرات التي تهدف إلى توليد الإرادة السياسية لإيجاد مخرج من المأزق الحالي أو كسر حالة الجمود أو تحسين الأوضاع على الأرض بشكل كبير. وفي الوقت نفسه، لا تزال المنطقة تعاني من آثار حرب داعش، مع عدم وجود إدارة فعالة، وتعثّر خطة إعادة الإعمار، واستمرار تحدي التزوج. وفي الوقت الحالي، لا تزال شكاوى سكان سنجار وانعدام ثقتهم في الحكومات المحلية والوطنية مرتفعة، ولم تتوصل الحكومة الاتحادية العراقية وحكومة إقليم كردستان إلى اتفاق حول كيفية التغلب على العوائق السياسية والإدارية العديدة.



تحليل مرحلة ما بعد داعش: الحكم والإدارة في سنجار

٢٠١٤-٢٠١٥: إدارة مشردة

بعد الاستيلاء على سنجار، اضطرت الحكومة المحلية الرسمية، بما في ذلك القائمقام ومديرو الأقسام وموظفهم، إلى الفرار وإعادة تأسيس نفسها في المنفى في فايدة، دهوك، داخل إقليم كردستان العراق وفرض داعش نظام حكمه الخاص، وتركزت السلطة في أيدي الأمراء المعينين (قادة داعش العسكريين)، الذين حكموا عبر ديوان الزكاة (مكتب الضرائب) وديوان الحسبة (مكتب الرقابة). وجميعهم فرضوا تفسيراً صارماً وعقابياً للشريعة الإسلامية. وبالتالي خضعت الحوكمة للاحتياجات الأمنية فتحوّلت القرى إلى قواعد إمداد، واستُخدمت الطرق لنقل المقاتلين والأسلحة والأسرى الإيزيديين.^{١٣}

٢٠١٥-٢٠١٧: قصة الإدارات الموازية

في نوفمبر ٢٠١٥، استعادت قوات البشمركة الكردية، بدعم من غارات جوية للتحالف بقيادة الولايات المتحدة وبدعم من الجماعات المسلحة الإيزيدية والجماعات التابعة لحزب العمال الكردستاني، السيطرة على منطقتي سنوني (الشمال) و مركز سنجار، بينما ظل تنظيم داعش محتلاً لناحية القيروان (بليج) في الجنوب، لحين تحريرها في الأخرى في مايو ٢٠١٧. وبحلول ذلك الوقت، كانت المناطق المحررة قد دمرت، كما نزح السكان ومنهم الإيزيدية الذين تعرضوا لعمليات قتل جماعي، فيم ظل الأمن يشكل مصدر قلق كبير.^{١٤، ١٥، ١٦، ١٧} وبالتالي، لم تعد الإدارة الرسمية إلى مركز سنجار أبداً، باستثناء فترة وجيزة.

في غياب الإدارة الرسمية في مركز سنجار، أنشأ حزب العمال الكردستاني، وهو خصم سياسي وعسكري مزمن للحزب الديمقراطي الكردستاني، مجلس إدارة ذاتية، يُشار إليه عادةً باسم المجلس، ليكون بمثابة هيئة حكم ظل.^{١٨} وعلى الرغم من استمراره حتى الآن، لم يتم الاعتراف بهذا المجلس رسمياً من قبل حكومتي نينوى أو بغداد.

كان مقر المجلس في وسط سنجار، لكنه فرض سلطته من معقل حزب العمال الكردستاني في سردشت، جبل سنجار.^{١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢} وفر المجلس الأمن والخدمات الأساسية في هذه المناطق، بنجاح متفاوت، دون الاعتماد على مصادر التمويل العراقية الرسمية.^{٢٣، ٢٤} وأدار المجلس مدارس جذبت مئات الطلاب في البداية، لكن أعدادهم تضاءلت إلى درجة شبه الانقراض في غياب الاعتراف الرسمي من بغداد.^{٢٥} ومع ذلك، كان المجلس فعالاً في توفير خدمات محدودة مثل إزالة القمامة ومشاريع خدمات رمزية لبناء الطرق وإصلاحها. كما تم تمديد الكهرباء وتوفير خزانات المياه لعدد قليل من القرى في جبل سنجار.^{٢٦}

”ساعد المجلس في توصيل الكهرباء وبعض خزانات المياه إلى القرى الواقعة على قمم الجبال. كما استخدموا أموالهم الخاصة لإجراء بعض أعمال إعادة الإعمار البسيطة في جميع أنحاء سنجار“ (سياسي إيزيدي، مركز سنجار)

”تقدم إدارة بلدية حزب العمال الكردستاني الخدمات هنا [سنوني]، لكن خدماتها تقتصر على إزالة القمامة وإصلاحات بسيطة للغاية للطرق“ (موظف مدني إيزيدي، سنوني)

تصاعدت التوترات بين القوى المتنافسة وبلغت ذروتها في مواجهة مفتوحة في سنوني في ٣ مارس ٢٠١٧، حيث اشتبكت قوات البشمركة والقوات الموالية لحزب العمال الكردستاني في مواجهة دامية أودت بحياة تسعة أشخاص، من بينهم امرأة مدنية.^{٢٧} وقد طغت صراعات السلطة هذه حتماً على تقديم الخدمات، والأهم من ذلك، على إرساء نموذج حوكمة قادر على معالجة الأضرار الجسيمة التي لحقت بمجتمعات سنجار. وعلى المستوى المجتمعي، سعت كل إدارة من الإدارات المتنافسة إلى حشد الدعم من السكان الإيزيديين، مما أدى إلى تعميق الانقسامات على أسس سياسية وإقليمية. وقد أعاق هذا النظام المزدوج للحكم، كما

كان متوقعاً، الجهود الرامية إلى إنشاء إدارة محلية موحدة وغير حزبية وفعالة في سنجار، وهو شرط أساسي لاستعادة الاستقرار والشعور بالعودة إلى الحياة الطبيعية.^{٢٨}

بصرف النظر عن توزيع المساعدات وإدارة شؤون النازحين، لم تقم الحكومة المحلية بأي شيء يذكر في سنجار بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٧. في الواقع، ظلت حصة سنجار من الميزانية في الموصل غير منقطة منذ عام ٢٠١٤، بسبب الفوضى الإدارية بشكل أساسي.^{٢٩،٣٠}

أما فيما يتعلق بالأمن، فقد كانت المناطق الخاضعة لسيطرة المجلس تخضع لحماية الجماعات التابعة لحزب العمال الكردستاني، في حين كانت بقية المناطق المحررة تخضع لحماية قوات الأسايش والبشمركة التابعة لحكومة إقليم كردستان.^{٣١} وبينما كانت هذه الجماعات منشغلة إلى حد كبير بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧ بمحاربة الهجمات القريبة لتنظيم داعش، إلا أنها كانت أيضاً منخرطة في توترات مستمرة فيما بينها.^{٣٢} ونتيجة لذلك، لم تحظ الحوكمة والتنمية باهتمام كبير مقارنة بالحسابات السياسية والأمنية السائدة، مما أدى إلى بقاء آلاف النازحين داخلياً في حالة نزوح، بينما كانت سنجار تعاني من الدمار المادي والضغط النفسي.

في ظل هذه البيئة الأمنية والإدارية المتقلبة والمجزأة، والتي إنطوت على مطالب غير مستوفاة بالعدالة وانتشار نزعة الانتقام، تضررت بشدة آفاق الحكم المحلي الرشيد والمصالحة الحقيقية. ولم تنجح الجهود الرامية إلى بناء آليات شاملة لاتخاذ القرارات، وتلبية احتياجات المجتمع المحلي، وضمان التمثيل السياسي العادل. وبدلاً من ذلك، حوّلت الخصومات الحزبية الراسخة والصراعات على السلطة بين الأطراف السياسية المتنافسة الانتباه عن الحكم الحقيقي بقيادة المجتمع المحلي والتعافي بعد النزاع. ببساطة، بقيت سنجار في حالة خراب ولم يُحرز سوى تقدم ضئيل في استعادة الحكم والوضع الطبيعي في هذه المنطقة.

”اشتبكت قوات روز مع حزب العمال الكردستاني في هذه المنطقة. أرادت روز إغلاق المعبر، بينما أراد حزب العمال الكردستاني إبقائه مفتوحاً. لقي العديد من السكان المحليين حتفهم في الاشتباكات بين هاتين القوتين“ (سياسي إيزيدي، مركز سنجار)

مايو-أكتوبر ٢٠١٧: ظهور قوى جديدة

حتى هذه الفترة، كانت قوات الحشد الشعبي تمارس نفوذها على سنجار من بغداد، دون أي وجود فعلي على الأرض. لكن بحلول منتصف عام ٢٠١٧، تمكنت قوات الحشد الشعبي من إرساء موطن قدم لها في المناطق الجنوبية من سنجار، بما في ذلك ناحية القيروان، عقب مشاركتها في تحريرها.^{٣٣} وسرعان ما ألقى الحشد بثقله وراء حزب العمال الكردستاني في مواجهة الحزب الديمقراطي الكردستاني. ففي عام ٢٠١٧ (ومن ثم في عام ٢٠٢٠)، بادر الحشد إلى اتخاذ خطوات نحو دمج أجزاء من وحدات حماية سنجار (اليبشة) ضمن هيكله، الأمر الذي أسفر عن انضمام عدد قليل من مقاتلي اليبشة إلى إطار الحشد.^{٣٤} وبمرور الوقت، تم إنشاء المزيد من القوات الإيزيدية المرتبطة بالحشد الشعبي، بما في ذلك اللواء ٧٤ بقيادة مراد شيخ كالو؛ وفوج كوتشو بقيادة نايف جاسو؛ وفوج لاليش بقيادة خال علي.^{٣٥،٣٦}

في غضون ذلك، سعى المجلس إلى تطبيق رؤيته المتمثلة في الإدارة الذاتية للمنطقة، ووافقت بغداد، ربما بتسهيل من الحشد الشعبي، على تمويل اليبشة.^{٣٧،٣٨} ومع ذلك، واجهت هذه التطورات عقبات في مواجهة الوجود السياسي والعسكري للحزب الديمقراطي الكردستاني على الأرض، كما أثار ردود فعل سلبية من الولايات المتحدة وتركيا.^{٣٩} ونتيجة لذلك، تم تعليق تنفيذ هذه الفكرة ولم تتحقق طموحات المجلس.

مرحلة ما بعد استفتاء ٢٠١٧ : مأسسة الانقسام

وسط هذا التعقيد الأمني والسياسي في سنجار، ظهرت حلقة أخرى من التعقيدات إلى الساحة: الاستفتاء على الاستقلال في سبتمبر ٢٠١٧. ففي إقليم كردستان العراق والأراضي المتنازع عليها، بما في ذلك سنجار، أدلى الناخبون بأصواتهم لصالح الاستقلال على الرغم من اعتراضات الدولة العراقية والمجتمع الدولي للإستفتاء. وبعد ثلاثة أسابيع من التصويت، اجتاحت القوات العراقية قضاء سنجار، وطردت قوات البشمركة، وأصبح الحشد الشعبي هو القوة المهيمنة في القضاء.^{٤١،٤٢} وغادر موظفو الحكومة المحلية المواليون للحزب الديمقراطي الكردستاني قضاء سنجار، واضطروا مرة أخرى إلى العمل من فائدة في دهوك. وسرعان ما عينت قوات البيشة فهد حامد قائمقاماً جديداً للمنطقة وخوديدا تشوكي مديراً لناحية سنوني، وهي تعديلات أقرتها قوات الحشد الشعبي. أدى هذا التغيير إلى إنشاء نظام مزدوج: أحدهما يعمل في المنفى من دهوك ويحظى باعتراف رسمي من الحكومة ويتمتع بإمكانية الوصول إلى الهياكل البيروقراطية؛ والآخر "بديل" مقره سنجار ويحظى بدعم المجلس والحشد الشعبي. ومع ذلك، لم تحظ السلطة الأخيرة باعتراف بغداد، واقتصرت في المقام الأول على تسهيل التنسيق مع المنظمات الدولية على الأرض.

بغض النظر عن المبررات التي قدمها الطرفان، فإن هيكل الحكم المزدوج قوض بشكل خطير احتمالات إقامة حكومة غير حزبية وفعالة ومستجيبة لاحتياجات السكان المحليين، وهو أمر كان مطلوباً بشكل عاجل في سنجار بعد هزيمة داعش.^{٤٣} كافح الحزب الديمقراطي الكردستاني والإدارة المقيمة في المنفى لإعادة فرض سلطتهما في سنجار، وكنا مصممين على إبقاء الإدارة المحلية تحت سيطرتهم، بعيداً عن نفوذ الحشد الشعبي والبيشة. وبذلك، امتنعت الإدارة المحلية الرسمية عن نقل كوادر الحكومة إلى سنجار، وهو وضع تساهلت فيه خصومها لأنه أبقى الإدارة في دهوك، واستتباعاً أبقى الحزب الديمقراطي الكردستاني، خارج سنجار. من ناحية أخرى، سعى المجلس والبيشة والحشد الشعبي إلى كسب قلوب وعقول السكان من خلال الاستفادة من دورهم في مساعدة الإيزيديين ومقاومة داعش. ولا شك أن الانقسام الإداري أدى إلى تفاقم الاستياء المجتمعي تجاه السلطات المحلية في سنجار.^{٤٤}

"لقد فرضوا ["البيشة"] حكمهم علينا [المجتمعات المحلية في سنجار]. قاموا بتجنيد من أرادوا، بمن فيهم العرب الذين شاركوا في الإبادة الجماعية ضدنا [الإيزيديين]. لم نستطع فعل شيء. إنهم ["البيشة"] أقوىاء للغاية." (شخصية إيزيدية بارزة في المجتمع المحلي، مركز سنجار)

"مثل البقية، فإن الحشد الشعبي هو أيضاً أحد اللاعبين السياسيين. هدفهم هو تقسيم مجتمعنا والسيطرة على إدارة المنطقة." (قائد عسكري إيزيدي في الحشد الشعبي، مركز سنجار)

"ما يحدث في سنجار هو أن بعض الجماعات المسلحة قوية للغاية لدرجة أنها تستطيع، وقد فعلت ذلك مرات عديدة، أن تقتحم مراكز الشرطة وتطلق سراح السجناء كما تشاء وأمام أعين الناس. هذه رسائل تدمر مكانة الحكومة في أعين الناس." (مسؤول أمني رفيع المستوى، بغداد)

ومع مرور الوقت، انهارت سلطة القائممقام المدعوم من المجلس تحت وطأة قيود الشرعية، لكن قوات البيشة وقوات الحشد الشعبي احتفظنا بالسيطرة الفعلية على الأرض، في حين وقفت حكومة بغداد مكتوفة الأيدي إلى حد كبير، عاجزة أو غير راغبة في فرض سلطة حاسمة على الوضع المتقلب في المنطقة. ونتيجة لذلك، بقيت سنجار والسنجاريون تحت وطأة الخراب في ظل غياب سلطة رسمية قادرة على مواجهة التحديات المطروحة.^{٤٥} فحتى بالنسبة للخدمات الأساسية مثل تجديد بطاقات الهوية الوطنية، اضطر سكان سنجار إلى قطع مسافات طويلة وخطرة دون داعٍ إلى دهوك، حيث يعمل القائممقام والمسؤولون.^{٤٦} والطريق نفسه كان خطيراً حيث كان مليئاً بالحفر والممرات المتآكلة، وتنتشر عليها نقاط تفتيش تابعة لمختلف الجهات الأمنية.^{٤٧} وعلى الرغم من المناشدات المتكررة لإعادة التأهيل وإعادة البناء، ظل الطريق مهملاً لفترة طويلة من الزمن قبل أن يتم إعادة تأهيله مؤخراً.^{٤٨،٤٩} وكنتيجة لهذا الوضع، فإن الخوف من انعدام الأمن، والأعمال الانتقامية المحتملة، وغياب حكومة فعالة، أبقى آلاف العائلات، بما في ذلك الإيزيديون والعرب السنة والأكراد الشيعة والمسيحيون ومجتمعات أخرى في سنجار، في حالة نزوح طويلة الأمد.

” الإدارة سيئة للغاية لدرجة أنها نقلت مديرية بطاقات الهوية الوطنية من القحطانية إلى البعاج، وبصفتي امرأة إيزيدية، أجد هذا المكان مقلقاً بالنظر إلى تاريخ الإبادة الجماعية.” (امرأة إيزيدية نازحة، جلسة نقاش جماعية، خانكي^٩)

” بصفتي امرأة، أجد أنه من المزعج للغاية أن أرى النساء مجبرات على السفر كل تلك المسافة الطويلة إلى دهوك من أجل الحصول على ختم لتجديد بطاقات هوياتهن.” (امرأة نازحة، مجموعة نقاش مركزة، خانكي)

” الطريق السريع الذي يربط بين سنجار وتلعفر مليء بالحفر. إنه بحاجة إلى إصلاح. لقد مات الكثيرون بسبب سوء حالة الطريق. لقد شاهدنا العديد من حوادث المرور المميتة. هذا بالإضافة إلى تدهور الأوضاع الأمنية، كل ذلك يحدث بسبب التنافس بين بغداد وأربيل.” (امرأة إيزيدية نازحة، مجموعة نقاش مركزة، خانكي)

” الحكومة العراقية لا تقدم أي خدمات هنا. أعني حكومة نينوى والحكومة العراقية. لا يولون أي اهتمام لهذه المنطقة. كل ما يقدمونه هو كلام دون أفعال. جاء الكاظمي [رئيس الوزراء السابق] وأدلى بتصريحات جوفاء هنا. جاء السوداني [رئيس الوزراء الحالي] أيضاً إلى هنا ولم نرَ أي شيء حتى الآن. وعد بالعديد من الأشياء، لكننا لم نرَ أي منها بعد.” (ناشط إيزيدي في المجتمع المدني، سنوني)

” المدير الحالي كردي ولم نره منذ فترة طويلة. لقد كان غائباً لمدة ١٠ سنوات. وهو منتمي إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني. من الصعب جداً علينا إنجاز المعاملات. نحتاج إلى السفر إلى دهوك للحصول على ختم واحد. المسافة طويلة جداً. تبلغ المسافة حوالي ٢٥٠ كيلومتراً فقط للوصول إلى هناك. يقع مكتب إقامة الإقامة في تليكي. للحصول على بطاقة الهوية، سأحتاج إلى اصطحاب جميع أفراد عائلتي إلى هناك، وهذا يكلفني أكثر من ١٠٠,٠٠٠ دينار عراقي.” (موظف عام عربي سني، القبروان)

” لا يزال الآلاف من أبناء شعبنا نازحين ولا يستطيعون العودة. من سيسهل عودتهم؟ لا أحد. هناك الكثير من الجهات المسلحة على الأرض التي هي في الوقت نفسه جزء من الحكومة.” (شيخ عشيرة عربي سني، القبروان)

اتفاقية سنجار: الإجراءات وردود الأفعال والتصورات

مع تشابك القوى المتنافسة التي تسعى إلى تحقيق أجندات متباينة، ظلت سنجار عالقة في دوامة سياسية خانقة، في حين أن الأوضاع العامة في العراق زادت من تعقيد المشكلة. أسفرت الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٨ عن انسداد مطول، وأدت في النهاية إلى تشكيل حكومة توافقية تفتقر إلى السلطة اللازمة لاتخاذ إجراءات حاسمة، لا سيما عندما كانت مثل هذه القرارات تنطوي على خطر إبعاد داعميها السياسيين المتنافسين. كانت هذه فترة من الشلل السياسي في العراق سرعان ما أفسحت المجال لموجة قوية من الاحتجاجات التي قادها الشباب في أواخر عام ٢٠١٩، والتي هزت أسس النظام السياسي العراقي وأدت إلى استقالة حكومة عادل عبد المهيد واستبدالها بحكومة مصطفى الكاظمي.

الاتفاقية

اتفاقية سنجار على هذه الخلفية، ظلت سنجار منطقة نائية، ولم يتم معالجة مشاكلها الإدارية، وتُركت حالة عدم الاستقرار المزمنة فيها تتفاقم. ومع ذلك، ظهرت محاولة أخرى لتحقيق الاستقرار في سنجار تحت إشراف الكاظمي في عام ٢٠٢٠. في ١ أكتوبر من ذلك العام، تم توقيع اتفاقية سنجار بين الحكومة الاتحادية العراقية وحكومة إقليم كردستان. حددت الاتفاقية عملية تتضمن عددًا من الأحكام الإدارية والأمنية وتلك المتعلقة بإعادة الإعمار. وتصدرت الاتفاقية تعيين قائممقام جديد ومستقل ومؤهل وموافق عليه بشكل جماعي للمنطقة. وكان من المقرر أن ترأس لجنة مشتركة بين الحكومة الاتحادية العراقية وحكومة إقليم كردستان تعيين المناصب الإدارية الأخرى في الوقت نفسه.^{٤٩}

فيما يتعلق بتوفير الأمن، تنص الاتفاقية على تسليم المسؤولية إلى الشرطة المحلية ومستشار الأمن الوطني وأجهزة الاستخبارات الوطنية فقط، مع إبعاد جميع الكيانات المسلحة الأخرى، بما في ذلك الحشد الشعبي والبشمركة والجماعات المسلحة الإيزيدية الأخرى، إلى خارج أطراف المنطقة. في الواقع، تنص الاتفاقية بوضوح على إنهاء وجود حزب العمال الكردستاني وأعوانه في سنجار والمناطق المحيطة بها. كما تنص الإجراءات الأمنية على تعيين ٢٥٠٠ عنصر جديد من سنجار، بما في ذلك النازحون، في قوات الأمن.

أما بالنسبة لإعادة الإعمار، فإن الاتفاقية تدعو إلى إنشاء لجنة مشتركة بين الحكومتين لإعادة إعمار المنطقة، بالتنسيق مع إدارة محافظة نينوى. كما يدعو الموقعون على الاتفاقية إلى إنشاء لجنة ميدانية مشتركة أخرى لمتابعة تنفيذ المحاور الإدارية والأمنية للاتفاقية.^{٥٠}

وتبقى الأسباب الكامنة وراء إعداد اتفاقية محل تكهنات، لكنها خدمت أغراضاً عديدة.^{٥١،٥٢} ومن بينها أن كل من الحكومة الاتحادية العراقية وحكومة إقليم كردستان كانتا تستجيبان للضغوط المتزايدة الصادرة عن المجتمعات النازحة والجهات الفاعلة المحلية والمجتمع الدولي، من أجل معالجة ملف النزوح المطول ومعالجة الشلل الناجم عن وجود إدارتين في سنجار.^{٥٤،٥٣}

وبصرف النظر عن الدوافع الكامنة وراء الاتفاق، فبالإمكان أنه قد تم تصميمه لمنع سنجار من الانزلاق بشكل أكبر نحو الخذلان السياسي. علاوة على ذلك، فقد أتاح الاتفاق مؤقتاً مجاًلاً لبغداد لفرض نفسها كوسيط موثوق به من أجل استعادة حضور الدولة في منطقة متنازع عليها. ولكن أقتصر الدور والاهتمام على التأييد الخطابي ليس فقط من قبل بغداد فحسب بل من قبل أربيل أيضاً. وهذا لم تضيق بغداد الفرصة لاسترداد دورها كدولة حاضرة ومتمكنة فحسب، بل ظل الاتفاق أيضاً غير مطبق إلى حد كبير.^{٥٦،٥٥}

ردود الأفعال

رد حكومة إقليم كردستان

كرد فعل على الاتفاق، أشاد المسؤولون في إقليم كردستان، بمن فيهم رئيس الإقليم ورئيس الوزراء، بالاتفاق علناً ودعيا جميع الأطراف المعنية إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان تنفيذه بنجاح. ووصف الرئيس نيجيرفان بارزاني الاتفاق بأنه عامل محفز محتمل لتحسين العلاقات بين أربيل وبغداد،^{٧٧} بينما أكد رئيس الوزراء مسرور بارزاني على أهمية الاتفاق في تسهيل عودة النازحين إلى مناطقهم معرباً عن أمله في أن يمثل الاتفاق "بداية تنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور".^{٧٨}

ردود الفعل الدولية

وصف جانين هينيس-بلاسخارت، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة (SRSG) ورئيس بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI) آنذاك، الاتفاق بأنه علامة فارقة من شأنها أن تفتح "فصلاً جديداً لسنجار" يمكن أن يسهل عودة النازحين داخلياً، شريطة توفير إدارة وأمن مستقرين.^{٧٩} وبالمثل، رحب المجتمع الدولي، بما في ذلك الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، بالاتفاق.^{٨٠} وسارعت تركيا إلى الترحيب بالاتفاق، نظراً للبند الوارد فيه الذي يدعو إلى إبعاد حزب العمال الكردستاني من منطقة سنجار.^{٨١} وقد اتهمت تركيا طويلاً حزب العمال الكردستاني بتحويل سنجار إلى قاعدة لأنشطته اللوجستية والعملية، وحذرت من شن عمليات عسكرية لطرد مقاتلي هذا الحزب^{٨٢} وعلى عكس تركيا، امتنعت إيران عن إبداء رأيها بشأن اتفاق سنجار، في حين رفض قادة الحشد الشعبي المتشددون المواليون لإيران الاتفاق. وادعى قيس الخزعلي، رئيس حركة عصائب أهل الحق، أن الاتفاقية تهدف إلى طرد القوات التي ساعدت في تحرير سنجار. وبالمثل، ندد حسن الكعبي، رئيس الكتلة البرلمانية لمنظمة بدر، بالاتفاقية ووصفها بأنها مؤامرة أمريكية وإسرائيلية تهدف إلى تطهير سنجار من الحشد الشعبي.^{٨٤}

المجتمع الإيزيدي والمجتمع المدني

بشكل عام، رحب المجتمع الإيزيدي وعناصر المجتمع المدني الإيزيدي في البداية باتفاقية سنجار بحذر، لكن تزايدت شكوكهم مع مرور الوقت. وقد أشارت نتائج إطار مراقبة الصراع والاستقرار التابع لمعهد الولايات المتحدة للسلام إلى أن الجمهور في سنجار يعتقد أن الاتفاقية، إذا ما تم تنفيذها، قد تساعد في معالجة بعض مخاوفهم المتعلقة بالأمن والحكم، بما في ذلك توحيد الإدارة المحلية وإزالة الطابع السياسي عنها.^{٨٥} واعتبر القادة الدينيون والمجتمعيون في لالش اتفاقية سلام سنجار خطوة أولى حاسمة لتحقيق الاستقرار. كما ونظرت مؤسسة يزدا، وهي منظمة مجتمع مدني إيزيدي بارزة، إلى الاتفاق بعين الحذر، وأعربت عن أسفها لعدم وجود تفاصيل كافية عنها وحذرت من صعوبات قد تعيق التنفيذ الكامل والشفاف للاتفاق.^{٨٦}

ورأى منتقدون من الإيزيديين أنهم لم يتم استشارتهم، وأنهم استبعدوا من العملية. وادعوا أن مسودة الاتفاق لم تعرض على الإيزيديين قبل نشرها، وأن أياً من طرفي فريق التفاوض لم يضم ممثلين عن الطوائف العرقية والدينية في سنجار، باستثناء سعيد خضر، العضو الإيزيدي في مجلس النواب، الذي شارك في المناقشات في بغداد.^{٨٧} وقد أثار ذلك إحباطاً وانتقادات لاذعة بين السكان الإيزيديين، حيث رأوا أن الاتفاقية لا تتضمن أي إشارة إلى مسائل العدالة الانتقالية.^{٨٨} كما رفض العديد من العرب السنة في سنجار الاتفاقية،^{٨٩} مدعين أنه لم يتم التشاور معهم في صياغة الاتفاقية، على الرغم من أنهم يشكلون "ما لا يقل عن ٤٥٪ من سكان منطقة سنجار".^{٩٠}

أما النساء الإيزيديات، اللواتي كن الضحايا الرئيسيات لفظائع داعش ولا يزلن من بين الفئات الأكثر ضعفاً، فقد أعربن عن ثقتهم المحدودة في اتفاق سنجار. وتعرب الناشطات النسويات بشكل صريح عن مخاوفهن من حدوث مشاكل أكبر عند عودتهن إلى مناطقهن وقراهن، في حين أن الاتفاق نفسه لا يتضمن أي بند يتعلق بتجنيد النساء في قوات الشرطة أو في أي قطاع آخر. وتطالب النساء بتخصيص حصص للنساء في قوات الشرطة الجديدة، ويعتبرنه أمراً أساسياً لإقناع النساء النازحات بالعودة.^{٩١}

مع مرور الوقت، ازدادت مشاعر الشك لدى المدنيين بسبب عجز الحكومة الاتحادية العراقية وحكومة إقليم كردستان عن فرض سلطتهما على قوات الحشد الشعبي وقوات الييشة المتجذرة التي رفضت الاتفاق منذ البداية.^{٧٢} وقد شكك المجتمع المدني في التزام الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان بمصالح سنجار، معتبرين أن السلطات قد لا تفضل مصالحها السياسية على الصالح العام لسنجار فحسب، بل إنها عاجزة أيضاً عن درء العنف في المنطقة في المستقبل، خصوصاً في ضوء ما حدث في عام ٢٠١٤ للمنطقة.^{٧٣} والأسوأ من ذلك، يعتقد البعض أن صانعي السياسة في الحكومة الاتحادية قد يحاولون "تعريب" سنجار، في حين أن الحزب الديمقراطي الكردستاني والسلطات الكردية قد يحاول "تكريت" المنطقة.^{٧٤} لذلك، ليس من غير المألوف أن نجد إيزيديين يجادلون بأن قوات الحشد الشعبي والمليشيات الإيزيدية المدعومة من الحشد الشعبي يمكن أن تكون بمثابة ثقل نافع مواز بالضد للحزب الديمقراطي الكردستاني.

علاوة على ذلك، سبق وأن أبرمت "اتفاقات" مختلفة في سنجار، لكنها لم تُنفذ ولم تسفر عن نتائج ملموسة ومجدية على الأرض.^{٧٥} لذلك، قد لا يثق الناس كثيراً في "اتفاق" آخر. وبشكل عام، أدى انعدام الثقة في العملية وغياب الضامين الدوليين إلى تآكل التأييد المحلي للاتفاقية مثيرة تساؤلات جديدة حول جدوى اتفاقية سنجار.

تصورات السنجاريين

من أجل قياس آراء المجتمع المحلي بشأن اتفاقية سنجار بشكل منهجي، أجرت مؤسسة ميري استطلاعاً واسع النطاق حول تصورات السكان المحليين للاتفاقية. تضمنت مجموعة البيانات ما مجموعه ٦٥٦ رداً موزعة بشكل تمثيلي على مختلف المجتمعات المحلية في المنطقة وجميع النواحي التابعة لها، بالإضافة إلى مخيمين للنازحين داخلياً في محافظة دهوك. في كل منطقة، شارك في الاستطلاع ما لا يقل عن ١٠٠ فرد من كل مجتمع محلي (الإيزيديون والأكراد الشيعة والعرب السنة).^{٧٦} بشكل عام، شكلت النساء ٣٢٪ من المشاركين في الاستطلاع، وكانت نسبة مشاركة النساء الأعلى في القيروان (٥١٪) والأدنى في سنوني (١٧٪). من حيث التمثيل، شكل الإيزيديون ٤٨٪ من العينة، والكرد الشيعة ١٧٪، والعرب السنة ٣٦٪.



جدول ١ التوزيع العرقي والديني للعينة

الارقام	النسب	المجاميع
٣١٣	٪٤٨	الايزيدية
١١٠	٪١٧	الشيعة
٢٣٣	٪٣٦	السنة

جدول ٢ تمثيل الجنسين بين المشاركين في الاستطلاع على مستوى النواحي ومخيمات النازحين.

الجنس	مخيمات الزوح	القيروان	مركز سنجار	سنوني	المجموع
ذكر	٣٦	٨٢	٥٨	٣٣	٢٠٩
أنثى	٦٩	٧٩	١٠٩	١٩٠	٤٤٧
المجموع	١٠٥	١٦١	١٦٧	٢٢٣	٦٥٦

وعي أم نقص في الوعي

كشف تحليل بيانات الاستطلاع عن تباين كبير في الآراء حول اتفاقية سنجار. وأظهر أن الإيزيديين والشيعة أبدأوا أعلى مستويات الوعي، حيث أفاد ٧١٪ و ٨٤٪ منهم على التوالي بأنهم على دراية بالاتفاقية أو مكوناتها. في المقابل، أشارت الغالبية العظمى من المشاركين العرب السنة (٧٧٪) إلى أنهم ليسوا على علم بالاتفاقية وأحكامها. والجدير بالذكر أن ٢٩٪ من الإيزيديين و ١٦٪ من الشيعة المشاركين في الاستطلاع أفادوا أيضاً بعدم معرفتهم بالاتفاقية. وبعد مرور أكثر من أربع سنوات على إعلانه في عام ٢٠٢٠، فإن هذا الافتقار الملحوظ إلى المعرفة بالاتفاقية، لا سيما بين السنة ونسبة كبيرة ومفاجئة من الإيزيديين، يدعم الفهم الأوسع نطاقاً بأن الاتفاقية تم وضعها بمشاورات ومشاركة محدودة من المجتمع المحلي. ولا تشير هذه النتائج إلى قصور في التواصل مع مجتمعات سنجار فحسب، بل تثير أيضاً أسئلة أوسع نطاقاً حول شرعية الاتفاقية واستدامتها في نظر الجمهور.

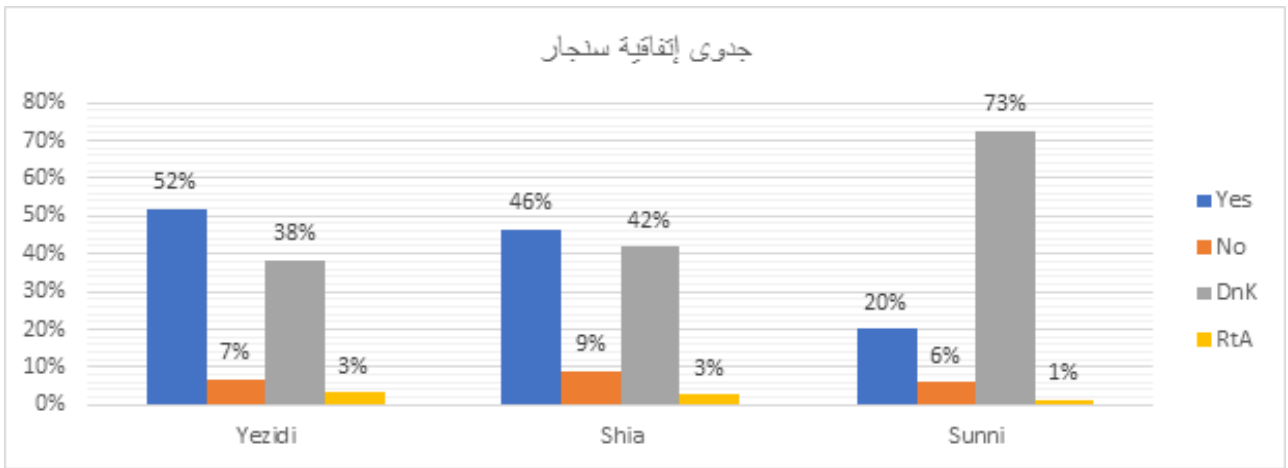
جدول ٣ الوعي باتفاقية سنجار (أو مكوناتها) بين المجتمعات المتنوعة في المنطقة

المجاميع	نعم	كلا	المجموع
الايزيدية	٢٢٢ (٧١٪)	٩١ (٢٩٪)	٣١٣
الشيعة	٩٢ (٨٤٪)	١٨ (١٦٪)	١١٠
السنة	٥٤ (٢٣٪)	١٧٩ (٧٧٪)	٢٣٣
المجموع	٣٦٨ (٥٦٪)	٢٨٨ (٤٤٪)	٦٥٦

جدوى الاتفاقية

إذن، ليس من المستغرب أن اتفاقية سنجار لم ترسخ جذورها على مستوى المجتمع، كما هو موضح في الشكل ١ الذي يظهر أن شرائح كبيرة من مجتمعات سنجار كانت مترددة، ولو بدرجات متفاوتة، بشأن جدوى الاتفاقية على مستوى المجتمع. وفي نهاية المطاف، فإنه في غياب التأييد المحلي، قد يُنظر إلى اتفاقيات مثل اتفاقية سنجار على أنها مفروضة من الخارج، مما يعمق الشخ بين السكان المحليين والسلطات المسؤولة عن صنع القرار.

الشكل ١. السؤال: هل تعتقد أن اتفاقية سنجار تخدم مجتمعك؟ DNK = لا أعلم، RtA = أرفض الاستجابة

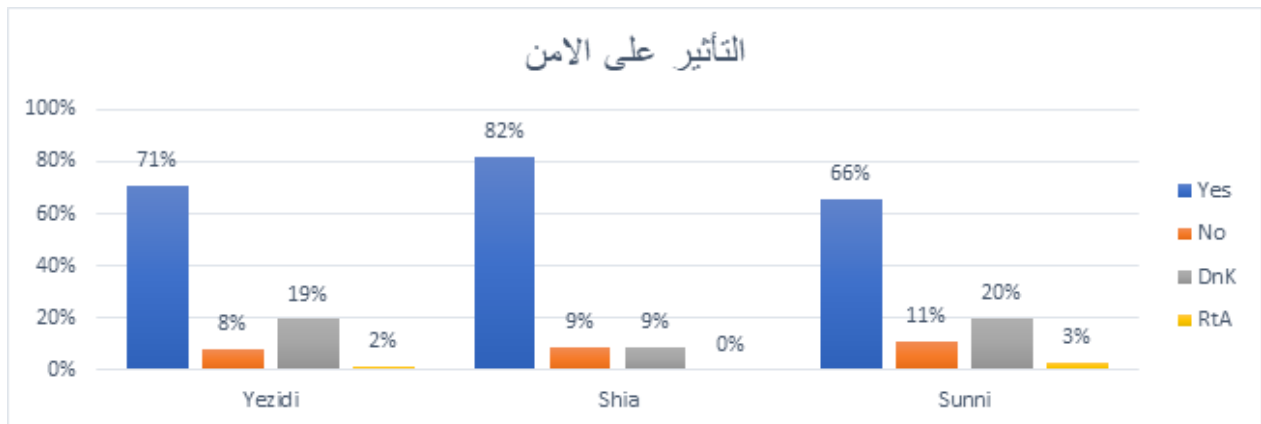


على الرغم من هذه المخاوف، لا يزال بإمكان اتفاقية سنجار، في نظر السكان المحليين وبشكل عام، إحداث تغيير إيجابي على أرض الواقع. عندما تم تعريف المشاركين في الاستطلاع بمحتويات اتفاقية سنجار، تمكن الباحثون من قياس تصورات المشاركين حول جوانب مختلفة، بما في ذلك الأمن العام والاقتصاد والعلاقات الاجتماعية

الامن

فيما يتعلق بالتأثير العام للاتفاق على الأوضاع الأمنية في سنجار، أعربت الغالبية العظمى من كل مجتمع عن توقع جماعي بتحسين الأوضاع الأمنية في حالة تنفيذ الاتفاق (الشكل ٢).

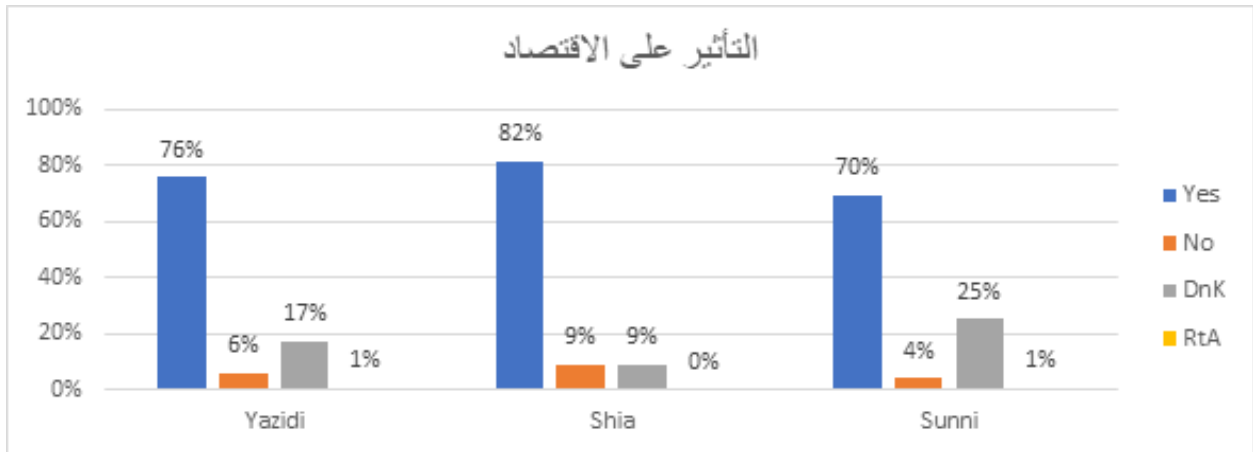
الشكل ٢. السؤال: هل تعتقد أن اتفاقية سنجار ستحسن الوضع الأمني في منطقتك؟ DNK = لا أعلم، RtA = أرفض الاستجابة



التأثير الاقتصادي

أما بالنسبة للتأثير الاقتصادي المحتمل لاتفاقية سنجار، تشير البيانات إلى توقع مشترك بأن الاتفاقية يمكن أن يكون لها إمكانات اقتصادية في جميع المجتمعات التي شملتها الدراسة. يميل العرب السنة إلى التعبير عن تفاؤل أقل مقارنة بالإيزيديين والشيعة، لكنهم لا يزالون يشكلون أغلبية ملحوظة حيث يتوقعون عائداً إيجابياً. قد يشير التدني الواضح في التفاؤل إلى وجود عزلة مستمرة، ربما بسبب محدودية الوصول إلى المعلومات، أو عدم التشاور، أو عدم الثقة في العملية. ومع ذلك، فإن عدم وجود رفض قوي (٤٪ فقط قالوا لا) يشير إلى أن هذا ليس رفضاً، بل تردداً أو تفاؤلاً حذراً (الشكل ٣).

الشكل ٣. السؤال: هل تعتقد أن اتفاق سنجار سيساعد في تحسين الاقتصاد في منطقتك؟

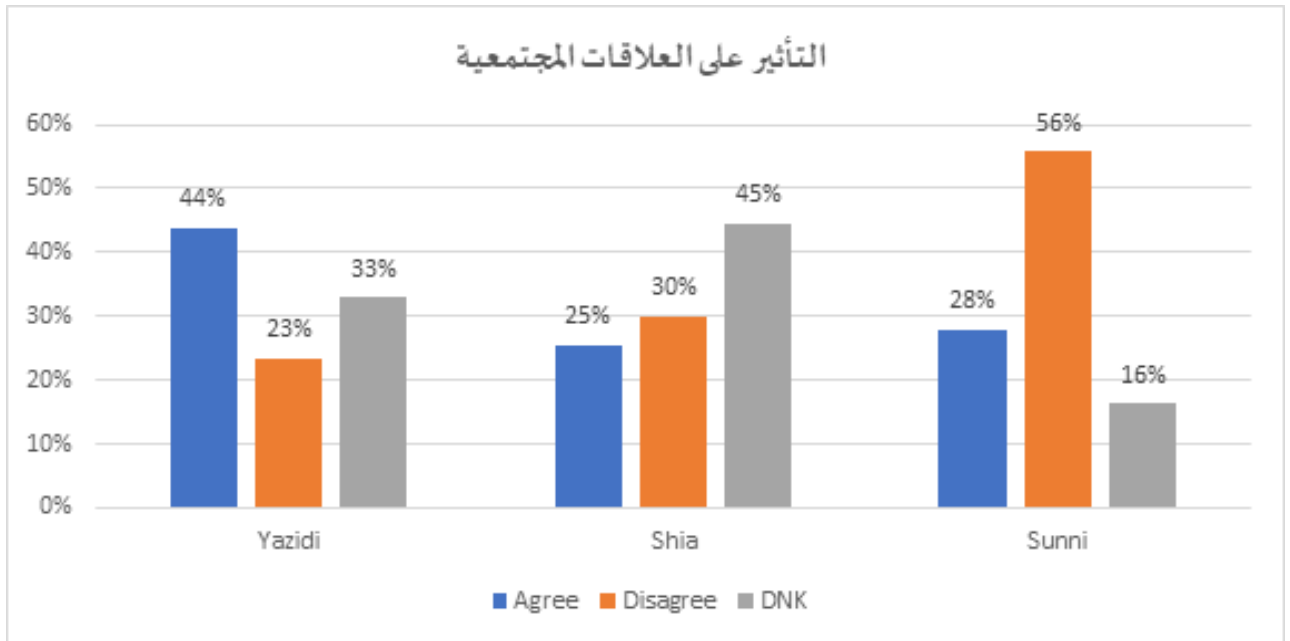


التأثير المحتمل على العلاقات المجتمعية

عند تقييم التصورات حول التأثير المحتمل لاتفاقية سنجار على العلاقات المجتمعية، كانت الردود أكثر حذراً وأقل تفاؤلاً. فعلى سبيل المثال، أعرب معظم الإيزيديين عن قلقهم من أن الاتفاقية قد تؤدي إلى تفاقم التوترات المجتمعية. في المقابل، يبدو أن المشاركين الشيعة غير متأكدين إلى حد كبير مما إذا كانت الاتفاقية ستؤدي إلى تدهور العلاقات بين المجتمعات. من ناحية أخرى، أشار أكثر من نصف العرب السنة إلى عدم قلقهم من احتمال زيادة التوترات المجتمعية (الشكل ٤)



الشكل ٤. العبارة: سيؤدي تنفيذ اتفاقية سنجار إلى توترات بين الطوائف في سنجار.



من المرجح أن تعكس هذه التصورات المتباينة الخبرات والتجارب السابقة لكل مجموعة، ووعدها بالاتفاقية، وتعرضها للنزاع، ومستويات اندماجها السياسي. وبالنسبة للعديد من الأيزيديين، قد ينبع الخوف من تجدد التوترات من تسييس مجتمعهم، وتفككه، وتهيئته المستمر، وفشل الاتفاقية في معالجة مظالمهم الأساسية بشكل كافٍ، مثل العدالة والتمثيل العادل. وقد يشير الموقف غير الحاسم للشيعية إلى شعور بالبعد عن الديناميات المحلية في سنجار أو إلى وجود تباين في الآراء بشأن تأثير الاتفاقية. وقد يشير عدم اهتمام المستجيبين السنة نسبياً إلى محدودية انخراطهم في الجوانب السياسية للاتفاقية أو إلى نوع من التفاؤل الحذر بأنها قد تساهم في استقرار المنطقة. وعموماً، تؤكد البيانات على الطرق المعقدة والمتفاوتة التي تفسر بها المجتمعات المختلفة الاتفاقية، ليس فقط من حيث النتائج المادية، ولكن أيضاً من حيث آثارها على التماسك الاجتماعي والثقة بين المجموعات.

اتفاقية سنجار: تقدم بطيء أم انعدام التقدم

بسبب عدم وجود عمدة في منطقة سنجار ونزوح عشرات الآلاف من السكان، فإنه من الواضح أن التقدم في تنفيذ اتفاقية سنجار اتسم بالبطء في أحسن الأحوال. وفي حين أن هناك عدة عوامل تساهم في التأخير المستمر في تنفيذها، يبدو أن العقبات السياسية هي الأبرز. وكما لاحظ كلاوديو كوردوني، نائب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة "العقبة الرئيسية أمام عودة الإيزيديين هي السياسة، و[عدم وجود] إرادة حقيقية لتنفيذ الاتفاقية."^{٧٧} وعلى الرغم من أن الاتفاقية واضحة في بنودها، إلا أن تنفيذها أعيق بسبب إرادة بغداد السياسية المشتتة وفشلها في تصميم وتنفيذ سياسة متماسكة لسنجار بشكل مستقل. صحيح أن الحكم المحلي لا يزال يعاني من خلل وظيفي إلى حد كبير، إلا أن بغداد لم تتمكن من فرض سلطة حقيقية على إدارة سنجار حتى بعد انسحاب الحزب الديمقراطي الكردستاني من المنطقة.^{٧٨} وبالمقابل، يمكن أن يُعزى الجمود السياسي أيضاً إلى عدم حماس أو تعاون من قبل حكومة إقليم كردستان، خاصة فيما يتعلق بمنصب القائم مقام.^{٧٩} فبين هذه التجاذبات السياسية، لم تُتخذ أي خطوات ملموسة على أرض الواقع، مما أدى إلى تهميش دور السكان المحليين في سنجار وإعاقة التقدم بشكل فعلي.

"لا يلتزم الحزب الديمقراطي الكردستاني باتفاق سنجار، الذي ينص على تعيين قائممقام مستقل ومهي. لا يريد الحزب الديمقراطي الكردستاني ذلك" (مسؤول رفيع في الحكومة العراقية، بغداد)

"الكرة الآن في ملعب بغداد. لا يوجد الحزب الديمقراطي الكردستاني في سنجار، ومجلس محافظة نينوى يخضع لسيطرة الحشد الشعبي الذي هو جزء من إطار التنسيق. لذلك، ينبغي أن تكون بغداد قادرة على القيام بأمور على أرض الواقع، ومن الواضح أنها لم تفعل ذلك." (أكاديمي يزيدي، الموصل)

العقدة المستعصية: تعيين قائممقام جديد

تم الترحيب بالاتفاقية كخطوة مهمة في حل مسألة تعيين قائممقام، واعتُبرت حجر الأساس الذي يمكن أن تُبنى عليه بقية عناصر الاتفاقية. ومن المفارقات أن هذه الخطوة بالذات ظلت دون حل، مما أدى إلى تعطيل بقية البنود، فقد تم تأجيل قرار تعيين قائممقام جديد لسنجار مراراً وتكراراً، وأحيل إلى الحكومة المركزية في بغداد. ومع ذلك، ظلت بغداد عرضة لضغوط من جهات متعددة، بما في ذلك القوى الإقليمية، والحشد الشعبي، والحزب الديمقراطي الكردستاني نفسه، مما أدى إلى حدوث جمود مستمر. وللتغلب على العوائق الإدارية، طلب رئيس الوزراء العراقي السابق مصطفى الكاظمي من محافظ نينوى في ٢٦ أبريل ٢٠٢٢ تولي مسؤوليات القائم مقام مؤقتاً. ومع ذلك، سرعان ما ألغى هذا القرار استجابة للضغوط السياسية من الأطراف المعارضة.^{٨٠}

وبالتالي، استمرت اللعبة الصفيرية، ريثما تجرى انتخابات المحافظات لعام ٢٠٢٣ (التي أُجريت في ١٨ ديسمبر ٢٠٢٣)، حيث تولى مجلس محافظة نينوى مسؤولية انتخاب قائممقام جديد. ومع ذلك، غرقت عملية تعيين القائم مقام داخل مجلس نينوى المحلي في خلاف سياسي، وتأجلت مرتين قبل أن تم أخيراً في ٢ يوليو ٢٠٢٤، وسط مقاطعة رسمية من قبل الحزب الديمقراطي الكردستاني، الذي طعن في قانونية وشرعية العملية،^{٨١، ٨٢} قدم محافظ نينوى (عبد القادر الدخيل) شكوى إلى المحكمة الاتحادية العليا، معترضاً على الآليات القانونية التي استخدمها مجلس نينوى في تعيين رؤساء إداريين جدد للأفضية والنواحي في جميع أنحاء محافظة نينوى. وقد وجهت هذه القوى اتهامات إلى "تحالف مستقبل نينوى"، وهو تكتل متحالف مع الحشد الشعبي، بالضغط من أجل استبدال أكثر من ٢٠ مسؤولاً في أنحاء محافظة نينوى، بما في ذلك قائممقام سنجار، وذلك دون مراعاة النهج التقليدي القائم على التوافق.^{٨٣، ٨٤}

وبغض النظر عن المبررات، أدت هذه الشكوى وضغوطات سياسية في بغداد إلى تعليق قرار مجلس محافظة نينوى.^{٨٥} إلا أن المحكمة الاتحادية العليا أصدرت حكماً ضد الشكوى في ١٨ مارس ٢٠٢٥ وأيدت صحة إجراءات التعيين.^{٨٦} مع ذلك، لم تتحقق التغييرات الإدارية بالكامل حتى الآن، وهو ما يظهر كيف أن السياسة تطفئ على قرارات المؤسسات الحكومية في العراق. وفي الوقت الحالي، لا يزال المعين لمنصب عمدة سنجار (سيدو خيري الأحمدى) ينتظر الموافقة الرسمية من محافظ نينوى، وهو أمر قد يستمر حتى الانتخابات البرلمانية المقبلة في العراق (المقرر إجراؤها في ١١ نوفمبر ٢٠٢٥)

لجنة تنسيق سنجار

في محاولة ملء الفراغ التمثيلي، تم تنظيم بعض الشخصيات المجتمعية وممثلي الأحزاب السياسية المحلية - مثل "الحركة اليزيدية للإصلاح والتقدم" و"حزب الحرية والديمقراطية"^{٨٧} - في لجنة تنسيق سنجار، التي تدعي أنها تدافع عن مصالح سكان سنجار. على الرغم من أن المجموعة لم تضم أعضاء من الحزب الديمقراطي الكردستاني ولم تحظ بتأييده، إلا أن المسؤولين في بغداد، بمن فيهم مستشارو رئيس الوزراء، كانوا يستشيرونها بانتظام.^{٨٨} يبدو أن هذا التفاعل أضعف مظهرًا من الشرعية على لجنة التنسيق في سنجار، مما سمح لها بتولي مهمة التعبير عن مواقف تختلف عن مواقف الحزب الديمقراطي الكردستاني.

في مرحلة ما، طالبت لجنة التنسيق في سنجار بتولي جزء من مهام الحكم من خلال اقتراح اتفاق: تأييد مرشح مدعوم من الحزب الديمقراطي الكردستاني لمنصب قائم مقام المنطقة مقابل تعيين مرشحها كمدراء للنواحي التابعة لسنجار. لكن الحزب الديمقراطي الكردستاني رفض الاقتراح رفضاً قاطعاً، بحجة أن تكوين الإدارة المحلية بأكملها يجب أن يخضع لسلطة العمدة المعين حديثاً.^{٨٩} ومن المثير للاهتمام أن مشاركة هذه اللجنة المرتجلة تقع خارج نطاق اتفاقية سنجار التي تنص تحديداً على أن المناصب الإدارية التي تتجاوز منصب القائم مقام يجب أن تنظر فيها لجنة مشتركة تتشكل بين بغداد وأربيل.

ومع ذلك، على الرغم من مشاركتها في المفاوضات، واجهت لجنة التنسيق المشتركة تحديات جدية تتعلق بالشرعية والاعتراف. على أرض الواقع، لم يكن وجودها ودورها المفترض معروفين سوى لدائرة صغيرة من النخبة السياسية المحلية. في الواقع، من بين ١١ جلسة نقاش جماعية أجريت لهذه الدراسة، لم يبلغ سوى عدد قليل من المشاركين اليزيديين عن معرفتهم باللجنة. وكان الوعي بها أكثر محدودية بين السكان العرب. لم يشر أي من المحاورين العرب إلى لجنة التنسيق المشتركة.

إعادة الإعمار وإعادة التاهيل

في أوائل عام ٢٠٢٣، أعلن رئيس وزراء الحكومة الاتحادية العراقية السيد السوداني عن تخصيص ٥٠ مليار دينار عراقي من قانون الميزانية الاتحادية لذلك العام خصيصاً لسنجار.^{٩٠} ومع ذلك، بحلول نهاية العام، ظل هذا المبلغ غير منفق، حتى مع استمرار معاناة سنجار من نقص حاد في الخدمات الأساسية.^{٩١} وعزا المسؤولون في بغداد هذا التأخير إلى الظروف الأمنية غير المستقرة والنزاعات السياسية المستمرة مع حكومة إقليم كردستان.^{٩٢} ورأى بعض المسؤولين أن بغداد تفتقر إلى الإرادة السياسية للتعامل بنجاح مع هذا الملف، نظراً للضغوط من إيران والحشد الشعبي، اللذين يرغبان في الحفاظ على سيطرتهما ونفوذهما على المنطقة.^{٩٣} وعلى النقيض من ذلك، أكد مسؤولون كبار آخرون أن سنجار مستقرة ومواتية لإعادة الإعمار.^{٩٤} أياً كان السيناريو الفعلي، فقد تأخر إعادة الإعمار في سنجار بشكل كبير عن توقعات السكان الذين أصبحوا أكثر تشاؤماً بشأن قدرة الدولة على التدخل بشكل حاسم وتلبية الاحتياجات العاجلة للمنطقة.

علاوة على ذلك، خصصت الأمم المتحدة ٣ ملايين دولار لدعم بناء السلام من خلال مبادرات تطوير الأعمال التجارية في سنجار.^{٩٥} بالإضافة إلى ذلك، أمنت الأمم المتحدة برنامجاً لإعادة إعمار البنية التحتية للمنطقة بقيمة ٥٠ مليون دولار.^{٩٦} واستكملت

هذه الجهود الدولية بأموال خصصتها الحكومة العراقية مسبقاً لإعادة إعمار المناطق المتضررة من الإرهاب وتسهيل عودة النازحين داخلياً.^{٩٧}

ومع ذلك، لا تزال هذه البرامج الحكومية غارقة في الغموض البيروقراطي والفساد، مما يقوض بشكل خطير فعاليتها على أرض الواقع. والأكثر من ذلك هو أن سنجار تحتاج بشكل عاجل إلى استثمارات كبيرة ومستمرة للتعافي من الدمار الواسع النطاق، إلا أن الأموال المتاحة لا تقارن بالاحتياجات المالية الفعلية للمنطقة.

بالإضافة إلى ذلك، كلف رئيس الوزراء مستشاره لشؤون حقوق الإنسان، زيدان خلف، بقيادة ملف سنجار مع تفويض واضح لتحقيق تقدم ملموس، وعين خلف سنجاري مستشاراً لشؤون الإيزيديين.^{٩٨} علاوة على ذلك، أقر البرلمان العراقي القانون رقم ٨ لعام ٢٠٢١، الذي يفوض الحكومة بتعويض الناجيات وإعادة تأهيلهن وإدماجهن في المجتمع.^{٩٩} وبموجب هذا المخطط التعويضي، يحق للناجيات الحصول على قطع أراضي. ومع ذلك، فقد ظل التقدم في هذا الصدد محدوداً. وحتى يوليو ٢٠٢٥، لم تحصل سوى ٢٢٧ ناجية على أرض بالفعل.^{١٠٠} وفي موازاة ذلك، شملت الجهود الحكومية مساعي لمنح الإيزيديين ملكية رسمية للأراضي في سنجار. وقد قدم الكثيرون أوراقهم إلى السلطات المختصة، لكنهم ما زالوا ينتظرون تأكيدات بشأن وضع الأراضي التي يقيمون عليها.^{١٠١} وقد بدأت السلطات عملية ترسيم الحدود في المناطق السكنية، والتي من المفترض أن يتبعها إصدار سندات ملكية. وحتى الآن، تم ترسيم أكثر من ٤٠٠٠ قطعة أرض رسمياً، وصدرت ١٥٧٠ سند ملكية.^{١٠٢}

ومع ذلك، واجهت هذه الخطوات عقبات خطيرة. على سبيل المثال، حالت الخلافات السياسية دون صرف الأموال المخصصة لإعادة الإعمار.^{١٠٣} كما واجه تنفيذ القانون رقم ٨ تأخيرات كبيرة، ويرجع ذلك أساساً إلى فشل الحكومة الاتحادية في تمرير الميزانية الوطنية وسن التشريع. ومن العقبات الرئيسية الأخرى عدم التنسيق بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية العراقية، لا سيما في تبادل المعلومات ومواءمة الإجراءات المتعلقة بمطالبات الناجين. بالإضافة إلى ذلك، فرضت اللجنة المشرفة على تنفيذ القانون شرطاً إجرائياً يقضي بأن يقدم المتقدمون شكوى إلى المحكمة الجنائية في مناطقهم الأصلية كشرط مسبق للنظر في طلباتهم. هذا الشرط غير منصوص عليه في القانون، كما أنه غير عملي لأن الناجين لا يزالون مشردين، ولا يمكنهم الوصول إلى المحاكم العاملة في مناطقهم، أو يواجهون مخاطر جسيمة في متابعة مثل هذه الشكاوى. إجراءات المحكمة معقدة وتستغرق وقتاً طويلاً، مما يؤدي إلى تآكل الثقة وانتشار الإحباط بين الناجين.^{١٠٤}

توفير الخدمات

كان الدمار الذي لحق بسنجار قاسياً بلا شك، حيث تسبب في أضرار جسيمة للمناطق السكنية والبنية التحتية للخدمات العامة. وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة، أدى الصراع مع داعش إلى تدمير حوالي ٨٠٪ من البنية التحتية العامة و ٧٠٪ من المساكن المدنية في سنجار وضواحيها.^{١٠٥} لسنوات، أعاق هذا المستوى المذهل من الأضرار، من بين عوامل أخرى، عودة السكان النازحين إلى ديارهم. للأسف، حتى بعد مرور عقد من الزمن على تحرير سنجار من داعش، لا تزال البنية التحتية للخدمات العامة في سنجار بعيدة عن أن يتم ترميمها بالكامل، في حين أن أجزاء كبيرة من المنطقة لا تزال مليئة بالمنازل المدمرة والأحياء المدمرة بالكامل. على الرغم من أن الدمار كان كبيراً، إلا أن جهود الحكومة لإعادة الإعمار لم تكن متناسبة مع احتياجات الخدمات في سنجار.

ندرة المياه

لا يزال الحصول على المياه النظيفة أحد أوجه القصور الرئيسية في معظم أنحاء منطقة سنجار. تضررت أجزاء كبيرة من البنية التحتية للمياه أو أصبحت غير صالحة للاستخدام خلال الصراع مع داعش. على الرغم من الجهود التي بذلت، بشكل كبير من خلال وكالات الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى، لإعادة تأهيل شبكات المياه، يضطر العديد من السكان، لا سيما في سينوني

والمستوطنات (مجماعات) والمناطق الريفية المحيطة بمركز سنجار، إلى شراء المياه، حيث لا توفر الحكومة الإمدادات إلا مرة واحدة في الشهر.^{١٠٦} في مركز سنجار، تعتبر ندرة المياه خطيرة أيضاً، ولكنها أقل حدة نسبياً حيث يتم توفير المياه مرة واحدة في الأسبوع.^{١٠٧} لمعالجة مشكلة نقص المياه، أعلنت الحكومة الاتحادية العراقية سابقاً عن بناء مشروع مائي ضخيم يربط بين مناطق ربيعة وسنجار والباج.^{١٠٨} ومع ذلك، لا يزال هذا المشروع حبراً على ورق ولا يحظى بثقة كبيرة من قبل الجمهور نظراً للموارد المالية الكبيرة التي تتطلبها.

تحديات الرعاية الصحية

يعد توفير الرعاية الصحية تحدياً كبيراً في سنجار. في مركز المقاطعة، تعرض المستشفى العام لأضرار جسيمة خلال الصراع مع داعش.^{١٠٩} وعلى الرغم من تجديد المرفق جزئياً بدعم من جهات غير حكومية، إلا أنه لا يزال يعمل بشكل جزئي فقط.^{١١٠} وقد تعهدت الحكومة الاتحادية العراقية سابقاً ببناء مستشفى بسعة ١٠٠ سرير في مركز سنجار ومرفق آخر بسعة ٥٠ سريراً في سنوني.^{١١١} ورغم أن هذين الالتزامين عاجلان وجديران بالثناء، فإنه من المهم بنفس القدر النظر في الأسباب الكامنة وراء النقص المزمن في الموظفين.

في محاولة لتوسيع نطاق الوصول إلى الرعاية الصحية، قامت مبادرة نادية، بدعم من التمويل الفرنسي، ببناء مستشفى جديد بالقرب من مدخل مدينة سنجار. ومع ذلك، لم يتم افتتاح المرفق بعد، وذلك بسبب نقص الفنيين المؤهلين المطلوبين لتشغيل معداته الطبية الحديثة.^{١١٢} ومما يزيد من تفاقم المشكلة أن سنجار تعاني من نقص مزمن في الكوادر الطبية المتخصصة، بما في ذلك أطباء التوليد وغيرهم من الأخصائيين، مما يجبر المرضى على القيام برحلات طويلة وشاقة إلى مستشفيات الموصل لإجراء عمليات بسيطة مثل الولادة.

وفي سنوني، الأوضاع الصحية أكثر سوءاً. فحتى يونيو/حزيران، لم تكن المراكز الصحية الستة موجودة فقط تفتقر إلى الأخصائيين، بل كانت تفتقر أيضاً إلى الأدوية الكافية والقدرة الإدارية المناسبة لتشغيل المستشفى بشكل فعال.^{١١٣} لمعالجة النقص في الموظفين، أوعزت السلطات الصحية إلى تعيين أكثر من ٤٠ أخصائياً في المستشفى الرئيسي في سنوني. لكن لم يوافق أي من الأطباء على ذلك، مشيرين إلى مخاوفهم بشأن الأوضاع الأمنية غير المستقرة في المنطقة.^{١١٤} في حين أن اثنين من الأطباء المعينين الذين رفضوا الانتداب كانوا من الإيزيديين، إلا أن هناك نقصاً حاداً في الأطباء الأيزيديين المتخصصين المتاحين أو الراغبين في العمل في المنطقة.

التعليم: نظام ثلاثي المسارات

تعطل التعليم في سنجار بشكل كبير بسبب حرب داعش والصراعات على السلطة التي أعقبتها. تعرضت معظم البنية التحتية التعليمية الموجودة في المنطقة، والتي تضم أكثر من ٢٠٠ مدرسة، لأضرار بالغة أو نُهبت، ونزح العديد من العاملين في مجال التعليم البالغ عددهم ٣٠٠٠ شخص إلى إقليم كردستان العراق بحثاً عن الأمان.^{١١٥} بالإضافة إلى ذلك، في أعقاب حرب داعش، تم تغيير الغرض من العديد من المدارس من قبل الجهات المسلحة، ولا سيما الييشة، لاستخدامها في الأغراض العسكرية والإدارية. في منطقة القيروان الفرعية، لا يزال الوصول إلى المدارس محدوداً بسبب الصعوبات المالية والمسافة، وتعاني المنطقة، مثل معظم سنجار، من نقص الموظفين والمواد التعليمية والبنية التحتية.

ينقسم نظام التعليم في سنجار إلى برنامجين مختلفين، أحدهما يدار من قبل حكومة إقليم كردستان والآخر من قبل بغداد. يشرف الأول على ٦١ مدرسة كردية بينما يدير الثاني ١٠٦ مدارس^{١١٦} لا تمتلك جميع هذه المدارس مبانٍ منفصلة خاصة بها. ونظراً لوجود ٨١ بناية مدرسية فقط تديرها نينوى، تعمل العديد من المدارس بنظام الدوام المزدوج. في الحقيقة، تعمل بعضها بنظام ثلاثي لاستيعاب بعض المدارس الكردية.^{١١٧} يضم المسار العربي حوالي ٣٣,٠٠٠ طالب، ويعمل فيه ٧٠٥ من أعضاء هيئة التدريس و٦٤٣

متطوعاً في التدريس. لذلك، هناك نقص في أعضاء هيئة التدريس على الرغم من توظيف ٧٠٠ معلم في هذا القطاع مؤخراً.^{١١٨} ويقتصر التوظيف في قطاع التعليم في بغداد في الغالب على خريجي المسار العربي فقط. الطلاب الذين يختارون الالتحاق بالمسار الكردي، يلتحقون بجامعة داخل إقليم كردستان العراق، وبالتالي فهم مؤهلون للتوظيف من قبل حكومة إقليم كردستان فقط، وهو وضع أجبر العديد من العائلات في سنجار على إرسال طلابها إلى المدارس العربية التي تديرها بغداد.^{١١٩}

ومن المثير للاهتمام أن اليشنة أنشأت أيضاً برنامجها التعليمي الخاص في حوالي ١٥ مدرسة، باستخدام منهج دراسي قائم على اللاتينية.^{١٢٠} ومع ذلك، لم تعترف بغداد ولا حكومة إقليم كردستان بهذا البرنامج، مما ترك الطلاب مهمشين داخل النظام التعليمي الأوسع نطاقاً ومعرضين لخطر الاستبعاد طويل الأمد من التعليم العالي أو التوظيف الرسمي.

وفقاً لمدير إدارة التعليم الكردي في حكومة إقليم كردستان، تم إيواء حوالي ١٦,٠٠٠ طالب في مخيمات النازحين داخل إقليم كردستان. يدير هذه المخيمات معلمون، يعمل الكثير منهم بعقود مؤقتة. ومع عودة النازحين إلى سنجار، تزداد الحاجة إلى مزيد من القدرات التعليمية. بالنسبة للتعليم الكردي وحده، تشير التقديرات إلى أن هناك حاجة إلى حوالي ٤٠٠-٦٠٠ صف دراسي لاستيعاب الطلاب العائدين.^{١٢١}

تجنيد أفراد جدد للشرطة

حتى أكتوبر ٢٠٢٤، تم دمج حوالي ١٥٠٠ فرد في صفوف الشرطة المحلية ومجموعات الحشد الشعبي ضمن إطار اتفاقية سنجار، ولكن عملية التجنيد هذه توقفت منذ ذلك الحين بسبب الاكتظاظ الشديد في أعداد أفراد الأمن في المنطقة، مما ترك الكثيرين يحصلون على رواتبهم دون أن يؤديوا أي مهام إن دل هذا على شيء،^{١٢٢} فإنه يدل على مدى عشوائية وعدم اتساق هذا الجانب من اتفاقية سنجار. علاوة على ذلك، ثمة شكوك واسعة النطاق إزاء عملية التجنيد. فقد اتهم قادة المجتمع المحلي والناشطون مراراً الأحزاب السياسية والشخصيات السياسية المؤثرة بممارسة السيطرة على قوائم التعيين، بهدف تعزيز شبكات المحسوبية لمكافحة الموالين وترسيخ الهيمنة السياسية. وقد ترددت هذه المخاوف في جميع المجتمعات الإثنية والدينية، وقد تفسر جزئياً سبب عدم تنفيذ البنود الأمنية للاتفاقية بشكل كامل.^{١٢٣}

ولا تحدد اتفاقية سنجار كيفية توزيع ٢٥٠٠ مجند أمني مقترح على مختلف المجموعات الإثنية والمجتمعية. والشرط الوحيد الصريح هو أن يتم اختيار ١٠٠٠ مجند من بين سكان سنجار الحاليين، بينما يتم اختيار ١٥٠٠ مجند من بين السكان النازحين.



وقد تسبب ذلك في شكاوى بشأن الشفافية والشمولية. ويزعم العرب السنة أن من بين المجندين المقترحين البالغ عددهم ٢٥٠٠ مجند، لم يتم اختيار سوى ١٠٠-١٥٠ منهم من مجتمعهم. وهذا لا يقتصر على عدم مطابقته للتركيبة السكانية المفترضة، بل يشكل مصدر استياء أمني بارز بين المجتمع العربي الذي يؤكد أن عدد سكانه في منطقة سنجار أكبر مما هو معروف عمومًا. كما يطالبون بتمثيل نسبي في الحكم المحلي، لا سيما في منصب نائب رئيس البلدية ومدير منطقة القيروان الفرعية، حيث يعتقدون أنهم يشكلون أغلبية واضحة. وأشاروا إلى أن هذه المناصب يمكن أن تكون وسيلة لزيادة ما يعتبرونه تمثيلاً عربياً ضئيلاً داخل قوات الأمن العاملة في المنطق.^{١٢٤}

كما أعرب عدد قليل نسبياً من الأكراد السنة، الأصليين في المنطقة، الذين عادوا إلى وسط مدينة سنجار، عن استيائهم من استبعادهم الواضح من ٢٥٠٠ منصب أمني مخصص. من وجهة نظرهم، لم يتم ذكر انضمامهم إلى القوة الجديدة إلا قليلاً أو لم يتم ذكره على الإطلاق. ويقارنون انضمامهم بالكرد الشيعة الذين حصلوا بالفعل على تمثيل داخل الحشد الشعبي. وقد أدى هذا الواقع إلى تعميق شعور السنة بالاستبعاد وتعزيز الرأي القائل بأن البعد الأمني لقوات الأمن السنية متحيز سياسياً ويتم تنفيذه بشكل غير متكافئ.^{١٢٥}

العلاقات داخل المجتمعات وفيما بينها: العزلة والمظلومية والتفاعل الانتقادي

المظلومية المتنافسة

إن حجم ووحشية العنف الذي تعرض له الإيزيديون حطم الأواصر القديمة بين المجتمعات، بما في ذلك عُرف "كريف"، وهو تقليد غير رسمي يعزز الأخوة الشعائرية بين الإيزيديين والعرب السنة. وقد ترك هذا الانقطاع انقسامًا عميقًا ودائمًا بين الجماعتين، وهو انقسام لا يزال يعوق جهود المصالحة والتعايش السلمي. والأهم من ذلك، أن الروايات المختلفة عن المظلومية واللوم لا تزال تؤثر على العلاقات بين الإيزيديين والعرب السنة في سنجار.

مظلومية الإيزيدية

غالبًا ما يُؤطر الإيزيدية موقفهم الصارم على أنه عمل من أعمال الحماية الذاتية ضد تكرار الإبادة الجماعية التي ارتكبت عام ٢٠١٤ بحقهم. ويصرح الكثيرون منهم بأنهم فقدوا الثقة ليس فقط في المؤسسات الحكومية، بل أيضًا في المجتمع العربي السني، مُعتبرين أن جيرانهم، إلى جانب الجماعات المتطرفة الخارجية، لعبوا دورًا في الفظائع التي ارتكبت بالتعاون مع تنظيم داعش.^{١٦} وتجسد الاقتباسات التالية هذا الشعور السائد بين الإيزيدية:

"أنا من حردان التي هي جزء من سنوني. تقريباً جميع التصورات سلبية. لم أعد أثق بهم [العرب]. لم نعد نثق بجيراننا. لم نعد نحبيهم. هذا الشعور متبادل. نحن لا نريدهم وهم [العرب] لا يريدوننا." (ناجية إيزيدية، مركز سنجار)

"السبب وراء خلافنا هو الخوف. نحن لا نثق بهم [العرب]. فقدنا ثقتنا في علاقاتنا مع السنة. شخصياً، إذا شوهدت وأنا ألتقي بالسنة وأشارك في السياسة معهم، سأصبح هدفاً سهلاً لمجتمعهم. سأشوه اجتماعياً وسياسياً." (شخصية محلية وسياسي، سنوني)

ومما يزيد من هذا الشعور العميق بالخيانة استمرار اكتشاف المقابر الجماعية، وتسييس القضية الإيزيدية، وبطء وتيرة التعافي واستجابة الدولة، والتصور الراسخ لمفهوم المظلومية عبر الأجيال المتجذر في ذاكرة الفظائع المتكررة، والتي يشار إليها محلياً باسم فرمان. وقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى مزيد من تآكل ثقة الأيزيديين في المجتمع غير الأيزيدي وفي قدرة الدولة على تحقيق العدالة. والأهم من ذلك، أنه عزز القناعة بأن المجتمع الإيزيدي يجب أن يتحمل مسؤولية احتياجاته الأمنية والمتعلقة بالعدالة، بشكل مستقل عن آليات الدولة التقليدية.

"ما نريده هو أن ندير شؤوننا بأنفسنا. نحن لا نتحكم في أي شيء هنا. من حقنا أن يكون لنا رأي في شؤوننا الخاصة. بالطبع، لن نسمح للعرب بتحديد ذلك على الإطلاق." (ناجية إيزيدية من سنجار).

يبدو أن هذا الشعور، الذي يركز على وحشية الجرائم المرتكبة ضد الإيزيديين وتورط العرب السنة على نطاق واسع في هذه الجرائم، يلقي بظلاله حتى على بعض الروايات التي تشير إلى حالات خاطر فيها العرب السنة والأكراد بحياتهم لحماية الإيزيديين وإيوائهم وتهريبهم من الأراضي التي يسيطر عليها تنظيم داعش أبان سيطرته.^{١٧}

"خاطرت بحياتي وحياة أطفالي عندما أنقذت ٧٥ إيزيدياً" (شخصية بارزة في المجتمع المسلم من سنجار).

"كان هناك العديد من العرب الذين نقلوا الإيزيديين إلى بر الأمان إلى سوريا، مخاطرين بحياتهم. احتفظ الكثيرون بالحيوانات التي تعود ملكيتها للإيزيديين وسلموها إلى أصحابها الإيزيديين بعد التحرير." (زعيم قبلي عربي سني من سنجار)

مظلومية العرب السنة

بالنسبة للعديد من العرب، تنبع المظالم من الجرائم المزعومة التي ارتكبتها الجماعات المسلحة الإيزيدية ضد المجتمع خلال وبعد تحرير المنطقة. في جلسات النقاش الجماعية، أشار المشاركون العرب إلى حوادث عنف انتقامية أودت بحياة أفراد لا علاقة لهم بتنظيم داعش. وفي هذا الصدد، قال أحد العرب السنة من شمال سنجار: "قتل الإيزيديون عني وعائلته في عام ٢٠١٥". المساءلة عن الخسائر المبلغ عنها في الأرواح هي مطلب يضعه العرب السنة في مواجهة مطالب الإيزيديين بالعدالة.^{١٢٨} وقد تم توضيح ذلك بوضوح عندما صرخ زعيم عشائري بارز من المناطق الشمالية من سنجار قائلاً: "ما نواصل رفضه ونصر عليه هو أننا لن نتنازل عن المجرمين الذين أراقوا دماء أبرياء من رجالنا ونسائنا. لن نتنازل عن حقنا العشائري".

كما يزعم العرب السنة أن المخاوف من العنف المدفوع بالانتقام ومصادرة الممتلكات من قبل اليزيديين لا تؤدي فقط إلى استمرار نزوح العرب السنة، بل تُعتبر أيضاً محاولة من الإيزيديين لتغيير التركيبة السكانية المزعومة أنها ذات أغلبية مسلمة في مركز القضاء لصالح الإيزيديين الوافدين.^{١٢٩} تم ذكر هذه المظالم مراراً وتكراراً في المناقشات الجماعية مع غير اليزيديين من جميع أنحاء المنطقة، إلى جانب التصور بأن الإيزيديين قد احتكروا الأنظار بعيداً عن ضحايا المجتمع العربي السني. إن التحقق من هذه الادعاءات أمر صعب ومثار للجدل العميق، لكنها بلا شك تنجم عنها كراهية متبادلة بين الطوائف وتخوف شديد من بعضها البعض.

التنافس في المظلومية وبناء السلام

توضح هذه الديناميات نموذجاً كلاسيكياً للتنافس على دور الضحية، حيث تعتبر جميع المجتمعات نفسها الضحية الرئيسية بينما تستبعد أو تعيد صياغة مظالم الآخرين. لا تعكس هذه الروايات مجرد ذكريات متباينة عن أحداث الماضي، بل إنها تغذي بشكل فعال عدم الشعور بالثقة، وتعرقل جهود المصالحة، وتصلب المواقف السياسية التي تتفاقم بسبب انتشار الأسلحة والجماعات المسلحة في سنجار. يمكن أن تؤدي التنافسية في الشعور بالضحية إلى تقويض شرعية مبادرات بناء السلام، حيث تجعل من المستحيل تقريباً إثبات الحقائق المشتركة، أو الاتفاق على إجراءات المساءلة، أو تطوير هياكل حكم شمولية. في سنجار، تنطوي هذه التصورات المتبادلة على خطر ترسيخ الجمود، مما يضمن أن التدخلات التي تنطوي على نوايا حسنة، سواء كانت بقيادة الدولة أو الجهات الفاعلة الدولية، يتم فرزها من خلال منظور المظالم المجتمعية، وغالباً ما يتم تقويضها.

التجنب المتبادل، وانعدام الحوار

الانقسام بين الإيزيديين والعرب السنة

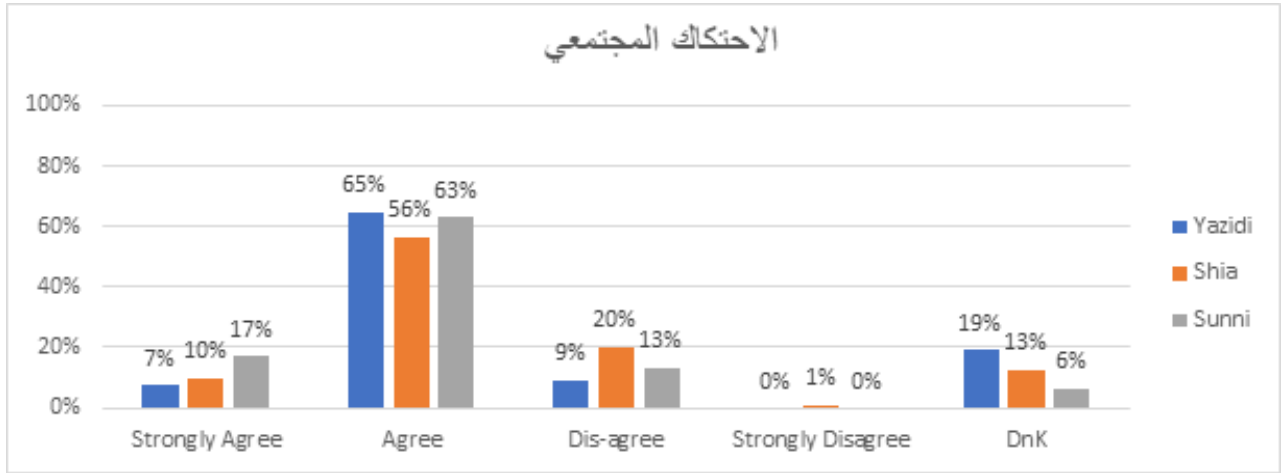
على الرغم من المبادرات المحلية والدولية العديدة، تجنبت مجتمعات الإيزيديين والعرب السنة بشكل كبير بعضها البعض ولا تزال تكنّ ضغائن شديدة، مما ترك العديد من أفراد كلا الجانبين في حالة نزوح طويلة الأمد، مع وجود أمل ضئيل في العودة.^{١٣٠} بالإضافة إلى ذلك، يبدو أن الاحتكاك الاجتماعي بينهما ضئيل للغاية ويقتصر عموماً على لقاءات سطحية لا مفر منها في الأسواق.^{١٣١} لاحظ زعماء العشائر العربية تجنبهم للمناسبات والاحتفالات التي كانوا يدعون إليها في السابق، وهو تطور يعتبرونه دليلاً على حجم التوترات والمشاحنات بينهما.^{١٣٢}

وقد أعرب أفراد كلا المجتمعين مراراً وتكراراً عن تجنبهم المتبادل وعدم ثقتهم ببعضهم البعض خلال العمل الميداني الذي قامت به مؤسسة ميري، ويبدو أن هذا الأمر يقف عائقاً أمام التعافي في سنجار. في الواقع، عند سؤالهم في الاستطلاع الذي أجرته مؤسسة ميري، أشارت أغلبية واضحة من المشاركين، بما في ذلك اليزيديون والأكراد الشيعة والعرب السنة، إلى عدم وجود تواصل وحوار بينهم (انظر الشكل ٥). وقد تم التعبير عن هذا التآكل في الثقة بشكل مؤثر من كلا الجانبين.

”أدى تعاون العرب مع داعش إلى تقويض الروابط الاجتماعية بين المجتمعين. وتسبب ذلك في انقطاع الروابط الاجتماعية. هذا ما حدث. لم يعد هناك أصدقاء. الديناميات الاجتماعية تجعل الكثيرين لا يملكون الشجاعة لرؤيتنا أو زيارتنا كما كانوا يفعلون في الماضي. ما فعلوه كان أمراً فضلياً.” (أحد المشاركين في مجموعة النقاش المركزة للإيزيديين)

”العلاقة مع الإيزيديين انقطعت. هذا ليس ما كنا نريده. قبل الصراع، كان العديد من الإيزيديين يأتون إلى قرانا عندما كانوا يفرون بالفتيات. كانوا يبقون معنا لمدة أسبوع أو أسبوعين ثم يعودون إلى عائلاتهم. كان ذلك أمراً عادياً. الآن، حتى نسائهم لا يرغبون في النظر إلينا ولا يمكننا زيارتهم أيضاً. يُنظر إلينا على أننا داعش.” (شيخ عشيرة من القبروان)

الشكل ٥. العبارة: هناك نقص في التواصل والتفاعل بين المجتمعات المحلية بشأن شكاواها واحتياجاتها.



بالنسبة لبعض العرب، تكمن العقبة الرئيسية أمام إجراء حوار حقيقي في قادة عسكريين إيزيديين يرفضون التخلي عن مكانتهم العسكرية والامتيازات التي تمنحهم إياها. من ناحية أخرى، يظل الإيزيديون، الذين عانوا من التهميش المستمر والإهمال وغياب أي عملية مجدية للمساءلة والتعافي، مصممين على أن العرب السنة يجب أن يسلموا مرتكبي جرائم داعش إلى المحاكم. وفي حين يزعم ممثلو العرب السنة أنهم قد تبرأوا بالفعل من هؤلاء الأفراد وقدموا قوائم بأسمائهم إلى السلطات، فإن الإيزيديين يعارضون ذلك، ويصرون على أن العدد الفعلي للمجرمين يتجاوز بكثير القوائم المقدمة.^{١٣٣}

الانقسام بين الإيزيدية والشيعة

تمتد التوترات الطائفية في سنجار إلى ما هو أبعد من الانقسام بين الإيزيدية والعرب السنة. فهي تحجب أيضاً العلاقات بين الإيزيدية والمسلمين الشيعة. في حين يبدو أن المجموعتين، ظاهرياً، تربطهما علاقة خالية من المشاكل تستند إلى معاناتهما المشتركة تحت حكم داعش، يعرب العديد من الشخصيات والساسة في المجتمع الإيزيدي عن قلق متزايد إزاء النفوذ السياسي والطموحات الدينية للجهات الفاعلة الشيعية، خاصة في مركز سنجار.

وبفضل القوة العسكرية لأتباعهم الشيعة في جماعات الحشد الشعبي المسلحة، فضلاً عن نفوذهم السياسي المهيمن داخل مجلس محافظة نينوى وبغداد، يُنظر إلى الشيعة على أنهم يتمتعون بنفوذ كبير في اتخاذ القرارات في سنجار، على الرغم من قلة عددهم في مركز سنجار.^{١٣٥، ١٣٤}

وبغض النظر عن الأهمية الاستراتيجية والجيوستراتيجية لسنجار، ينظر بعض الإيزيديين إلى المنطقة وجبل سنجار الرمزي على أنهما محور جهود الشيعة لتعزيز نفوذهم عبر الحدود. وتزداد هذه المخاوف بسبب تصور الأيزيديين لتزايد النفوذ السياسي للشيعة في المنطقة من خلال ضم الأيزيديين إلى مجلس محافظة نينوى وإدعاءات بمنع الأيزيديين من ترميم منازلهم في الأحياء التي تضم أضرحة شيعية.^{١٣٦}

ومع ذلك، فإن نفوذ الشيعة الذي يُنظر إليه على أنه تعزز بفضل "الزواج المصلحي" بين حزب العمال الكردستاني وقوات الحشد الشعبي، والذي تم تكوينه إلى حد كبير من خلال معارضتهما المشتركة للحزب الديمقراطي الكردستاني، والذي لا يزال هشاً بطبيعته. وعلى الرغم من استمرار التعاون التكتيكي بين الجانبين، فإن الاختلافات الأيديولوجية بينهما وتنافسهما على النفوذ في سنجار يشير إلى أن علاقتهما قد تتزعزع. تؤكد الاشتباكات التي وقعت في مارس ٢٠٢٥ بين الجيش العراقي ووحدات وحدات حماية سنجار المرتبطة بحزب العمال الكردستاني في وسط سنجار مدى هشاشة توازن القوى في سنجار، وسهولة تفكك التحالفات البراغمية في سنجار.^{١٣٧} ومن الملاحظ، ولو بدرجة أقل وضوحاً، أن بعض أفراد المجتمع العربي السني في مركز قضاء سنجار أعربوا أيضاً عن قلقهم إزاء تزايد نفوذ الشيعة.^{١٣٨}

الانقسام بين الإيزيديين

داخلياً، لم يتمكن المجتمع الإيزيدي من الإفلات من الديناميات الاستقطابية التي تصبغ سنجار. فقد أدت الخصومات السياسية إلى انقسام المجتمع بشدة، وتعد الخلافات حول من يشكل الأمير الشرعي (مير) دليلاً واضحاً على هذا الانقسام. في الآونة الأخيرة، ادعى ثلاث شخصيات إيزيدية لقب مير، ويُنظر إلى كل منهم على نطاق واسع على أنه منخرط في الصراعات السياسية الأوسع نطاقاً التي تحيط بسنجار.^{١٣٩} وبعيداً عن الصراع على القيادة الدينية، اتبع قادة مجتمعيون وعسكريون آخرون مسارات سياسية متباينة، مما أدى إلى تعميق الانقسامات المجتمعية وتعقيد الجهود الرامية إلى تكوين صوت موحد.

المصالحة أم الحوار

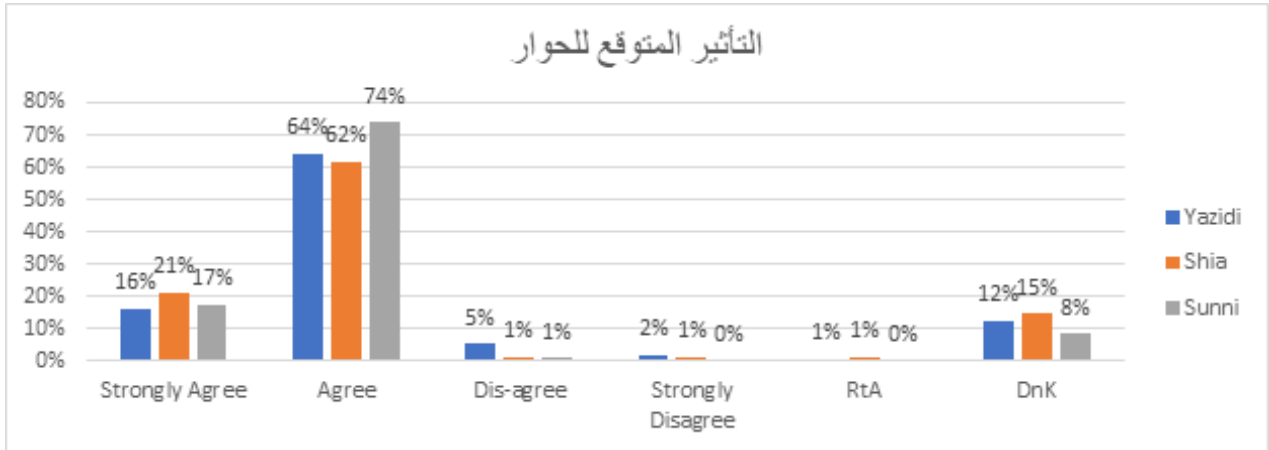
لا وقت للمصالحة

إحدى المبادرات التي دارت فيها المناقشات حول تدابير المساءلة والتماسك المجتمعي في سنجار حظيت بدعم من معهد السلام الأمريكي (USIP)، وهو منظمة سلام دولية رائدة لها سجل حافل في المنطقة. سعى هذا الحوار إلى الجمع بين ممثلي المجتمعات الإيزيدية والعربية السنية لمناقشة موضوع المساءلة وتعزيز التماسك الاجتماعي.^{١٤٠} ومع ذلك، عندما تم نشر الإعلان الناجم عن المبادرة، رفضت العديد من الشخصيات الإيزيدية البارزة والأحزاب السياسية، بما في ذلك قائد الحشد الإيزيدي مراد شيخ كالمو والقيادي في البشمركة حيدر ششو، المبادرة والإعلان الموقع الذي نتج عنها. ووصفوا المبادرة بأنها محاولة لفرض مصالحة سابقة لأوانها دون معالجة المظالم الأساسية والمطالب بالعدالة.^{١٤١، ١٤٢}

أدى ردة الفعل داخل المجتمع الإيزيدي إلى إعاقه المبادرة بشكل كبير، وربما عمّق من حدة الشكوك، ويمكن القول إنه أبعد احتمال إجراء مصالحة حقيقية عن متناول اليد. والأكثر من ذلك أن هذه الحادثة تسلط الضوء على تحدٍ أوسع نطاقاً يتجاوز تعقيد الصراع وتداعياته، ألا وهو انقسام المجتمع الإيزيدي وصعوبة تحديد صوت إيزيدي موحد وشرعي قادر على تمثيل وجهات نظره المتنوعة.

ومن المفارقات أنه على الرغم من هذا الموقف المتشدد والشروط الإيزيدية الواضحة القائمة على تجنب المصالحة، يبدو أن هناك اعترافاً مشتركاً بين كل من الإيزيدية والعرب السنة بأن الحوار والتواصل أمران لا غنى عنهما لتصور مستقبل أكثر تفاؤلاً لسنجار (انظر الشكل ٦). ولم يظهر هذا الشعور في الاستطلاع فحسب، بل تم التعبير عنه أيضاً، وإن بحذر، في المقابلات الفردية مع أفراد من كلا المجتمعين. من وجهة نظر قائد مسلح إيزيدي، يشكل الحوار جزءاً أساسياً من أي تسوية في سنجار، مشيراً إلى أنه "بدون حوار لن نحرز أي تقدم في سنجار". وبالمثل، شدد أكاديمي من القيروان على أن "الحوار سيكون ناجحاً إذا قادته سكان المنطقة وشاركت فيه الحكومة".

الشكل ٦. العبارة: تشجيع الحوار والتواصل بين المجتمعات يساعد على تعزيز ثقتي في مستقبل سنجار.



الحوار ضروري

في حين أن المجتمعات المحلية في سنجار قد أوضحت مخاوفها واحتياجاتها فيما يتعلق بالمساءلة والتفاعل بين المجتمعات المحلية، فقد أكد البعض، كما ذكرنا، على ضرورة وأهمية الحوار فيما بينهم وداخل مجتمعاتهم المحلية، وكذلك التفاعل مع السلطات كوسيلة لضمان أن تصل أصواتهم إلى مسامع المسؤولين.

“الحوار مهم طالما أنه لا يتعلق بالمصالحة لأننا متعبون نفسياً”. (سياسي إيزيدي وقيادي مسلح، مركز سنجار)

“بدون حوار، لن نحرز أي تقدم في سنجار. الحوار ضروري لأي حل. ومع ذلك، يجب أن تكون الإدارة المستقبلية غير سياسية وموجهة نحو الخدمة. كما يجب أن تركز على حقوق الناس. يجب معاملة سنجار كحالة خاصة.” (قيادي مسلح إيزيدي، مركز سنجار)

“سيكون الحوار ناجحاً إذا قاده سكان المنطقة وشاركت فيه الحكومات. هناك حاجة ماسة إلى دعم الحكومة.” (شيخ عشيرة عربية، الفيروان)

“إذا كانت عملية [الحوار] رسمية وتشمل مشاركة نظراء دوليين، فإن الناس سيدعمونها.” (ناشطة في المجتمع المدني، مركز سنجار)

“الحوار ضروري للغاية مع المجتمعات الأخرى في سنوني. لا شك أنه سيساعد في نقل مخاوفنا وربما التوصل إلى تفاهم مشترك حول الطريق إلى الأمام.” (امرأة إيزيدية، مركز سنجار)

“يجب أن تؤخذ آراؤنا في الاعتبار أيضاً. لشعب سنجار الحق في أن يُسمع صوته. لا يكفي وجود زعماء القبائل وشخصيات المجتمع المحلي، فصوتنا مهم أيضاً ويجب أن يعقد الناس اجتماعات مع الحكومة حتى ننقل معاناتنا.” (نازحة إيزيدية، خانكي، دهوك)

“الحل هو إجراء حوار مع الأيزيديين وشيوخ عشائريهم، والسؤال الذي يجب طرحه هو من أين يجب أن نبدأ لإيجاد طريق للمضي قدماً. نحن بحاجة إلى الجلوس مع الأيزيديين وفهم مطالبهم.” (شيخ عشيرة عربية سنية، الموصل)

وتظهر المبادرات المجتمعية والآليات المحلية، مثل تلك التي تم تجريبها في هذه الدراسة، أنه عندما تكون العمليات قائمة على تعاون شامل للجميع وممثل للجميع، ومرتبطة بشكل عضوي بالطرق الرسمية والمؤسسية، ومستندة إلى الواقع المعيشي للمجموعات المتضررة، فإنها يمكن أن تعزز الثقة وتفتح الطريق أمام مسارات للتعاون غير مسيسة.

انعدام الثقة في النظام القضائي

أدت فداحة الفظائع التي ارتكبت ضد الإيزيديين إلى تغذية تصور سائد بأن العرب السنة كمجتمع يتحملون مسؤولية هذه الجرائم.^{١٤٣} ورغم أن هذه الآراء شاملة، إلا أنها تُستخدم على الرغم من وجود أطر قانونية متخصصة للتعامل مع جرائم داعش ضد الإيزيديين؛ وهي إجراءات يصفها العديد من الناجيات بأنها غير شفافة وبطيئة للغاية بالإضافة إلى ذلك،^{١٤٤} كما ذكر العديد من الناجيات، يُنظر إلى الإجراءات القضائية في الموصل على أنها تُعرّف عن هويات وشهادات الناجيات، مما يزيد من خطر تعرض الضحايا لإعادة الصدمة ويثبطهن عن المشاركة.^{١٤٥} كما يرى البعض أن هذه النواقص في تدابير المساءلة هي السبب وراء إحجام العديد من الناجيات عن رفع دعاوى قضائية.^{١٤٦} في الواقع، يرى البعض أن أوجه القصور هذه في تدابير المساءلة هي السبب وراء إحجام العديد من الناجيات عن تقديم شكاوى والعودة إلى ديارهم.^{١٤٧} مجتمعة، قد تكون هذه العوامل قد ساهمت في توليد ثقة ضعيفة تجاه المحاكم التي تم تحديثها مرارًا وتكرارًا في سنجار.^{١٤٨}

من جانبهم، أعرب العرب السنة عن قلقهم إزاء الاعتقالات العشوائية والمعاملة القانونية غير العادلة التي يتعرضون لها بموجب تشريعات مكافحة الإرهاب العراقية الواسعة النطاق والغامضة الصياغة. فخلال تحرير سنجار وبعده، أتاح اعتماد معايير قانونية غامضة اعتقال أفراد بناءً على أدلة واهية أو ظرفية، وهو عامل أدى إلى زعزعة ثقة الجمهور في نظام العدالة داخل هذه الجماعة أيضاً.

في حين أن ضلوع العديد من العرب السنة في تنظيم داعش لا شك فيه، فإن مستوى تواطؤهم في صراع داعش لا يزال موضع خلاف، ويرجع ذلك جزئياً إلى عدم وجود آلية مستقلة وموثوقة لتقصي الحقائق بقيادة الدولة. ويكمن جوهر هذا الخلاف في التساؤل حول من يمكن اعتباره "داعشياً" بالضبط، ومدى الثقة في قدرة المحاكم العراقية على الفصل في مثل هذه القضايا. وفي كل من المجتمعات الإيزيدية والعربية السنية، لا يزال الغموض يكتنف التعريفات والمساءلة، في حين أن الانطباعات عن المحاكم مشوشة بسبب عدم كفاءتها وخضوعها للتلاعب السياسي. وقد أدت هذه الشكوك إلى مزيد من تآكل الثقة في سبل الانصاف القضائية، لا سيما بين النساء الإيزيديات الناجيات والشخصيات البارزة في المجتمع الإيزيدي. ولا شك أن هذه الشكوك ستثير تحديات خطيرة حتى لو تم تقديم قوائم شاملة بأسماء الجناة المشتبه بهم إلى السلطات.



فجوة الثقة

في الوقت الحالي، يبدو أن سنجار تشهد هدوءاً ملحوظاً. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذا الهدوء، فإن الخلافات الطائفية قد تعود إلى الظهور إذا لم يتم معالجتها. فوراء الاستقرار الحالي تكمن مظالم لم يتم التعامل معها، وروايات متضاربة، ومصالح حزبية ومنافع شخصية، وهي في مجملها ديناميات تؤدي إلى استمرار الجمود الحالي وتعيق التعافي وتوفير الخدمات وعودة النازحين. علاوة على ذلك، أدى الافتقار الشديد إلى الثقة في المؤسسات العامة، إلى جانب عدم فعالية آليات تطبيق العدالة والمساءلة، إلى تقويض آفاق المصالحة.

يمكن القول إن أحد دوافع التحديات المجتمعية والحوكمة في سنجار هو ضعف الحكومة الاتحادية العراقية وعجزها عن التواجد بصرامة في المنطقة. إن حقيقة أن سنجار لا تزال بعد سنوات من تحريرها من داعش لم يتم تسوية أوضاعها، يجب أن تكون بمثابة دليل واضح على فشل الدولة في "إظهار القيادة ومعالجة قضية الحوكمة في سنجار".^{١٩} زار المنطقة أكثر من مرة مسؤولون رفيعو المستوى، بمن فيهم رئيس الوزراء الحالي والسابق، لكن النتائج الملموسة لم تتحقق بعد. ولم تتمكن الحكومة من علاج مشكلة انتشار القوات المسلحة في سنجار، والتي تعتبر واحدة من أكثر التحديات إثارة للقلق والتي تمنع الكثيرين من العودة إلى ديارهم. وفي هذا الصدد، صرح سياسي إيزيدي في سنجار بأن "الحكومة ليست قوية بما يكفي لإخراج [القوات المسلحة] من سنجار". علاوة على ذلك، فإن طول أمد ملف النزوح والتعقيدات التي تسبب فيها، أثار أيضاً مخاوف جديدة بشأن نية الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان لحل هذه المشكلة. على حد تعبير أحد أفراد المجتمع المدني الأيزيدي من سنوني، "الحكومة العراقية ليست جادة بشأن مخيمات النازحين، وحكومة إقليم كردستان تستفيد من النازحين خلال الانتخابات واقتصادياً". وقد ردد هذه المخاوف مسؤول رفيع المستوى من بغداد أشار إلى أوجه القصور في التعامل مع التحديات، قائلاً

"إنهم [الحكومة العراقية] يتخذون بعض القرارات السخيفة. أعلنت الحكومة أن كل شخص نازح سيحصل على ٤,٠٠٠,٠٠٠ دينار عراقي وبعض الأدوات المنزلية بما في ذلك ثلاجة وتلفزيون وبعض الأواني. هؤلاء الناس ليس لديهم منزل يضعون فيه الثلاجة! الأولوية هي السكن وسبل العيش والوثائق حتى يتمكن أطفالهم من الذهاب إلى المدارس. والمال ليس كافياً. لقد تم تسييس هذه القضية".

كما أثارت زيارة رئيس الوزراء السيد السوداني الأخيرة في يوليو ٢٠٢٥ لافتتاح مطار الموصل وخدمات البنية التحتية الأخرى في سنجار مشاعر مختلطة: شعور قوي بالتفاؤل على الأرض، مع إحباط عميق وسخرية على وسائل التواصل الاجتماعي في ضوء احتياجات سنجار المستمرة والملحة.^{٢٠}

الوعد، الوعود

لا تزال الوعود المتكررة بإعادة الإعمار والتعويض والإصلاح الإداري غير محققة إلى حد كبير.^{٢١} وفي حين أن إصدار ١٣٣٨ خطاب ملكية و ١٠٠ سند ملكية لسكان إيزيديين في مجموعات دوغري وتل عزيز، بالإضافة إلى التخصيصات الأخيرة المذكورة أعلاه، هي إنجازات جديدة بالثناء، إلا أن قضايا التعويض عن الأرواح التي أزهقتها داعش وعمليات التحرير والأضرار المادية التي لحقت بها، فضلاً عن إعادة إعمار البنية التحتية المتضررة في سنجار، لا تزال إلى حد كبير دون تعويض. وتواجه تعويضات الممتلكات في سنجار عقبات كبيرة بسبب نقص الوثائق. فعندما تم ترحيل الإيزيديين قسراً إلى المستوطنات، حُرِّموا من حقهم في امتلاك الأراضي التي بُنيت عليها منازلهم. ونتيجة لذلك، تفتقر العديد من المنازل التي يعيشون فيها منذ ذلك الحين إلى سجلات ملكية رسمية. وقد أدى ذلك إلى خلق عقبات بيروقراطية، حيث تواجه السلطات صعوبة في التحقق من مطالبات الأراضي والممتلكات المشروعة. تجدر الإشارة إلى أن منطقة سنجار تنتشر فيها الكثير من المساكن غير القانونية والمستوطنات العشوائية، وهي عوامل تزيد من تعقيد جهود التعويض ورد الحقوق. بالإضافة إلى ذلك، يبدو أن البعض كان لديهم سندات ملكية للأراضي، لكنهم فقدوها بسبب الحرب: "لم نحصل إلا على تعويض عن الأثاث الموجود في المنزل، وليس عن المنزل نفسه، لأنني لا أملك وثيقة الملكية. لقد فقدت كل شيء."

فقدت أغنامي وماشييتي، ولم أحصل على أي تعويض عن ذلك." هذا ما قاله شيخ عشيرة عربية سنية من القيروان. وأعرب سياسي إيزيدي من سنجار عن قلق مماثل، قائلاً:

"الدولة تجعل حياتنا صعبة بسبب الإجراءات الورقية. قد أتمكن من الحصول على تعويض عن الأثاث الذي فقدته، ولكن هذا كل شيء. قال رئيس الوزراء إنهم أنفوا ٨٥٠٠ ملف تعويض، لكن في الواقع لم نسمع أي شيء من الحكومة منذ ذلك الحين. لماذا لا يقدمونها؟"

لجنة تعويضات تلغفر، من خلال فرعها في سنجار (المعروف باسم اللجنة الفرعية الثالثة)، مسؤولة عن إدارة التعويضات عن الأضرار التي لحقت بالملكيات وتدميرها خلال تحرير المنطقة من تنظيم الدولة الإسلامية. وتتبع هذه اللجنة إجراءات طويلة ومستهلكة للوقت تتطلب التنسيق بين عدة هيئات عامة.^{١٥٢}

يجب على المتقدمين أولاً رفع دعوى تحقيق إلى المحكمة، مدعومة بشهود وسندات ملكية رسمية. وفي حالة عدم وجود وثائق، يتعين عليهم الحصول على كتاب مختوم يؤكد ملكية الملكيات من القائ مقام، المقيم في فايدا (دهوك)، بالإضافة إلى موافقات من مديريات الخدمات مثل المياه والكهرباء. وتجمع هذه الوثائق، إلى جانب شهادات شهود إضافية، في ملف واحد، وتقوم المحكمة بمعالجته، ثم تحال إلى لجنة التعويضات. بعد ذلك، ترسل اللجنة فريقاً لتفصيل وتقييم الخسائر قبل التوصية بمبلغ التعويض. يتم تجميع هذه المواد، إلى جانب شهادات الشهود الإضافية، في ملف قضية، وتقوم المحكمة بمعالجتها، ثم تحويلها إلى لجنة التعويضات. بعد ذلك، ترسل اللجنة فريقاً لفرز وتقييم الخسائر قبل التوصية بمبلغ التعويض، والذي يتم، بمجرد الموافقة عليه، تحريره في شكل صك إلى وزارة المالية ليتم صرفه.

الإحباط بسبب التوقعات

أدت هذه الإجراءات المطولة إلى ظهور إحباط واسع النطاق بين المتقدمين، الذين يتوجب على الكثير منهم الانتظار لفترات طويلة والوقوف في طوابير طويلة في كل مرحلة. وبالإضافة إلى التأخيرات التي تسببت في إحداث قصور خطير في الكفاءة، أدى الفساد أيضاً إلى تقويض النظام؛ كما أوضح أحد الباحثين والناشطين في المجتمع المدني الإيزيديين: "للحصول على موافقة على طلبك والحصول على تقدير جيد، سيكون عليك دفع رشاً في بعض المراحل". ومع ذلك وعلى الرغم من هذه التحديات، سجلت اللجنة قدرًا من التقدم. فمن بين ٢٨,٠٠٠ طلب تم استلامها، تم الانتهاء من حوالي ١٨,٠٠٠ حالة بإصدار صكوك بحلول أغسطس ٢٠٢٤. ومع ذلك، لا يزال العدد الفعلي للمتقدمين الذين تمكنوا من صرف صكوكهم غير معروف، مما يثير الشكوك حول فعالية العملية. أعربت المجتمعات المحلية في سنجار باستمرار عن إحباطها الشديد من فشل الحكومة الاتحادية العراقية في تلبية توقعاتها فيما يتعلق بالخدمات الأساسية وإعادة الإعمار. هذا التصور ليس منتشرًا فقط في المجتمعات المحلية، بل ينظر إليه البعض على أنه إهمال متعمد ومنهجي من قبل بغداد. علاوة على ذلك، يُنظر إلى جهود الإعمار الحالية على أنها غير متناسبة مع الاحتياجات الفعلية في سنجار، والتي يقودها في الغالب المجتمع الدولي. توضح الأمثلة التالية، المستمدة من المقابلات الميدانية، هذا الشعور المتنامي:

"لا توجد حكومة هنا [في سنجار]. المنظمات هي الوحيدة التي تقدم الخدمات. الخدمات الصحية شحيحة هنا. يستغرق الوصول إلى هنا وقتاً طويلاً إذا كنت من مكان بعيد في سنجار. لن يعمل المستشفى بدون دعم المنظمات غير الحكومية. الحكومة هنا لا تغطي حتى نفقات السيارات المملوكة للدولة. الحكومة هنا تدفع الرواتب فقط، لا أكثر." (رجل شيعي كردي، سنجار)

"الحكومة العراقية لا تقدم خدمات هنا. أعني حكومة نينوى والحكومة العراقية. لا يولون أي اهتمام لهذه المنطقة. كل ما يقدمونه هو كلام دون أفعال. جاء الكاظمي وأدلى بتصريحات جوفاء هنا. جاء السوداني أيضاً إلى هنا ولم نر أي شيء حتى الآن. وعد بالعديد من الأشياء، لكننا لم نر أيًا منها بعد. تحدث وزير الهجرة عن العودة. معظمنا لا يزال نازحاً." (موظف حكومي إيزيدي، سنوني)

"ستقوم الحكومة [الحكومة الاتحادية العراقية] ببناء مستشفى في سنوني وآخر في سنجار. لكن، على الرغم من كل هذا، ما زلت أقول إن الحكومة العراقية ليست جادة بشأن سنجار" (مسؤول حكومي رفيع المستوى، بغداد)

"تقوم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) بمعظم [عمليات إعادة الإعمار] من خلال مبادرة نادية. قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ببعض المشاريع، كما يقوم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-HABITAT) ببعض المشاريع في سنون. الحكومة غائبة تقريباً في هذا الصدد." (موظفة منظمة غير حكومية إيزيدية، سنجار)

"لا أعرف أي شيء عن أي اتفاق... لم يكن هناك [قائمقام] ولا أهتم حقاً بهذا الأمر. هذا لا يهمني. نحن بحاجة إلى طرق وكهبراء وخدمات. لكن الحقيقة هي أنهم لن يقدموا أي شيء، وأنا أعلم ذلك. ستظل سنجار مهمشة." (ناجية إيزيدية، سنجار)

"الخدمات شبه معدومة. كل ما نحصل عليه هو من المنظمات غير الحكومية. لا تخصص الحكومة المحلية في نينوى أي ميزانية لهذا الغرض." (زعيم ديني إيزيدي، سنجار)

فشل الحكومة

إن هذه التصريحات تؤكد مدى عجز الدولة العراقية عن تجاوز الخصومات السياسية. وهي تكشف عن فشل الحكومة بشكل جسيم في القيام بدور التحكيم النزاه والفعال في النزاعات الدائرة حول سنجار. فبدلاً من تلبية الاحتياجات الملحة للمنطقة أو بذل جهود جادة لاستعادة السلام والاستقرار، ظلت الحكومة الاتحادية عرضة للضغوط السياسية، لا سيما فيما يتعلق بتعيين قائممقام جديد.^{١٥٣}

فحتى بعد التوصل إلى اتفاق مع حكومة إقليم كردستان بشأن مرشح، لم تستطع بغداد الالتزام بالاتفاق بسبب الضغوط التي مارستها الأطراف السياسية من وراء الكواليس^{١٥٤}. علاوة على ذلك، وفي محاولة واضحة لتجنب إزعاج الحزب الديمقراطي الكردستاني، قامت بغداد في اللحظة الأخيرة بتعليق جلسة مجلس محافظة نينوى التي كان من المقرر أن تقر تعيين قائممقام سنجار في يونيو ٢٠٢٤.^{١٥٥}

إن الاستمرار في تعطيل المصادقة على تعيين قائممقام من قبل مجلس المحافظة، الذي تم تعيينه مؤخراً، هو دليل على محدودية قدرة بغداد البنوية على حل النزاعات، وهي قدرة غالباً ما تعطي الأولوية للتسويات السياسية على الاعتبارات القانونية والسياسية والإدارية وحتى المجتمعية. على المستوى المحلي، فإن سوء إدارة شأن سنجار له تأثير على جميع طوائف المجتمع المحلي، وتداعياته وخيمة بشكل خاص على الناجين. فقد عبر العديد من الناجيات الأيزيديات عن مشاعرهن بشكل مؤثر خلال إحدى حلقات النقاش المركزة. وقالت إحداهن:

"بصفتي ناجية، أخشى العودة إلى سنجار. فهي مليئة بالأحزاب السياسية ولا أعرف حقاً من المسؤول عن المنطقة." (ناجية إيزيدية، خانكي، دهوك)

وقالت أخرى:

"الإدارة المحلية في سنجار فاشلة. فكل إدارة يسيطر عليها حزب سياسي يعمل على تحقيق مصالحه الخاصة، وليس مصالح الشعب." (ناجية إيزيدية، خانكي، دهوك)

وحذرت أخرى من أن التسييس قد قوض ثقتها في قدرة الحكومة على درء الأذى في المستقبل، قائلة:

"هناك الكثير من الأحزاب السياسية والجماعات المسلحة في سنجار. من سيحمينا إذا تعرضنا للأذى؟ سيعاني الإيزيديون مرة أخرى والحكومة لا تهتم." (ناجية إيزيدية، خانكي، دهوك)

لعبة إلقاء اللوم

مع استمرار غياب الحكومة المحلية في سنجار، تميل مجتمعات سنجار إلى الدفع بفهمها الخاص لأسباب استمرار المشاكل الإدارية دون حل. فعلى سبيل المثال، يميل الإيزيديون غير النازحين في سنجار إلى اعتبار الحزب الديمقراطي الكردستاني السبب في ذلك. وهم يتهمون به بأنه عائق أمام محاولات تعيين قائمقام، ويلومونه على عدم السماح بإعادة تشكيل الهيكل الإداري المحلي بطريقة تفيد سكان سنجار.^{١٥٦} ويتعارض هذا الرأي مع رأي الإيزيديين الآخرين والعرب النازحين من دهوك الذين يلومون حزب العمال الكردستاني وقوات الحشد الشعبي على استمرار الانسداد الإداري: فإدارة مستقرة تتطلب ظروفاً أمنية مستقرة، قوّضها تواجد حزب العمال الكردستاني. بالإضافة إلى ذلك، يعرب العديد من الإيزيديين عن قلقهم بشأن الطموحات السياسية المستقبلية للشبيعة وأجنحتهم المسلحة. "تلعب السياسة دوراً في إبقاء منصب القائمقام شاغراً. يريد الشبيعة السيطرة على هذه المنطقة مهما كلف الأمر"، كما صرح أحد الشخصيات البارزة في مجتمع الإيزيدي النازح،^{١٥٧} في حين أن غياب القائمقام يساعد الحشد الشعبي على "الحفاظ على مصالحهم وطموحاتهم المستقبلية للسيطرة على هذه المنطقة".^{١٥٨}

يرى العرب، وخاصة العائدون ومن الذين لا يزالون نازحين في نينوى، أن بعض القيادات المسلحة الإيزيدية تشكل أحد العوائق التي تحول دون إحراز تقدم. ويبدو أن هذا الافتراض نابع من فهم أن استمرار الصراع يوفر للقادة العسكريين فرصاً للبقاء في السلطة وتحقيق مكاسب مالية. وهناك فهم شائع آخر بين هذه الشريحة من السكان العرب يعزو استمرار الجمود إلى محاولات الحزب الديمقراطي الكردستاني غير المثمرة لإعادة فرض نفسه في سنجار واستعادة سيطرته على الحكومة المحلية.^{١٥٩}

وقد أدى طول أمد الصراع إلى عزل المجتمعات المحلية على الأرض مع قلة التفاعل بينها. ونتيجة لذلك، تميل المجتمعات المحلية، ولا سيما العرب واليزيديون، في سنجار وفي أماكن النزوح، إلى التعبير عن آرائها بمعزل عن بعضها البعض. وقد تؤدي الآراء التي يتم التعبير عنها بهذه الطريقة إلى تعزيز نفسها بنفسها دون أن يتم اختبارها مقابل وجهات نظر بديلة. وهذا لا يؤدي فقط إلى ترسيخ الروايات المتوازنة، بل يغذي أيضاً سوء الفهم وعدم الثقة، ويؤدي في النهاية إلى توطيد الاستقطاب بين المجتمعات.

القطيعة

بدون آليات حوار قوية، تتصلب الافتراضات لتصبح مظالم يصعب التحقق منها، مما يترك صانعي السياسات والسلطات مع روايات مجزأة تعيق صياغة حلول شاملة. وتواجه سنجار هذا الخطر بالذات، حيث يمكن أن يؤدي استمرار الجمود إلى طمس الحقائق وتعزيز المظالم غير المثبتة. وفي نهاية المطاف يؤدي إلى ترسيخ التباعد والتشرد بين المجتمعات. لذلك، يتعين على السلطات أن تدرك أولاً هذا الخطر وتتصرف بشكل مباشر لإيجاد أرضية مشتركة في سنجار. ليس هناك شك في أن الديناميات الحالية تقوض فرص التعاون وتمنع ظهور القواسم المشتركة. وللتصدي لهذه المخاطر بالذات، سعت مؤسسة ميرو إلى إنشاء منصة حوار خاصة مصممة خصيصاً لتجمع بين الأطراف المختلفة بطريقة منظمة وشاملة، بحيث يمكن مواجهة وجهات النظر المتنافسة واختبارها والتوفيق بينها سعياً لتحقيق أهداف الحوكمة المشتركة وتقديم الخدمات.

ومما يؤسف له أنه على مدى أكثر من عقد من الزمن منذ تحرير سنجار، لا يزال الدولة غائبة إلى حد كبير كمحكم في النزاع، حيث طغت عليها مجموعة كبيرة من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، ولم تتمكن من توفير حكماً فعالاً. فلم يتجاوز تنفيذ اتفاقية سنجار سوى خطوات متفرقة وجزئية، مما أدى إلى نتائج محدودة التأثير، ويُنظر إليها على أنها متحيزة، والأهم من ذلك أنها لا ترقى إلى الطموح الأساسي للاتفاقية: استعادة الحياة الطبيعية وتفكيك الوجود المسلح المجزأ في المنطقة.

علاوة على ذلك، كان لإخفاقات الحكومات تأثير عميق على الحالة النفسية للسكان في المنطقة. فالعديد من المواطنين يمتنعون عن المشاركة في الحياة السياسية أو حتى المطالبة بحقوقهم الأساسية، خوفاً من الارتباط بأي فصيل سياسي معين. وقد أدى غياب الحكم الفعال، إلى جانب فشل الدولة في تلبية احتياجات السكان، إلى تزايد الشعور بأن التحديات في سنجار يتم إطالة أمدها عمداً، وأن هناك رغبة سياسية ضئيلة لحل النزاعات السياسية حول هذه المنطقة المهمشة. وعلى الصعيد المحلي، يبدو أن

التحديات في سنجار تعوقها انهيار العلاقة بين المؤسسات العامة والمجتمع الأوسع. ويرجع هذا الانفصال إلى حد كبير إلى الغياب الملحوظ للقيادة المؤسسية على الأرض وإلى انخراط الجهات الفاعلة المؤسسية في صراعات سياسية أوسع نطاقاً.

الفجوة قابلة للردم

على الرغم من الصعوبات، فإن الفجوة في الثقة بين أهالي سنجار والسلطات وكذلك بين المجتمعات المحلية قابلة للردم. وبينما قد تستمر الاعتبارات السياسية في التأثير على المناصب الحكومية، ينبغي أن يكون تقديم الخدمات الأساسية بعيداً عن السياسة ومحميّاً من تدخل القوى السياسية. إن استعادة مصداقية المؤسسات أمر ضروري ليس فقط لتقديم الخدمات بشكل فعال، بل أيضاً لإعادة بناء ثقة المواطنين، ودعم العودة، وتعزيز شرعية الإدارة المحلية. ويتمثل الطريق إلى الأمام في إنشاء آلية غير سياسية تمثل الجميع، ومتاحة للجميع، ومؤسسية، يمكنها أن تربط الجمهور بصانعي القرار على المستويين المحلي والوطني.

ويمكن أن تكون هذه الآلية أداة فعالة للمطالبة بالخدمات اللازمة، والتعبير عن المظالم، والوصول إلى المعلومات، والأهم من ذلك، التفاعل مع صانعي القرار والسياسات على المستوى المحلي. ويمكن أن يؤدي هذا الإجراء إلى تهدئة مخاوف الجمهور، وتعزيز الملكية المحلية للحكومة المحلية، وقد يسهل في نهاية المطاف عودة المجتمعات النازحة التي هي في أمس الحاجة إليها. ومع استمرار حالة الخراب التي تعاني منها المنازل، وإهمال الطرق، وغياب الخدمات الأساسية إلى حد كبير، يمكن أن تضع هذه الآلية عملية لعكس كل ذلك.



ردم الفجوة: انفتاح قائم على الانطلاق من القاعدة نحو الاعلى

بعد دراسة ديناميات الحوكمة بأكملها في سنجار، سعت ميري إلى تأسيس آلية قائمة على الحوار من شأنها أن تربط بشكل فعال بين المجتمع والسلطات. ومن شأن هذه الآلية أن تكون بمثابة منصة تجمع بين ممثلي المجتمع والسلطات المعنية، إلى جانب الضامنين الدوليين، لمناقشة المظالم، ومناقشة الاحتياجات، واقتراح حلول للتحديات الملحة في مجال الحوكمة والتحديات المجتمعية.

اعتمد هذا النهج على بحث ميداني مكثف مع الأطراف المعنية الرئيسية، بما في ذلك ممثلو مجتمعات سنجار والسلطات الوطنية والمحلية، فضلاً عن الجهات الفاعلة الدولية ذات الصلة. أظهرت هذه المنهجية الشاملة أن سنجار تفتقر إلى حلقة وصل فعالة تجمع بين الأهالي والسلطات: حلقة وصل تمنح السكان المحليين الفاعلية، وتعزز المشاركة والتعاون بين المجتمعات المحلية، والأهم من ذلك، تنشئ آلية مؤسسية للحوار مع السلطات المعنية من مختلف الإدارات الحكومية المحلية والوطنية.

وقد كان لغياب مثل هذه المنصة المؤسسية عواقب وخيمة على الحوكمة والتعافي في سنجار، حيث ظلت المجتمعات المحلية تشك في بعضها البعض، مع قلة الفاعلية في عمليات الحوكمة والتعافي، وغياب وسائل قابلة للتطبيق لحل النزاعات، والبحث عن حلول سلمية للتحديات التي عصفت بسنجار.

نهج مُخطّط ومتدرج

بعد تحديد هذا الفراغ، سعت ميري أولاً إلى إثبات صحة هذا التشخيص، ومن ثم شرعت في عملية لفهم الديناميات بشكل أفضل. بدأت ميري بإجراء تحليل شامل للسياق من خلال المنشورات المتاحة. وقد ساعد ذلك في فهم التعقيدات وتحديد الجهات المعنية المحلية المناسبة التي يمكن أن تشارك في نهاية المطاف في الحوارات المستقبلية. كما ساعد في تحديد محركات التغيير والعوائق التي تحول دون إحراز تقدم. وللقيام بذلك، تمت دراسة الأساس القانوني للحكم المحلي (التشريعي والتنفيذي) ودراسة السلطات الشرعية وقادة الدين والمجتمع والجهات الفاعلة المسلحة التابعة للدولة وغير التابعة للدولة وتراتبية السلطة. كما ساعدت هذه العملية في رصد حركة السكان، ودراسة ظروف عودة النازحين داخلياً، وفهم أحوال النساء والفتيات (بما في ذلك الناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع)، وفهم التركيبة السكانية الإثنية والدينية وتوزيعها الجغرافي في قضاء سنجار. علاوة على ذلك، تم النظر في الجهود السابقة القائمة على الحوار و"الاتفاقات" المجتمعية المحلية، التي توسطت فيها منظمات بناء السلام المحلية والدولية، لتقييم فعاليتها. في نهاية المطاف، ساعد معطيات الدراسة في وضع خطط أكاديمية ولوجستية مفصلة لجمع المزيد من البيانات وتحديد المشاركين المحتملين في أنشطة البرنامج المقبلة.

ثم أجرت مؤسسة ميري استبياناً استقصائياً يمثل عينة من السكان في سنجار وكذلك بين النازحين في مخيمات النازحين داخلياً في إقليم كردستان العراق، شمل ٦٥٦ مشاركاً، وذلك من أجل قياس تصورات الجمهور للديناميات المحلية واتفاق سنجار بشكل منهجي. استهدف الاستبيان المجتمعات الثلاثة التي تشكل الأغلبية العددية في منطقة سنجار: الإيزيديون والعرب السنة والشيعية في مركز سنجار ومناطق القيروان وناحية الشمال.

بعد الانتهاء من الاستبيان، انخرطت ميري مع الأطراف المعنية بشكل فردي لفهم آرائهم وشكاواهم ومجالات الخلافات المجتمعية المحتملة بشكل أفضل. تضمنت هذه العملية ٧٨ مقابلة معمقة (مقابلات مع مصادر معلومات رئيسية) مع شخصيات مجتمعية وقبلية ومنظمات المجتمع المدني وأكاديميين وسياسيين وقادة عسكريين والناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والوكالات الدولية ذات الصلة وصناع القرار والسياسة على مستوى المحافظة والقضاء وإقليم كردستان وبغداد.

التعاون، وليس المصالحة

من بين العديد من النتائج، كشفت المقابلات أن المصالحة لا تزال قضية مثيرة للجدل بشكل عميق بالنسبة للإيزيديين، وعلى وجه التحديد، أعرب الكثيرون عن عدم رغبتهم في المشاركة في أي حوار بين المجتمعات يمكن أن يشجع المصالحة. كشفت المقابلات أن هذا الامتناع المشروط فسرته بعض العرب وكذلك أصحاب المصلحة الأكراد المسلمين على أنه محاولة من الإيزيديين لترسيخ الواقع الحالي على الأرض كأمر واقع، وهو سيناريو ترفضه بشدة المجتمعات غير الإيزيدية. وأشارت المقابلات أيضًا إلى وجود فجوة واسعة بين صانعي القرار والجمهور العام على المستوى المحلي.

بعد ذلك، عقدت مؤسسة ميري اجتماعات مجموعات نقاش مركزة مع ممثلين عن كل طائفة على حدة، بمساعدة خبراء محليين على دراية بديناميات سنجار. صُممت هذه الجلسات داخل كل طائفة لتكون مقدمة لمناقشات لاحقة بين المجتمعات، حيث كانت تهدف إلى إجراء حوارات داخل المجتمعات المستهدفة. ومع ذلك، أثبتت المجموعات النقاشية أنها صعبة بالنظر إلى مدى الاختلاف السياسي والمطالب والتوقعات المتضاربة بطبيعتها داخل المجموعات. وهذا يتطلب إجراء مناقشات مكثفة ومنظمة بعناية داخل كل مجتمع للمساعدة في إرساء الأساس ومعالجة العقبات التي قد تعرض المناقشات المستقبلية بين المجتمعات للخطر.

لحفاظ على النزاهة وتجنب احتمال انهيار المناقشات، سعت ميري إلى اختيار المشاركين في المجموعات النقاشية بعناية، متجنبًا تسييس المظالم أو تفاقم التوترات. بالإضافة إلى ذلك، سعت المؤسسة إلى توجيه انتباه المشاركين وتركيز مسار المناقشات من خلال التركيز على التحديات العملية المتعلقة بتقديم الخدمات والحلول المحتملة. وبذلك، تمكنت المؤسسة من ربط المناقشات الجماعية بالتحديات العملية المشتركة بين المجتمعات، مما قلل من خطر تبادل الاتهامات والتسييس.

وعلى مدار ١١ جلسة حوارية جماعية عُقدت مع مجتمعات سنجار، كانت المناقشات لا تزال مشحونة وغالبًا ما اتسمت بمناقشات حادة متبادلة. ومع ذلك، على الرغم من التحديات، أصبح من الواضح أن المناقشات بين المجتمعات المحلية لا تزال ممكنة شريطة عدم طرح قضية المصالحة المثيرة للجدل على طاولة النقاش. أظهرت هذه النتيجة المهمة عمق مقاومة المجتمع الأيزيدي للمصالحة، وفي الوقت نفسه، إمكانية إحراز تقدم بين المجتمعات المحلية من خلال حوار عملي قائم على المشكلات.

والأهم من ذلك، استخدمت ميري المجموعات النقاشية المركزة والمقابلات الفردية المركزة لتحديد الأفراد الراغبين في المشاركة في جلسات الحوار بين المجتمعات المحلية (ICD) المخطط لها. قامت مؤسسة ميري بتجميع قائمة بالمشاركين من كل مجتمع محلي، ثم قامت بتقييم التصورات والتحفظات بشأن المختارين. أثبتت هذه العملية أهميتها ومهدت الطريق للمرحلة التالية من الحوار بين الجماعات الإثنية والدينية في سنجار.



نموذج ميري في الحوارات بين المجتمعات

لم يكن من الممكن عقد جلسات التحاور بين المجتمعات دون اتباع هذا المنهج المنظم التدريجي الذي بدأ بمراجعة الأدبيات، تلاه إجراء مسح شامل، ومقابلات مكثفة مع أصحاب المصلحة، وأخيراً مجموعات النقاش المركزة داخل المجتمع. ساعد ذلك على تعزيز الثقة داخل مجتمعات سنجار ووضع الأساس الصحيح اللازم لعقد جلسات التحاور فيما بين المجتمعات. ومن الجدير بالذكر هنا أن الحوارات بين المجتمعات المحلية لم تكن تهدف إلى إطلاق عملية بناء السلام من الصفر أو 'إعادة اختراع العجلة'. بل اعتمدت ميري على العمل المكثف الذي قامت به منظمات أخرى وعلى مجموعات النقاش المركزة التي عقدتها ميري. وبهذه الطريقة، تم التركيز على التحديات المشتركة في مجال الحوكمة المحلية وتقديم الخدمات.

وفي جلسات الحوار المجتمعية، قام الميسرون بتوجيه المشاركين لرسم خريطة للمقومات الجماعية لمجتمعاتهم وقيمهم وتحدياتهم وتطلعاتهم. كما شدد الميسرون على أهمية المشاركة في الحوكمة المحلية والتأثير عليها. ولتشجيع الحوار المفتوح والبناء، استخدموا أساليب شبه رسمية وغير رسمية لتعزيز الانفتاح الذهني والتفاعل المتبادل. ومن خلال ممارسة الاستماع الفعال والمشاركة وطرح الأسئلة، تم تشجيع المشاركين على تقديم نقد بناء لمبادرات الحكومة، بما في ذلك اتفاقية سنجار. وقد ساعدتهم هذه العملية على قبول التغيير والعمل على تحقيق رؤية مشتركة وتعزيز قدراتهم على التفاعل مع السلطات الشرعية.

الحوار بين الإيزيديين

عُقدت أول جلسة حوار مجتمعي في الموصل. وجمعت هذه الجلسة بين النازحين الإيزيديين من مخيمات النازحين داخلياً ودهوك، والعائدين الإيزيديين. وعلى الرغم من الهوية المشتركة، اتسمت هذه الجلسة بحساسية شديدة وتوتر شديد، نظراً لتباين الآراء وتباعدها. على سبيل المثال، كان النازحون صريحين بشكل خاص في التعبير عن إحباطهم وشعورهم بالإهمال، بينما اتخذ العائدون موقفاً أكثر اعتدالاً بشأن الديناميات في سنجار، مؤكدين على التحسن العام، وإن كان تدريجياً وغير مستقر. كما مال العائدون إلى إبراز أهمية التعاون المجتمعي، بينما اتجه الإيزيديون النازحون إلى إظهار نظرة أكثر تشاؤماً بشأن مستقبل سنجار.

على الرغم من الاختلافات، اتفق معظم المشاركين، بعد مناقشات ساخنة وتيسير مدروس، على الحاجة الملحة لمعالجة التحديات في سنجار، وإقامة حكم محلي، والمشاركة مع السلطات المعنية، وحل قضية المقابر الجماعية. وكان هذا الأخير بارزاً بشكل خاص بين الناجيات. قام المشاركون بتقييم الأولويات الأكثر أهمية للمساعدة في استقرار سنجار وتسهيل عودة النازحين داخلياً في نهاية المطاف. قوبلت المناقشات حول المصالحة برفض إجماعي، مما يعكس عمق المظالم والصدمة التي لم يتم حلها في أوساط هذا المجتمع.

الحوار بين الإيزيديين والمسلمين

جمعت الجلسة الثانية من الحوار بين المجتمعات المحلية الإيزيدية والمسلمة في سنجار. ضمت الفئة الأولى أعضاء من المجتمع النازح في إقليم كردستان العراق بالإضافة إلى الإيزيديين في سنجار. ضم المجتمع المسلم النازحين داخلياً بالإضافة إلى العائدين. ساعدت هذه الجلسة في إلقاء الضوء على التحديات الرئيسية واستكشاف احتياجات المجتمعات وتحديد أولويات التعافي والتنمية. مثل المشاركون مناطق مختلفة من مقاطعة سنجار، وكان من بينهم نازحون داخلياً وعائدون. وشمل المجتمع المسلم النازحين داخلياً وكذلك العائدين. ساعدت هذه الجلسة في تسليط الضوء على التحديات الرئيسية، واستكشاف احتياجات المجتمعات، وتحديد أولويات التعافي والتنمية. ومثل المشاركون مناطق مختلفة من مقاطعة سنجار، ومن بينهم نساء وناجيات. وأعرب المشاركون عن آراء متباينة، مختلطة بالإحباط واليأس بشأن تحديات سنجار وآفاق التعافي. وأبدى بعض المشاركين نبرة أكثر تفاؤلاً، مشيرين إلى التحسينات في خطط إعادة الإعمار والتعويضات.

كانت المخاوف بشأن الحوكمة سائدة، حيث أعرب المشاركون عن أسفهم لإهمال الحكومة، وسوء تقديم الخدمات، وطول أمد النزوح، وبطء جهود إعادة الإعمار، وبطء التعويض عن الأرواح التي فقدت خلال النزاع والأضرار التي ألحق بها. وألقوا باللوم على وجود العديد من الجماعات المسلحة الرسمية وغير الرسمية في غياب هيكل إداري واضح وسلطة صنع القرار في سنجار. وأوضح البعض أن عمليات الاختطاف والإفلات من العقاب تؤكد هشاشة الوضع الأمني في سنجار. وأعرب عن مزايع بشأن مصادرة الممتلكات من قبل الجماعات المسلحة، والانتماء إلى تنظيم داعش، وعسكرة المجتمع، مما يشير إلى توترات لم يتم حلها بين المجتمعين.

وفيما يتعلق بالديناميات الاجتماعية، أشارت حلقة النقاش الثانية إلى تآكل التماسك الاجتماعي بين هذين المجتمعين بسبب انتشار عدم الثقة والمظالم التي لم يتم حلها. وعندما تمت الإشارة إلى المنتسبين إلى تنظيم داعش ومرتكبي الجرائم، اشتعلت التوترات حول اتهامات بتورط بعض أفراد المجتمع المسلم في الجرائم، مما أدى إلى نشوب نقاش محتدم. إن مثل هذه الخلافات تسلط الضوء على التحديات التي تواجه تعزيز التعايش في سنجار، ليس فقط بين المجتمعات المحلية، بل فيما بينها أيضاً.

على الرغم من هذه التحديات، حدد المشاركون عدة أولويات للتعافي والتنمية في سنجار. وشملت هذه الأولويات إنشاء حكومة محلية فعالة تمثل جميع الأطراف، وإطلاق وتبسيط وتفعيل صناديق التعويضات للضحايا والعائدين، وتعزيز الثقة والتماسك الاجتماعي بين أفراد المجتمع المحلي. واعتُبرت إعادة تنشيط الاقتصاد من خلال خلق فرص عمل وبذل جهود إعادة إعمار بقيادة الحكومة أمراً ضرورياً لتحقيق الاستقرار في المنطقة. وتم تحديد الأمن كأولوية حاسمة، حيث شدد المشاركون على الحاجة إلى سلطة حكومية موحدة لتحل محل السيطرة المجزأة الحالية للجماعات المسلحة. كما اعتُبر التنفيذ الكامل لقانون الناجين الأيزيديين، بما في ذلك أحكامه المتعلقة بالرعاية النفسية الاجتماعية وتوزيع الأراضي، حاجة لم يتم تلبيتها.

الأولويات المشتركة

باختصار، اتفق المشاركون على ثلاث أولويات رئيسية تحتاج إلى معالجة عاجلة: إنشاء إدارة موحدة وعملية في سنجار، وضمان السلم والأمن، وتعزيز التماسك الاجتماعي. ولتحقيق هذه الأهداف، تمت الإشارة إلى ضرورة تشكيل لجنة تمثل احتياجات وتطلعات سنجار لدى السلطات المختصة. وسيكون هدف هذه اللجنة هو تعزيز رؤية موحدة للمنطقة، خالية من التحيزات الطائفية أو الطائفية. وشملت التوصيات الأخرى تنظيم حملات دعوية لتشجيع المظاهرات السلمية، وتمكين القادة الدينيين من تعزيز السلام، وزرع حس المسؤولية المجتمعية. واعتُبرت هذه المبادرات مهمة لإعداد الأرضية بطريقة تسمح للمجتمع بالمشاركة بنشاط في عمليات صنع القرار.



وفي ختام كل جلسة، أعرب المشاركون عن تقديرهم العميق لإتاحة الفرصة لهم للمشاركة في الحوار، ودعوا إلى المزيد من المبادرات المماثلة للبناء على التقدم المحرز خلال هذه المناقشة. بالنسبة لبعض المشاركين، كانت هذه الجلسة هي المرة الأولى التي يتم فيها إجراء مثل هذا الحوار بين المجموعتين: "هذه هي المرة الأولى التي أحضر فيها اجتماعًا مع الإيزيديين، وأنا ممتن لهذه الفرصة، وأنا متأكد من أن مثل هذه المبادرات ستكون مثمرة." ١٦٠

تأثير الحوارات بين المجتمعات: اختبار مسبق ولاحق

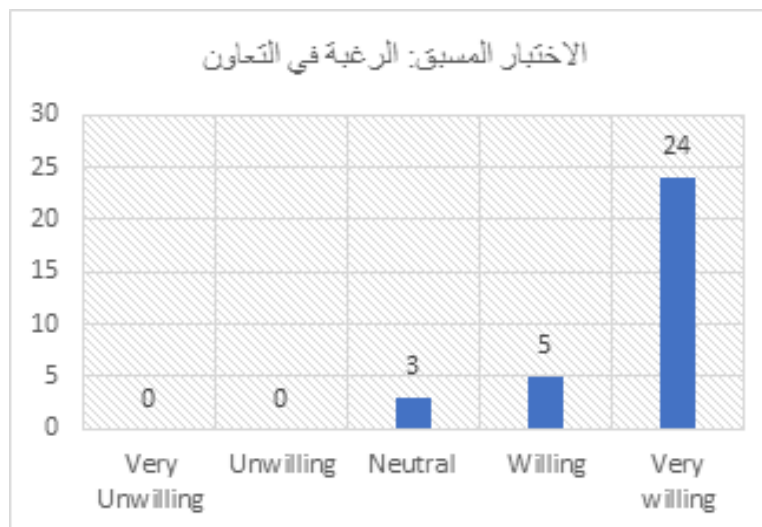
يبدو أن جلسات الحوار بين المجتمعات المحلية التي نظمتها مؤسسة ميري قد ساهمت في تعزيز التعاون بين المشاركين. بالإضافة إلى زيادة الرغبة في المشاركة فيما بين المجتمعات المحلية، أشار المشاركون إلى حدوث تغيير إيجابي في تصورهم لأهمية المشاركة بين المجتمعات المحلية. ويبدو أن جلسات الحوار قد ساهمت أيضًا في تعزيز مستويات الثقة في المشاركة في الجهود التعاونية المشتركة المستقبلية. ورغم أن هذه النتائج مشجعة، إلا أنها تعتمد على عوامل مختلفة، بما في ذلك اختيار المكان والمشاركين والميسرين ومواضيع النقاش.

لتقييم تأثير جلسات الحوار بين المجتمعات المحلية، تم إجراء اختبار قبل وبعد الجلسة الثانية التي حضرها ٣٢ فردًا من مجتمعي الأيزيديين والمسلمين. قبل بدء الحوار، تم توزيع مجموعة من الأسئلة على المشاركين لتقييم استعدادهم للمشاركة في الأنشطة بين المجتمعات المحلية وآرائهم حول أهمية جلسات الحوار هذه. بعد انتهاء الجلسة، تم تزويد المشاركين بمجموعة أخرى من الأسئلة للإجابة عليها من أجل تقييم تأثير الجلسة على نفس المؤشرات التي تم تحديدها في الاختبار المسبق.

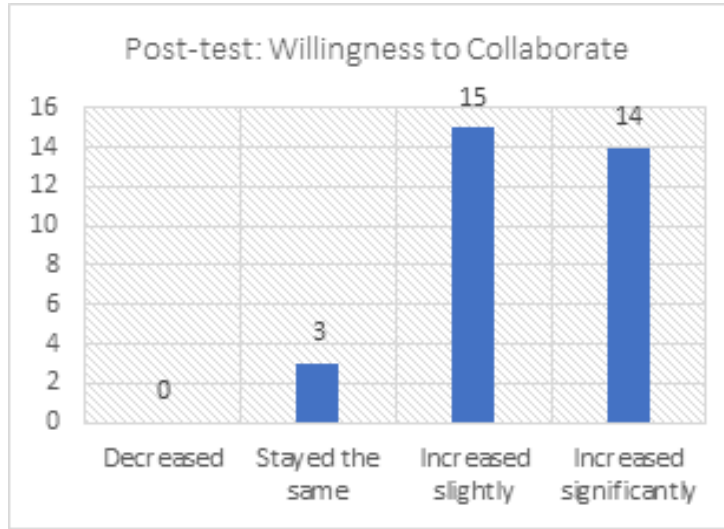
الرغبة في التعاون مع المجتمعات الأخرى

تم تقييم هذا المتغير من خلال سؤال تمهيدي طلب فيه تقييم الرغبة في التعاون مع المجتمعات الأخرى (الشكل ٧). وقورن هذا السؤال بسؤال آخر في الاختبار النهائي لقياس تأثير جلسة الحوار (الشكل ٨) تشير النتائج إلى أن مستويات الرغبة كانت عالية ابتداءً في الاختبار الأولي، ذكر معظم المشاركين (٢٩ من ٣٢) أنهم مستعدون أو مستعدون جدًا للمشاركة في أي تعاون بين المجتمعات لمعالجة المشاكل المشتركة. ومع ذلك، أظهرت نتائج الاختبار النهائي أن جلسة الحوار زادت (بشكل طفيف أو ملحوظ) من حماس المشاركين للانخراط في التعاون.

الشكل ٧ السؤال: على مقياس من ١ إلى ٥، ما مدى استعدادك للتعاون أعضاء المجتمعات الأخرى في سنجار لمواجهة التحديات المشتركة؟



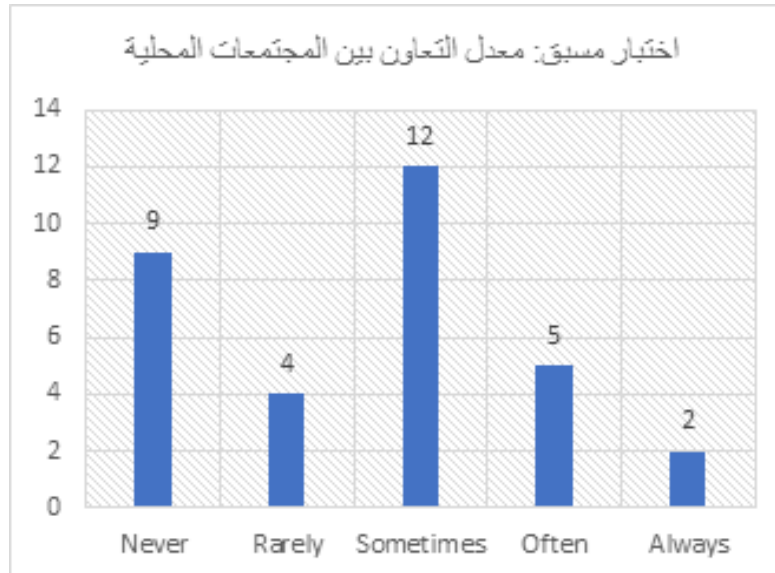
الشكل ٨. سؤال: بعد المشاركة في الحوار المجتمعي، كيف تغيرت رغبتك في التعاون مع أعضاء المجتمعات الأخرى؟



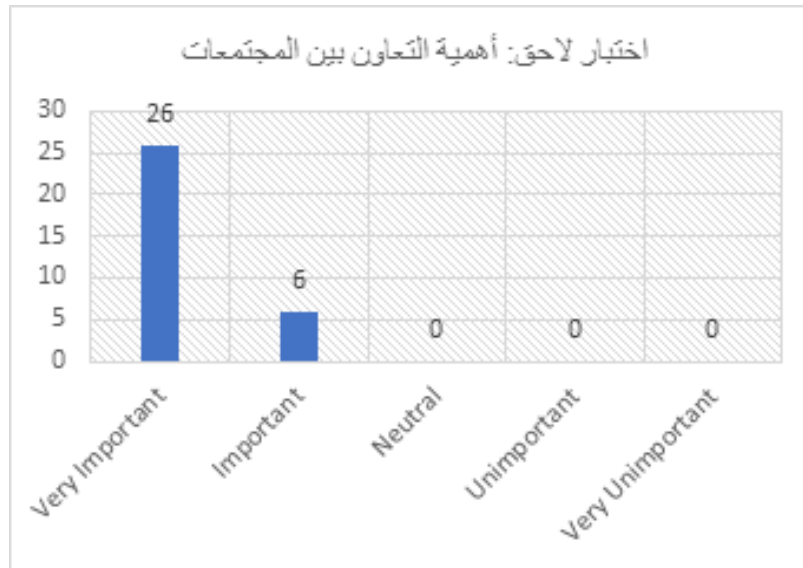
معدل وأهمية التعاون بين المجتمعات

لتقييم معدل مشاركة المشاركين في التعاون بين المجتمعات، طُلب منهم الإشارة إلى عدد المرات التي تفاعلوا فيها مع مجتمعات أخرى من أجل حل التحديات المشتركة. كانت النتائج متباينة إلى حد ما، مما يشير إلى احتمال قلة معدل التفاعل بين المجتمعات. على وجه التحديد، أشار ٧ فقط من المشاركين في الاختبار المسبق إلى تكرار مشاركتهم مع مجتمعات أخرى. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذا النقص، يوضح الشكل ١٠ أن الغالبية العظمى من المشاركين تعتبر هذه المشاركات مهمة للغاية.

الشكل ٩. السؤال: كم مرة تشارك في مناقشات مع أفراد من مجتمعات أخرى في سنجار لحل القضايا المشتركة؟



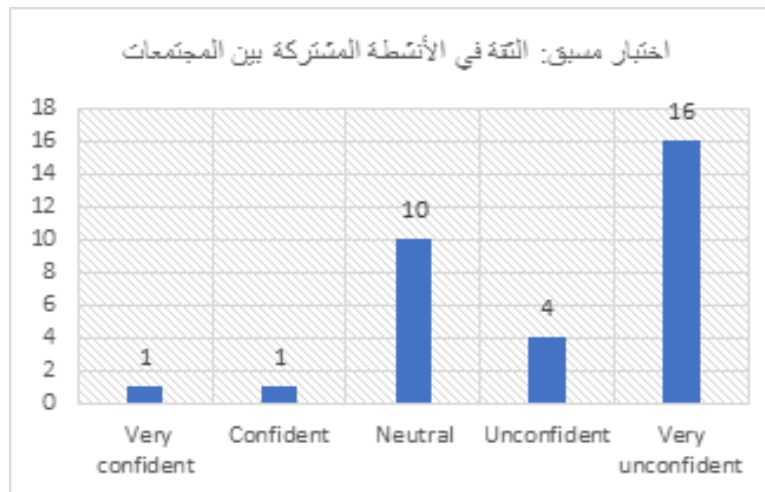
الشكل ١٠. السؤال: هل تعتقد أن التعاون بين المجتمعات المحلية في سنجار مهم لحل المشاكل المشتركة في ظل الظروف الحالية؟



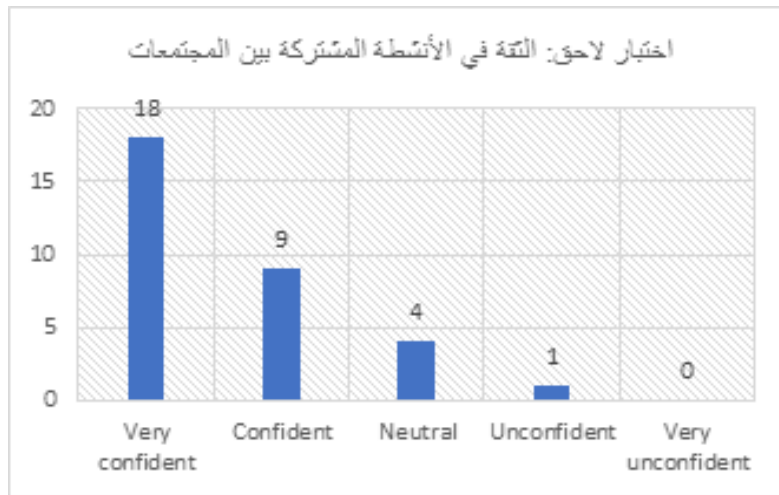
مستويات الثقة في المشاركة في الأنشطة المشتركة بين المجتمعات المحلية بعد الحوار

يبدو أن الحوارات المشتركة بين المجتمعات المحلية قد ساهمت بشكل ملحوظ في تخفيف مستويات الريبة وأثرت بشكل كبير على مستويات ثقة المشاركين في التعاون مع المجتمعات المحلية الأخرى لتسوية الخلافات. أظهر الاختبار المسبق أن ٦٢,٥٪ من المشاركين في الحوار كانوا يشعرون بعدم الثقة أو بعدم الثقة الشديدة في التعاون مع المجتمعات الأخرى لمعالجة التحديات المشتركة، في حين ظل ثلثهم مترددين أو غير متيقن من موقفهم. أعرب اثنان فقط من المشاركين عن ثقتهم في الانخراط مع المجتمعات الأخرى، مما يدل على وجود توترات خطيرة في الروابط المجتمعية (الشكل ١١). تظهر نتائج الاختبار اللاحق، الموضحة في الشكل ١٢، بوضوح أن الغالبية العظمى، ٢٧ من أصل ٣٢ مشاركاً، أصبحت واثقة من العمل التعاوني مع المجتمعات الأخرى لمواجهة التحديات المشتركة. ولم يبق سوى مشارك واحد غير واثق وأربعة مترددين، بينما غير الباقون مواقفهم. وهذا تغيير مهم إلى حد ما، ويدل على أهمية التدخلات المدروسة في تغيير التصورات.

الشكل ١١. السؤال: إلى أي مدى تشعر بالثقة في العمل مع أشخاص من مجتمعات أخرى لإيجاد حلول للتحديات المشتركة؟



الشكل ١٢. السؤال: بعد المشاركة في الحوار، ما مدى ثقتك في العمل مع أشخاص من مجتمعات أخرى لحل المشاكل المشتركة؟



منصة أصحاب الشأن في سنجار: آلية تعاونية خاصة للحكومة

المنصة في الميدان

بعد تمهيد وتجهيز مكثفين شملت مناقشات حول قائمة المشاركين ومواضيع النقاش والمكان وتنظيم الاجتماع، دخلت منصة سنجار أصحاب الشأن في سنجار طورها التشغيلي. وقد تم في هذه المرحلة اختبار إمكانيات المنصة بشكل عملي، حيث اجتمع أعضاء المجتمع المحلي ومسؤولون مختلفون لمناقشة بعض التحديات بشكل مفتوح ووراء أبواب مغلقة. وقد وفرت المنصة في الواقع مساحة فريدة ومصممة خصيصاً حيث تحول الحوار إلى مشاركة، وترجمت الشكاوى إلى مطالب، وبدأت الالتزامات المشتركة تتبلور.

عُقدت أول جلسة للمنصة في الموصل، التي اعتبرت مكاناً محايداً لجميع المجتمعات المعنية، في يوم الاثنين ٤ نوفمبر ٢٠٢٤. في هذا الاجتماع المغلق والحيوي الذي استمر ثلاث ساعات، شارك ٢٥ عضواً من مجتمع سنجار، بما في ذلك الإيزيديون والعرب والأكراد الشيعة والأكراد السنة، بشكل مباشر مع محافظ نينوى عبد القادر الداخيل ونائبه سيروان روزباني. ومن بين المشاركين من المجتمعات المحلية، كان هناك نشطاء من المجتمع المدني وقادة عشائر وقادة دينيون وصحفيون ونشطاء في مجال حقوق المرأة ومحامون ومسؤولون حكوميون سابقون وموظفون مدنيون من القطاع العام. وحضر الجلسة ٢٥ مشاركاً يمثلون مركز سنجار وشمال وجنوب سنجار والنازحين داخلياً.

أُتيحت لكل مشارك فرصة فريدة للتواصل مباشرة مع المحافظ والتعبير عن مخاوفهم ومطالبهم من الحكومة بشأن أولويات مجتمعاتهم. ركزت المناقشة، التي نُظمت لاستكشاف السبل المحتملة للمضي قدماً في إعادة إعمار سنجار، بشكل كبير على الاحتياجات الملحة لتحسين تقديم الخدمات وإصلاح البنية التحتية في سنجار.

السرد

سلطت مؤسسة ميري الضوء في الاجتماع على الديناميات المعقدة في سنجار، مؤكدة على أهمية الحوار والتفاعل بين صانعي القرار والجمهور كطريق للتقدم، ومشيئة إلى أهمية إزالة الطابع السياسي عن سنجار وأهمية عودة النازحين. وأضافت مؤسسة ميري أن مثل هذه العملية تتطلب دعماً فعالاً ومتبادلاً من الحكومة المحلية في نينوى وأهالي سنجار. وبهذه الطريقة، انطلقت المنصة وبدأت مناقشة مهمة حول مستقبل سنجار. وأعرب محافظ نينوى عن تقديره لهذا النوع من الدعم لسنجار واعترف بأهمية هذه المنصة في تقريب المجتمعات المحلية من السلطات.

وتضمنت المنصة نداءات إنسانية ودعوات لإيلاء أهمية لسنجار وضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لمواجهة التحديات التي تواجه المنطقة. وتعهد المحافظ بإكمال جميع طلبات التعويض عن الأضرار المادية التي ألحقها تنظيم داعش بحلول منتصف عام ٢٠٢٥،



وأعرب عن أمله في أن تتم الموافقة على خدمات مثل مشروع توسيع شبكة المياه الوطنية وتنفيذها. كما أشار الدخيل إلى مشاريع أخرى، بما في ذلك بناء قرية كوتشو الحديثة بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، ومستشفى بسعة ١٠٠ سرير في سنجار، ومستشفى بسعة ٢٥ سريرًا في سنوني.

احتياجات وأولويات أهالي سنجار

خلل بقية المناقشة، تبادل المشاركون مخاوفهم واحتياجاتهم. وتم تحديد العديد من الاحتياجات والأولويات الرئيسية كما هو مفصل في الجدول ٤. وتظهر اللائحة أن المطالب التي عبر عنها ممثلو المجتمع المحلي تتعلق في الغالب بتوفير الخدمات الأساسية وإعادة تأهيل البنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية ودعم سبل العيش. والجدير بالذكر أن هذه المطالب غير سياسية بطبيعتها، وعملية في نطاقها، وقابلة للتنفيذ من الناحية المالية، وكما أشار المحافظ في الاجتماع، "قابلة للتنفيذ وضمن مخصصات الميزانية". والأهم من ذلك أن صياغة قائمة المطالب باتت ممكنة بواسطة منصة أصحاب الشأن في سنجار، والتي وفرت مساحة شمولية لإقامة حوار منظم.

ومن خلال توجيه المناقشات نحو الاحتياجات المللموسة في مجال تقديم الخدمات وبعيدًا عن القضايا السياسية الخلافية، نجحت المنصة في نزع الطابع السياسي عن العملية، وتعزيز المشاركة البناءة بين المجتمعات المحلية، وتمكين صياغة أولويات قابلة للتنفيذ وبشكل مشترك دون إثارة توترات بين ممثلي المجتمعات المحلية المشاركة.

رقم	المطالب	المكان
١	توفير مواقع بديلة خاصة بالبطاقة الوطنية للنازحين في أماكن النزوح كالموصل وإقليم كوردستان. الطواير طويلة جدا في سنجار.	الموصل، دهوك، أربيل، السليمانية
٢	التركيز على خريجي سنجار في التعيين الحكومي وخصوصا في السلك التربوي.	قضاء سنجار
٣	رفع نسب التعويضات. المبلغ الحالي ٣ مليون دينار عراقي وهذا لا يكفي مقارنة بقيمة الأملاك والبيوت في القضاء.	قضاء سنجار
٤	بناء مستوصف	(قرية كون روي (جحر الثعلب
٥	بناء مدرسة	(قرية كون روي (جحر الثعلب
٦	تمديد شبكة الماء	(قرية كون روي (جحر الثعلب
٧	تقليل أو رفع الضرائب على المحلات والمعامل في سنجار كونها معدومة أو مهدمة	مركز سنجار
٨	ترميم وإنارة الشوارع الرئيسية في سنجار	مركز سنجار
٩	بناء المجاري في مجمع دوميز نظرا لعودة ١٠٥ إليه	مجمع دوميز
١٠	تمديد ماء الشرب إلى مجمع دوميز نظرا لعودة ١٠٥ إليه	مجمع دوميز
١١	ترميم أسواق دوميز	مجمع دوميز
١٢	ترميم المدارس في تل بنات	تل بنات
١٣	ترميم الملعب الخماسي في تل بنات	تل بنات
١٤	رفع واطية الكهرباء في تل بنات	تل بنات
١٥	توفير الكادر في دائرة كهرباء تل بنات	تل بنات
١٦	توفير الماء في قرية تل فهد	تل فهد
١٧	استئناف رواتب الرعاية الصحية للارامل والمطلقات. انقطعت عنهم الرواتب بحجة انهم يستلمون الإغاثة في إقليم كوردستان بالرغم من عودتهم.	قضاء سنجار
١٨	التقليل من نسبة الملوحة في قرى رجم العبد/الخازوكة والقرى المجاورة	رجم العبد/الخازوكة والقرى المجاورة
١٩	توفير التعويضات	رجم العبد/الخازوكة والقرى المجاورة
٢٠	ترميم مدرستين في رجم العبد/الخازوكة و القرى المجاورة	رجم العبد/الخازوكة والقرى المجاورة
٢١	توفير الكادر التدريسي. رجم العبد/الخازوكة و القرى المجاورة. هناك ٥٠٠ طالب ولكن معلمين اثنين فقط، يمكن تعيين خريجي المنطقة البالغ عددهم ٨٢ خريج	رجم العبد/الخازوكة والقرى المجاورة
٢٢	بناء مركز صحي وتعين الكوادر	رجم العبد/الخازوكة والقرى المجاورة
٢٣	فتح مديرية التربية في ناحية الشمال	ناحية الشمال
٢٤	هناك نقص في ملاكات التربية بشكل عام. ٤٠٪ من الملاكات كانت تأتي من خارج القضاء وبسبب الوضع الأمني هذه الملاكات لا تداوم في سنجار الآن.	قضاء سنجار
٢٥	بناء ابنية المدارس. بسبب النقص الموجود في الأبنية، المدارس تعتمد للدوام ٣ مرات باليوم.	مركز قضاء سنجار
٢٦	إصدار أوامر التعيين للدرجات الوظيفية المخصصة لسنجار. تم تخصيص ١٠٠٠ درجة وظيفية لسنجار في قطاع التربية، ١٣٠ من ها حولت إلى القيروان، و ٢٠٠ منها إلى المخيمات ولم يصدر أوامر التعيين ٦٤٠ المتبقى.	قضاء سنجار

رقم	المطالب	المكان
٢٧	التعقيب على تبرع المحافظ ب ١٠٠ درجة وظيفية لسنجار	قضاء سنجار
٢٨	تسهيل الامر للذين يحالون للتقاعد. يطلب من الذن يحالون على التقاعد دفتر الخدمة العسكري وهذا صعب جدا.	قضاء سنجار
٢٩	زيادة عدد محطات تعبئة البنزين والدوام فيها في مركز قضاء سنجار. هناك محطة واحدة فيها والطابور طويل جدا في أغلب الأحيان.	مركز القضاء
٣٠	تشكيل لجنة للبحث عن المختطفات. لم تحمل الحكومة العراقية ملف المختطفات بجديّة في حين أن هناك الآلاف منهم مختطفات لحد الآن.	قضاء سنجار
٣١	معالجة المقابر الجماعية وبجديّة. وجودها دون معالجة تطيل وتزيد من حدة التأثير النفسي على المجتمع الإيزيدي	قضاء سنجار
٣٢	تأسيس وفتح لمركز خدمات نفسية للناجيات	قضاء سنجار
٣٣	ترميم وتوسيع الطريق الرابط بين الموصل و تلعفر و سنجار. الوضع الحالي سبب موت العديد من المواطنين.	قضاء سنجار
٣٤	توفير آليات لدائرة البلدية	قضاء سنجار
٣٥	التقليل من الروتين في الدوائر الخدمية	قضاء سنجار
٣٦	توفير الماء والكهرباء للقرى	قضاء سنجار
٣٧	توفير فرص العمل لسكان القرى والأماكن المحيطة بمركز سنجار	قضاء سنجار
٣٨	بناء ٣ جسر مشاة لمرور الطلبة على الشوارع القريبة من المدارس	مركز القضاء
٣٩	تبليط الشوارع في قرية القابوسية و الشهابية	مركز القضاء
٤٠	فتح محطة تعبئة في القحطانية. فهي الوحيدة في العراق التي ليست فيها محطة تعبئة.	القحطانية
٤١	فتح فرع مديرية التربة، والمحكمة ودائرة الشرطة في القحطانية	القحطانية
٤٢	بناء أبنية مدرسية في القحطانية. يدرس ١٨٠٠ طالب وطالبة في مدرستين في ناحية القحطانية	القحطانية
٤٣	تبليط الشوارع في ام الشبابيط المؤدية إلى سنجار	مركز القضاء
٤٤	تبليط الشوارع الرابطة بين زورافا وناحية الشمال وكذلك من قرية الوردية إلى باب الشير	ناحية الشمال
٤٥	توفير الخدمات العامة في مجمع العدنانية	مركز القضاء
٤٦	فتح دائرة شؤون وتمكين المرأة. هذه الدائرة موجودة في الموصل	مركز القضاء
٤٧	فتح مركز مناهضة العنف ضد المرأة	مركز القضاء
٤٨	توفير فرص للنساء السنجاريات ضمن الحكومة المحلية في الموصل لضمان مشاركتها في صنع القرار.	الموصل
٤٩	إكساء الشارع الرئيسي بين قرية القابوسية و سنجار	مركز القضاء
٥٠	توفير الكادر التدريسي في القابوسية	مركز القضاء
٥١	إعفاء الجباية من المزارعين لدعم العودة في القابوسية	مركز القضاء
٥٢	رفع الأنقاض في الأسواق	مركز القضاء
٥٣	توفير جهاز مفراس لمستشفى سنجار	مركز القضاء

رقم	المطالب	المكان
٥٤	توفير أماكن ترفيهية للناس للتقليل من حجم المآسي	قضاء سنجار
٥٥	إقامة مهرجانات شبابية ورياضية في سنجار	قضاء سنجار
٥٦	إقامة جلسات مع مدراء الدوائر الخدمية لمعرفة المشاكل وتقديم الدعم	قضاء سنجار
٥٧	إزالة آثار الإبادة في سنجار	قضاء سنجار
٥٨	تشجيع المنظمات وتسهيل عملهم خصوصا في نقاط التفتيش في سنجار للتخفيف من معاناة الناس وتسريع عملية إعادة الاعمار	قضاء سنجار
٥٩	حلحلة مشكلة الأراضي لتوزيعها على الناجيات. حاليا لا توجد أراضي لتوزيعها عليهم.	قضاء سنجار
٦٠	تخصيص جزء من مشروع تمكين لشباب سنجار	قضاء سنجار
٦١	تمكين حرية الصحافة في سنجار. هناك معاملة قاسية تجاه الصحفيين والإعلاميين في سنجار	قضاء سنجار
٦٢	إنهاء التبليط للشارع الرابط بين معسكر القوة الجوية وصولاً.	مركز القضاء
٦٣	متابعة بناء جامعة سنجار	قضاء سنجار
٦٤	إنهاء تبليط شارع السايو	مركز القضاء
٦٥	صرف مبالغ التعويض للنازحين	قضاء سنجار
٦٦	معالجة المشاكل فيما تعلق بالمستشفى الفرنسي وفتحها	مركز القضاء
٦٧	توفر الأخصائيين من الدكاترة في المستشفيات على مستوى القضاء	قضاء سنجار
٦٨	معالجة الكهرباء الواطئة الفولتية في تل بنات	تل بنات/ القيروان
٦٩	ترميم الشوارع في تل بنات	تل بنات/ القيروان
٧٠	رفع الأنقاض في تل بنات	تل بنات/ القيروان
٧١	تحويل الشرطة إلى مكان آخر غير ثانوية الوليد التي تسكنها الشرطة	تل بنات/ الشرطة
٧٢	دعم ذوي الإعاقة عن طريق فتح قسم التأهيل. هناك ١٧١٥ معاق في قضاء سنجار.	قضاء سنجار
٧٣	ترميم مركز ذوي الإعاقة وتوفير الخدمات فيها. المركز موجود في بيت.	مركز القضاء
٧٤	تمديد مشروع الكيل الضوئي لسنجار	قضاء سنجار
٧٥	تبليط الشوارع في قرى ناحية الشمال	ناحية الشمال
٧٦	تسهيل عملية الحصول على شهادة الوفاة في القرى	قضاء سنجار
٧٧	توفر مراكز الشرطة في القرى	قضاء سنجار
٧٨	توفير كاتب عدل في ناحية سنوني	ناحية سنوني
٧٩	ترميم وتوسيع الشوارع	ناحية سنوني
٨٠	توفير الكوادر التدريسية. ٤٥٠ طالب وكادر رسمي واحد في احد المدارس.	ناحية سنوني
٨١	إعتبار الساكنين في الموصل كانزحين من قبل دائرة الهجرة والمهجرين	قضاء سنجار

السنجاريون موضوعيون ويكونون التقدير

أثبت النهج الذي اتبعه السنجاريون في هذه العملية، ومشاركتهم في هذه الجلسات الحوارية، أنهم موضوعيون وعلى درجة عالية من الإيجابية. وكانت ردود الفعل من الممثلين الذين حضروا مختلف جلسات الحوار إيجابية للغاية رغم أنها كانت متفائلة بحذر، مع الإعراب عن التقدير العميق للجهود المبذولة في هذه الدراسة ولأي إجراءات قد تتخذها السلطات.

وأعرب المشاركون عن امتنانهم للمنصة التي تجمع بين الجمهور وصناع القرار مع التركيز على التحديات المشتركة، بما في ذلك تقديم الخدمات، والنهج المتمركز حول المجتمع لحل النزاعات. وإدراكاً لقيمة المنصة، تعهد المحافظ شخصياً بعقد اجتماع آخر لمراجعة التقدم المحرز في وعوده والمطالب المقدمة. ووعد بأن "٩٠٪ من المطالب قابلة للتنفيذ وتقع ضمن نطاق صلاحياته، أما الباقي، فسوف يبذل قصارى جهده لتلبيتها أيضاً".

وفي معرض تعليقه على تجربة منصة أصحاب المصلحة في سنجار، قال أحد المشاركين العرب السنة: "هذه هي المرة الأولى التي نجلس فيها معاً ولا ينتهي بنا الأمر بالشجار".^{١١} وعلق أحد الايزيديين قائلاً: "الجلوس في غرفة مع المحافظ والتعبير عن مخاوفنا ومطالبنا هو حلم أصبح حقيقة بالنسبة لي".^{١٢}

أنموذج للمناطق الخاضعة للصراعات

تكلل التقدم المتسلسل للمنهجية التصاعدية بإنشاء منصة أصحاب الشأن في سنجار (SSP). وقد صممت هذه المنصة خصيصاً للتخفيف من حدة الديناميات السياسية المتعددة الأبعاد في سنجار من خلال تعزيز دور الفاعلين وتشجيع التعاون بين المجتمعات المحلية، حيث وفرت مساحة استشارية وتشاركية يلتقي فيها أعضاء مختلف المجتمعات العرقية والدينية مباشرة مع السلطات لمعالجة التحديات المشتركة في مجال الحوكمة. وبهذه الطريقة، ستعمل هذه الآلية على سد الفجوة بين الجمهور والسلطات المحلية. وقد استندت المشاركة في منصة سنجار إلى حد كبير على المنهجية التدريجية التي وضعها ميري، والتي كانت بدورها أساسية في تحديد المرشحين المحتملين الذين يمكنهم المشاركة بشكل بناء في المنصة. وعلى هذا النحو، سعت مؤسسة ميري بعناية إلى اختيار حوالي ٢٥ فرداً من مجموعة المشاركين في المقابلات الفردية والمجموعات النقاشية المركزة وجلسات الحوار المجتمعي للانضمام إلى المنصة، بما في ذلك ضحايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، مع تخصيص حصة لا تقل عن ٢٥٪ للنساء.

الملكية المحلية

في البداية، قامت مؤسسة ميري برسم مخطط أولي للمنصة، وعرضت الفكرة على أصحاب المصلحة وطلبت منهم تقديم الآراء الأولية أثناء إجراء المقابلات والأنشطة داخل المجتمعات المحلية وفيما بينها. وبهذه الطريقة، لم تقم ميري بقياس التصورات حول هذه العملية والحصول على ردود فعل أولية فحسب، بل وفرت أيضاً مساحة للملكية العامة من خلال المشاركة المستمرة. في حين أن البعض كان متشككاً في مثل هذه المنصة بسبب استمرار إهمال الحكومة العراقية للمنطقة وتجاهلها لها، إلا أن الكثيرين أيدوا فكرة منصة الأمن المجتمعي. وفي الواقع، قدموا رؤى قيّمة حول عوامل الخطر المحتملة والاعتبارات التي يمكن أن تسهم في نجاح مثل هذه المبادرة.

سد الفجوة بين المواطنين والسلطات

يعد إنشاء منصة شاملة من شأنها أن تربط المجتمعات المحلية بالسلطات المعنية بشكل منظم جانباً أساسياً من جوانب المبادرة بالنسبة لميري، فتفاصيل مواضيع النقاش ومستويات الشراكة والتعاون مع السلطات تركت للمناقشة أثناء جلسة المنصة. أما فيما يتعلق بموضوع المناقشة في المنصة، فقد تركت مفتوحة لتشمل فرص التعليق على المشاريع المنجزة، والشراكة والتعاون، ومناقشة المظالم، وغيرها. ولكن الأهم من ذلك حرصت ميري على توضيح أن المنصة هي منصة شبه رسمية، تهدف فقط إلى تعزيز الهياكل القائمة، مثل المجالس المحلية المنتخبة، وليست بديلاً عنها أو إضافة طبقات بيروقراطية جديدة. وستعمل المنصة على إثبات أن المبادرات الاستراتيجية المهمة التي يتم تصميمها بالتعاون مع أصحاب المصلحة المحليين وتنفيذها بالشراكة معهم من المرجح أن يكون لها تأثير مستدام في سد الفجوة بين السلطات والمواطنين.

نموذج مرن

تجدر الإشارة إلى أن هذه العملية التشاركية ستظل ديناميكية مع وجود مجال كافٍ للتعديل لتعكس مباحثات SSP. إذ بإمكان نجاح هذه العملية أن يكون تجربة تحويلية بحد ذاتها لأهالي سنجار. حيث يمكن أن يكون المشاركة الفعالة والاستماع إلى المشاركين وإبداء الرأي في كيفية إدارة المشروع تجربة تمكينية بحد ذاتها. وبالنسبة لصانعي السياسات على المستوى الوطني والمحلي، يمكن أن تكون هذه العملية نموذجاً قابلاً لتجربته في حالات النزاع الأخرى في العراق.

القيمة المضافة

علاوة على ذلك، يمكن استخدام هذه المنصة كنظام حساس للإنذار المبكر والاستجابة، حيث توفر قنوات اتصال مباشرة لحل النزاعات أو منعها بمجرد ظهورها. بالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام هذه المنصة لتعزيز وتأكيد العديد من المناسبات التاريخية والعاطفية والعرقية والدينية والوطنية الموحدة، فضلاً عن القيم والاحتياجات والتحديات المشتركة في سنجار. وبهذا المعنى، يمكن استخدامه لإعادة بناء هوية موحدة لسنجار؛ وبناء الجسور، وتسهيل الحوار والتفاعلات التعاونية؛ وتعزيز قنوات اتصال عمودية فعالة للسلطات المحلية والوطنية؛ واقتراح طرق لإزالة العوائق التي تحول دون التقدم وتقليل الخوف المتبادل والتهديدات أو تصعيد العنف.

من المبادرة إلى المؤسسة: إستدامة منصة أصحاب الشأن في سنجار

لقد سعت العديد من مبادرات بناء السلام على مدى سنوات منذ عام ٢٠١٤ إلى تعزيز الاستقرار والتماسك المجتمعي في سنجار من خلال إبرام مواثيق واتفاقات مختلفة. ومع ذلك، أدى الافتقار إلى الإرادة السياسية وتعقيد الديناميات المحلية وغياب الدعوة والضغط المستمرين إلى إحباط هذه الجهود، مما ساهم في تزايد الشعور بالفتور واللامبالاة بين المجتمعات المحلية. لقد انهارت إلى حد كبير الأدوات الحالية، بما في ذلك اللجان المنصوص عليها في اتفاقية سنجار لعام ٢٠٢٠ ولجنة التنسيق المحلية التي يديرها مستشار رئيس الوزراء. وقد أدى هذا الفراغ إلى تقويض الحوكمة والتعافي، وتعميق عدم الثقة بين المجتمعات المحلية، وترك السكان دون سبل جديدة بالثقة لحل النزاعات، أو التعبير عن المظالم، أو الدفع بالأولويات المشتركة. على الرغم من المبادرات المحلية والدولية المتكررة، لا تزال الفجوة بين المواطنين والسلطات واسعة، مما يتسبب في خلق حالة من عدم الرضا عن معدلات التعافي وإعادة الإعمار الحالية.

الدعوة إلى التبني

وإدراكاً لذلك، حافظت مؤسسة ميري على إبقاء سنجار ضمن أولوياتها، حيث لفتت انتباه الجمهور وصناع القرار إليها من خلال عقد اجتماعات مفتوحة ومغلقة، بالإضافة إلى المناقشة في ملتقى ميري، وهو الحدث السنوي الرئيسي للمؤسسة. وللحفاظ على الزخم الذي حققته المنصة، قامت مؤسسة ميري بالتفاعل مع كل من الحكومة الاتحادية العراقية وحكومة إقليم كردستان، حيث سلطت الضوء على إمكانات هذه المنصة في إحداث تحول في الحوكمة المحلية في سنجار. وقد تم إطلاع أعضاء البرلمان المعنيين على المنصة وتشجيعهم على المشاركة بنشاط كوسيلة لبث الثقة والتحفيز بين الأعضاء وكذلك بين الجمهور العام. بالإضافة إلى ذلك، ومن أجل تعزيز تأثيرها، تم تشجيع المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة على الانضمام إلى المنصة. إن مشاركة المحافظ ونائبه، إلى جانب توفير التمويل المحدود اللازم لتشغيل المنصة، يشكلان أساساً مهماً لإضفاء الطابع المؤسسي التدريجي على المنصة.

للحفاظ على الثقة العامة المكتسبة من هذه الدراسة التدريجية والحفاظ على استدامة منصة أصحاب الشأن في سنجار SSP، من المهم تثبيت المنصة ضمن عمليات الحوكمة الرسمية. ولتحقيق ذلك، يجب على السلطات المحلية وصناع القرار الوطنيين إظهار الإرادة السياسية وتقديم الدعم المستمر، في حين يمكن للشركاء الدوليين تعزيز شرعية المنصة من خلال المساعدة الفنية والمالية وتقديم المشورة.

علاوة على ذلك، وليس بدلاً من ذلك

ومن المهم ألا يُنظر إلى المنصة على أنه مبادرة منعزلة تخص النزاع في سنجار، بل ينبغي النظر إليها كنموذج للحكم التشاركي الذي يوجه أصوات المجتمع المحلي إلى صنع القرار، ويقلل من مخاطر التهميش، ويساعد على سد الفجوة بين السلطات والمواطنين. فإذا تمت تعزيزها ومأسستها، فبإمكانها أن تحدث تغييراً في الحوكمة في سنجار وتساعد في تخفيف التوترات والمظالم، كما يمكن أن تكون نهجاً قابلاً للتكرار في مناطق أخرى في العراق عانت من النزاعات. في سياق هذه العملية، يمكن لمؤسسة ميري أن تلعب دوراً تيسيرياً في تأطير السياق والمواءمة والجمع بين الأطراف، لضمان أن يظل الحوار بناءً وشاملاً ومرتبلاً ارتباطاً وثيقاً بالسياسات العامة على المستويين الاتحادي والإقليمي.

نظرة عامة على المنهجية

نظرة عامة على المنهجية

اعتمدت هذه الدراسة منهجية تدريجية ممنهجة مصممة لزيادة وتعزيز فهم الديناميات، وترسيخ الملكية المحلية، وبناء الأسس تدريجياً لبناء آلية حوار وتعاون بناء بشأن سنجار. تم إجراء البحث على مراحل متتالية، حيث عززت كل مرحلة المرحلة التي تليها، وبلغت ذروتها بإنشاء منصة أصحاب الشأن في سنجار (SSP).

اعتمدت هذه الدراسة على مراجعة الأدبيات المتعلقة بالموضوع، حيث جمعت بين الأبحاث الأكاديمية والتقارير السياسية والتقييمات الإنسانية ذات الصلة بالحوكمة والنزوح والتعافي في سنجار. كانت المراجعة مبنية على تحديد المشكلات وكانت تكاملية، تهدف إلى تحديد الثغرات في الحوكمة والإدارة وإلى تحديد السياق العام للعمل الميداني الذي تقوم به مؤسسة ميري (MERI) ضمن إطار أوسع من الأدلة. بدأت الدراسة بالمراجعة النظرية وتحليل السياق، حيث تم فحص الأدبيات الموجودة والأطر القانونية وهياكل الحوكمة والمشهد السياسي والأمني والعلاقات المجتمعية وحركة السكان ومبادرات بناء السلام السابقة. ساعدت هذه الخطوة على فهم الظروف بشكل أفضل، وسهّلت تحديد الجهات الفاعلة الرئيسية وديناميات السلطة والعوائق الهيكلية، كما ساهمت في توجيه تصميم خطوات البحث اللاحقة.

بعد مراجعة الأدبيات، أجرت مؤسسة ميري استطلاعاً يمثل ٦٥٦ فرداً في جميع أنحاء المنطقة وفي مخيمات النازحين داخلياً في دهوك من أجل التوصل إلى تصورات السكان المحليين لمجتمعات سنجار المتنوعة. قدم الاستطلاع مجموعة بيانات كمية لقياس مستويات الوعي والثقة والمواقف تجاه الحوكمة والأمن واتفاقية سنجار.

طريقة أخذ العينات

سنجار منطقة متنوعة عرقياً ودينياً. إذ عاش الإيزيديون والأكراد والعرب والمسيحيون تاريخياً في سنجار ومارسوا معتقداتهم ومذاهبهم الدينية المتنوعة. ولرصد هذا التنوع، تم استخدام عينة عشوائية متباينة في هذا الاستطلاع. تم اختيار المشاركين عشوائياً من قبل باحثين مدربين وطلب منهم المشاركة في الاستطلاع بعد الحصول على موافقتهم التي تضمنت تفاصيل المشروع والوقت التقريبي الذي يستغرقه الاستطلاع وحقوق المشاركين وطرق حماية البيانات والخصوصية.

المواقع المستهدفة

نظراً للتنوع في تركيبة مجتمعات سنجار، تم إجراء الاستطلاع في أربع مناطق:

- جنوب جبل سنجار، بما في ذلك مركز سنجار والقرى المحيطة به
- شمال جبل سنجار، بما في ذلك منطقة سنوني والقرى المحيطة بها
- مخيمان للنازحين في محافظة دهوك (مخيم شاريّا ومخيم قاديا)

المشاركون

نظراً لعدم وجود تعداد سكاني حديث وغياب بيانات موثوقة عن حجم السكان في سنجار، اعتمدت الدراسة على مصفوفة تتبع البيانات التابعة للمنظمة الدولية للهجرة (IOM) لأخذ عينات من السكان المشاركين. تتبع هذه المجموعة من البيانات عدد النازحين والعائدين في جميع أنحاء العراق. تم استخدام مؤشر العودة كمؤشر تقريبي لعدد السكان في منطقة سنجار، والذي تم تقسيمه إلى مستويات فرعية أيضاً. تمت مقارنة الأرقام مع التقديرات التي قدمها باحثو مؤسسة ميرى المحليون في سنجار للحصول على تقدير موثوق لعدد السكان في جميع أنحاء سنجار. لكل مجتمع مستهدف وفي كل منطقة مستهدفة، تم استهداف ما لا يقل عن ١٠٠ شخص. تجدر الإشارة إلى أن نتائج الاستطلاع لها هامش خطأ يبلغ ± 10 نقاط مئوية وفاصل ثقة بنسبة ٩٥ في المائة للنتائج على مستوى المجموعات.

المناطق	المجتمعات
جنوب جبل سنجار	العرب
	الاييزدية
	الشيعة
شمال جبل سنجار	العرب
	الاييزدية
مخيمات النزوح	الاييزدية

بناءً على مراجعة الأدبيات ونتائج الاستطلاع، أجرت مؤسسة ميرى ٧٨ مقابلة مع مصادر معلومات رئيسية (KIs). تم استخدام المقابلات مع مصادر المعلومات الرئيسية كوسيلة نوعية للحصول على آراء متعمقة من أشخاص لديهم معرفة متخصصة أو تأثير على قضايا الحوكمة والنزوح والتعافي في سنجار. وقد وفرت هذه المقابلات، التي لا تهدف إلى أن تكون ممثلة إحصائياً، سياقاً وتفسيراً، ووفرت وجهات نظر مفصلة ودقيقة حول شكاوى المجتمع، والروايات المتضاربة، والمجالات المحتملة للتعاون. كما ساعدت في تحديد المتعاونين المحتملين للأنشطة البحثية المقبلة. وقد شمل المشاركون في المقابلات مع مصادر المعلومات الرئيسية شيوخ العشائر، والسياسيين، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، والناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، والأكاديميين، وصناع القرار على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية. حصل باحثو المؤسسة على موافقة المشاركين قبل بدء المقابلات. في هذه المرحلة، شرح الباحثون الغرض من المقابلة ومدتها المتوقعة والتدابير المتخذة لضمان الخصوصية وحماية البيانات، مع التأكيد على أن المشاركين يحتفظون بالحق في الانسحاب في أي وقت أو رفض الإجابة على أي أسئلة يرغبون في تجنبها.

بعد الانتهاء من المقابلات الفردية مع المشاركين، عقدت مؤسسة ميرى ١١ حلقة نقاشية مع مجموعات مركزة من الإيزيديين والعرب السنة والأكراد الشيعة كل على حدة. ساعدت هذه المناقشات الجماعية على تعزيز النتائج وتيسير التفكير المجتمعي الداخلي. والأهم من ذلك، تم استخدام هذه المناقشات الجماعية عمداً كأدوات ما قبل الحوار، ليس فقط لتأكيد النتائج، ولكن أيضاً كأدوات سابقة للحوار يمكن أن تمهد الطريق لجلسات الحوار بين المجتمعات القادمة. ساعدت هذه الحوارات داخل المجتمعات على الكشف عن الآراء المتباينة، وتحديد التوترات داخل المجتمعات، وتحديد المشاركين المحتملين في المشاركة بين المجتمعات.

المرحلة التالية تضمنت حوارات مجتمعية منظمة، جمعت مشاركين مختارين بعناية من مجتمعات الإيزيديين والمسلمين للتداول حول التحديات المشتركة مثل المظالم المجتمعية والخدمات وإعادة الإعمار والأمن. من خلال تنحية قضية المصالحة المثيرة للجدل جانباً، خلقت هذه الجلسات مساحة للتعاون العملي بين السلطات المحلية وممثلي مجتمعات سنجار.

وأخيراً، مكنت هذه العملية التراكمية القائمة على الحوار من إنشاء منصة أصحاب الشأن في سنجار (SSP)، وهي آلية شبه رسمية تشاركية جمعت ممثلي المجتمع المحلي وجهاً لوجه مع السلطات المحلية وصناع القرار. وبهذه الطريقة، أرست المنصة الأساس لإضفاء الطابع المؤسسي على الحوار، وإزالة التسييس في تقديم الخدمات، وتقديم نموذج قابل للتكرار للحكومة المبنية على التعاون. وقد ضمنت هذه المنهجية متعددة المستويات، التي تجمع بين جمع البيانات بدقة والمشاركة التفاعلية، أنّ البحث لم ينتج تحليلات قائمة على الأدلة فحسب، بل أدى أيضاً إلى نتائج سياسية ملموسة وإطار عمل دائم للحوار البناء والمشاركة بين السلطات الحكومية والمواطنين.

الحواشي الختامية

- world/middleeast/iraq.html/.٤/.٠٨/٢٠١٤/https://www.nytimes.com .١
- ٣٤٧٩٥٥.٦-https://www.bbc.com/news/world-middle-east .٢
- Yazidis-Report.pdf/١٠/٢٠١٧/https://www.meri-k.org/wp-content/uploads .٣
- december/krg-welcomes-swiss-parliaments-/٢٠٢٤/https://gov.krd/ocia-en/activities/news-and-press-releases .٤
- /recognition-of-isis-crimes-against-yazidis-as-genocide
- pdf.٤٦٢١/https://www.moj.gov.iq/upload/pdf .٥
٦. مقابلة مع مكتب حكومة إقليم كردستان لإنقاذ الأيزيديين المختطفين، أبريل، ٢٠٢٤.
٧. Cheterian, Vicken. ٢٠١٩. "ISIS Genocide against the Yazidis and Mass Violence in the Middle East" .المجلة
- البريطانية لدراسات الشرق الأوسط ٤٨ (٤): ٦٢٩-٤١. doi: ١٠.٨٠, ١٠, ١٦٨٣٧١٨/١٠, ٢٠١٩, ١٩٤, ١٣٥٣.
٨. جميع الشيعة في سنجار تقريبًا هم من الكرد.
٩. https://ctc.westpoint.edu/the-islamic-states-shadow-governance-in-eastern-syria-since-the-fall-of-baghu?utm_source=chatgpt.com
١٠. sinjar-transnational--٠٣/responding-instability-iraqs-sinjar-district/.٣/٢٠٢٤/https://www.chathamhouse.org .conflict-hub?utm_source=chatgpt.com
١١. مقابلات مع الأيزيديين والعرب، الموصل و سنجار، أغسطس-أكتوبر ٢٠٢٤.
١٢. https://www.nadiasinitiative.org/livelihoods?utm_source=chatgpt.com
١٣. https://www.thecaireview.com/essays/the-yazidi-genocide/?utm_source=chatgpt.com
١٤. tyranny-has-gone-kurds-and-yazidis-celebrate-recapture-/١٣/nov/٢٠١٥/https://www.theguardian.com/world .of-sinjar-from-isis?utm_source=chatgpt.com
١٥. kurds-sinjar-offensive-isis/?utm_source=chatgpt.com/٤١٠٩٧٨٩/https://time.com .
١٦. Peshmarga-forces-sinjar-isis-oust-gunfire-kurdish?utm_source=chatgpt.com/١٣/nov/٢٠١٥/https://www.theguardian.com/world .source=chatgpt.com
١٧. https://www.reuters.com/article/world/kurdish-forces-seize-iraqs-sinjar-town-from-islamic-state-/idUSKCN٠T١٠AL
١٨. https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/iraq/iraq-stabilising-contested-district-sinjar?utm_source=chatgpt.com

https://www.newarab.com/news/sinjar-reconstruction-lags-seven-years-after-yazidi-genocide?utm_source=chatgpt.com. ١٩

٢٠. مقابلة مع سياسي من سنجار، سنجار، أكتوبر ٢٠٢٤

٢١. مقابلة مع سياسي محلي، سنجار، أبريل ٢٠٢٤

https://www.meri-k.org/publication/competing-interests-in-shingal-district. ٢٢

٢٣. كان نظام التعليم يتبع مناهج تعتمد الأبجدية اللاتينية.

٢٤. مقابلة مع مسؤول حكومي محلي، سنجار، أغسطس ٢٠٢٥.

٢٥. مقابلة مع رئيس سابق لإدارة التعليم، سنجار، أكتوبر ٢٠٢٤.

٢٦. مقابلة مع سياسي من سنجار، سبتمبر ٢٠٢٤.

٢٧. مقابلة مع سياسي، سنجار، أغسطس ٢٠٢٥.

https://www.newarab.com/news/sinjar-reconstruction-lags-seven-years-after-yazidi-genocide?utm_source=chatgpt.com. ٢٨

https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/iraq/iraq-stabilising-contested-district-sinjar?utm_medium=social&utm_source=twitter. ٢٩

٣٠. مقابلة مع ناشط في المجتمع المدني، سنجار، سبتمبر ٢٠٢٤.

٣١. مجموعات النقاش المركزة، أغسطس وسبتمبر ٢٠٢٤.

٣٢. المرجع نفسه.

PMF-liberate-five-more-villages-around-Qayrawan,-west-/٣٧١٥١٥/net/en/story.https://www.kurdistan24. ٣٣
 Mosul

https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/iraq/iraq-stabilising-contested-district-sinjar. ٣٤

٣٥. مقابلة مع قائد عسكري، سنوني، يونيو ٢٠٢٤

٣٦. مقابلة مع خال علي، سنجار، يونيو ٢٠٢٤.

Shingal-Report.pdf/. ٦/٢٠ ١٧/https://www.meri-k.org/wp-content/uploads. ٣٧

the-sinjar-resistance-units-interview/. ١/٢٠ ٢١/https://www.aymennjawad.org. ٣٨

https://www.middleeasteye.net/news/syrian-kurds-seek-alliance-baghdad-end-isolation?utm_source=chatgpt.com. ٣٩

٤٠. <https://reliefweb.int/report/iraq/series-miscalculations-kurdish-referendum-and-its-fallout>.

٤١. <https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/iraq/iraq-stabilising-contested-district-sinjar>

٤٢. مقابلات مع شخصيات مجتمعية ومنظمات المجتمع المدني، سنجار ودهوك، مايو-يونيو ٢٠٢٤.

٤٣. مقابلة مع ناشط في المجتمع المدني، سنوني، يونيو ٢٠٢٤.

٤٤. مقابلة مع مدير مدرسة، سنجار، مايو ٢٠٢٤.

٤٥. مجموعة نقاش مركزة، سنجار، سبتمبر ٢٠٢٣.

٤٦. ملاحظة المؤلف. عبر الطريق الرئيسي المؤدي إلى سنجار، هناك نقاط تفتيش مختلفة من قبل الحشد الشعبي والبيشمركة والشرطة الاتحادية والجيش العراقي. من أربيل إلى سنجار، أحصى المؤلف حوالي ١٠ نقاط تفتيش.

٤٧. <https://media.com/٤٦١٥٦٩/٩٦٤>

٤٨. <https://shorturl.at/KBsRa>

٤٩. <https://shafaq.com/en/Iraq/Text-of-Sinjar-agreement>

٥٠. Ibid.

٥١. <https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/iraq/iraq-stabilising-contested-district-sinjar>

٥٢. Zmkan. A. S. (٢٠٢٤) التنافس على السيطرة في سنجار: كيف تعيق الأطراف الخارجية والمصالح المحلية اتفاقية سنجار. سلسلة أوراق مركز الشرق الأوسط في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية (٨٢). مركز الشرق الأوسط في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، لندن، المملكة المتحدة.

٥٣. المرجع نفسه.

٥٤. Puttick, M. (٢٠٢٢). "هم الذين يسيطرون": صعود القوات شبه العسكرية وأمن الأقليات في المناطق المتنازع عليها في العراق. مركز وقف إطلاق النار لحقوق المدنيين. https://www.ceasefire.org/wp-content/uploads/CFR_IraqMilitia_EN_/٠١/٢٠٢٢ pdf.May٢١

٥٥. رئاسة إقليم كردستان. (٢٠٢٣). الرئيس نيجرفان بارزاني: يجب إيجاد حل سريع وعملي لوضع اليزيديين. <https://presidency.gov.krd/en/president-nechirvan-barzani-there-must-be-a-swift-and-practical-solution-to-the-situation-of-the-yezidis>

٥٦. <https://kirkuknow.com/ar/news/٦٨٩٨٧>

٥٧. رئاسة إقليم كردستان. (٢٠٢٣). الرئيس نيجرفان بارزاني: يجب أن يكون هناك حل سريع وعملي لموقف اليزيديين. <https://presidency.gov.krd/en/president-nechirvan-barzani-there-must-be-a-swift-and-practical-solution-to-the-situation->

/of-the-yezidis

٥٨. <https://shafaq.com/en/Report/The-journey-to-solve-Baghdad-Erbil-s-disputes-starts-from-Sinjar>

٥٩. الأمم المتحدة. (٢٠٢٠). بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ترحب بالاتفاق بشأن سنجار: خطوة أولى ومهمة في الاتجاه الصحيح. <https://iraq.un.org/en/123973/unami-welcomes-agreement-sinjar-first-and-important-step-right-direction>

٦٠. <https://www.rudaw.net/english/middleeast/iraq/10102020/>

٦١. https://www.mfa.gov.tr/no.61-irak-merkezi-hukumeti-ve-ikby-arasinda-sincar-daki-guvenlik-ve-idare--240-https://www.mfa.gov.tr/no.61-konularinda-varilan-anlasma-hk.en.mfa?utm_source=chatgpt.com

٦٢. يونس، ن. (٢٠٢١). لماذا يجب على تركيا البقاء خارج سنجار. <https://ecfr.eu/article/why-turkey-should-stay-out-of-sinjar/>

٦٣. <https://www.al-monitor.com/originals/11/2016/turkey-syria-iraq--shengal-become-second-qandil.html>

٦٤. مركز الإمارات للسياسات. (٢٠٢٠). لماذا لم يتم تنفيذ اتفاق تطبيع الأوضاع في سنجار، العراق حتى الآن؟ <https://epc.ae/en/details/brief/why-agreement-to-normalize-conditions-in-sinjar-iraq-has-not-been-implemented-yet>

٦٥. غاريزي، أ. (٢٠٢١). الصراع على سنجار: آراء العراقيين حول الأمن في المنطقة المتنازع عليها. <https://www.usip.org/publications/2021/4/struggle-sinjar-iraqis-views-security-disputed-district/>

٦٦. <https://www.rudaw.net/english/middleeast/iraq/10102020/>

٦٧. مقابلة مع مفكر يزدي، سنجار، مايو ٢٠٢٤.

٦٨. بوتك، م. (٢٠٢٢). "هم الذين يسيطرون": صعود القوات شبه العسكرية وأمن الأقليات في المناطق المتنازع عليها في العراق. مركز وقف إطلاق النار لحقوق المدنيين. https://www.cesefire.org/wp-content/uploads/CFR_IraqMilitia_EN_/01/2022/ pdf.May21

٦٩. IQ News. (٢٠٢٠). العربية. نواب عن نينوى يرفضون اتفاق سنجار ويعدونه "غامضاً". <https://www.iqiraq.news/2020/05/24/iraq-iraq-stabilising-contested-district-sinjar.html>

٧٠. مقابلة مع زعيم قبلي، القيروان، أغسطس ٢٠٢٤. تكررت هذه النظرة عدة مرات في مجموعات النقاش المركزة.

٧١. <https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/iraq/iraq-stabilising-contested-district-sinjar>

٧٢. Snell, J. (٢٠٢٠). بغداد وأربيل تتوصلان إلى اتفاق أمني وإداري بشأن منطقة سنجار. Al-Monitor. <https://www.al-monitor.com/originals/2020/11/iraq-erbil-kurdistan-krb-baghdad-sinjar-nineveh-yazidis.html>

٧٣. مجموعة الأزمات الدولية. (٢٠٢٢). العراق: استقرار منطقة سنجار المتنازع عليها. <https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/iraq/iraq-stabilising-contested-district-sinjar>

٧٤. المرجع نفسه

٧٥. غريزي، أ. (٢٠٢١). الصراع على سنجار: آراء العراقيين حول الأمن في المنطقة المتنازع عليها. <https://www.usip.org/publications/struggle-sinjar-iraqis-views-security-disputed-district/٠٤/٢٠٢١>

٧٦. لم يعد سوى عدد قليل جدًا من سكان سنجار من الأكراد السنة إلى المنطقة، إن وجدوا أصلاً. ولذلك، لم يتم تضمينهم في هذه الدراسة.

٧٧. مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث. (٢٠٢٣). الاستقرار في التنوع: الحفاظ على الهوية متعددة الثقافات للعراق: سنجار كمثال. <https://www.meri-k.org/publication/session-stability-in-diversity-saving-iraqs-multi-cultural-identity-sinjar-as--٩-https://www.meri-k.org/publication/session-an-exemplar>

٧٨. مقابلات مع نشطاء سياسيين وأكاديميين وقادة مجتمعيين، سنجار، دهوك، مايو-يوليو ٢٠٢٤.

٧٩. مقابلة مع مسؤول، أربيل، أكتوبر ٢٠٢٤.

٨٠. https://kirkuknow.com/en/news/٦٧٩٩٦?utm_source=chatgpt.com

٨١. https://www.rudaw.net/english/middleeast/iraq/٢٠٢٢٠٢٤٢?utm_source=chatgpt.com

٨٢. <https://kirkuknow.com/ar/news/٧٠٣١٠>

٨٣. المرجع نفسه.

٨٤. مقابلات مع محافظ نينوى ونائب محافظ نينوى، أربيل، أغسطس ٢٠٢٤.

٨٥. <https://shorturl.at/wp٨hM>

٨٦. https://www.mei.edu/publications/iraqs-competition-control-local-administrations-goes-national?utm_source=chatgpt.com

٨٧. الأول محلي في سنجار والثاني أنشئ بدعم من حزب العمال الكردستاني بعد احتلال تنظيم الدولة الإسلامية.

٨٨. مقابلات مع مسؤول في الحكومة العراقية والعمدة الحالي، أربيل وسنجار. أكتوبر، يوليو ٢٠٢٤.

٨٩. مقابلة مع مسؤول في الحكومة العراقية، أربيل، أكتوبر ٢٠٢٤.

٩٠. معهد أبحاث الشرق الأوسط. (٢٠٢٣). أولويات السياسة العراقية الفورية والتحديات المقبلة. <https://www.meri-k.org/publication/iraqs-immediate-policy-priorities-and-the-challenges-ahead>

٩١. مقابلة مع مسؤول حكومي عراقي رفيع المستوى، بغداد، ٢٠٢٤.

٩٢. المرجع نفسه

٩٣. مقابلة مع مسؤول حكومي رفيع المستوى، بغداد، أغسطس ٢٠٢٤.

٩٤. المرجع نفسه

٩٥. مقابلة مع مسؤول رفيع المستوى في الأمم المتحدة، بغداد، أغسطس ٢٠٢٤

٩٦. المرجع نفسه

٩٧. <https://www.refaato.iq/en>

٩٨. المرجع نفسه

٩٩. Travers, A. (٢٠٢٢). بعد مرور عام على صدور قانون الناجين اليزيديين في العراق، لم يتغير شيء بالنسبة لأولئك الذين عادوا. ٣٠.٣٢٠.٢٢٢/Rudaw. <https://www.rudaw.net/english/middleeast/iraq>

١٠٠. <https://www.youtube.com/watch?v=٥XUd٥pwFraY>

١٠١. مقابلات مع ناشط في المجتمع المدني ومسؤول من دائرة السجل العقاري، سنجار، سبتمبر ٢٠٢٤

١٠٢. <https://www.youtube.com/watch?v=٥XUd٥pwFraY>

١٠٣. هيومن رايتس ووتش. (٢٠٢٣). العراق: الصراعات السياسية الداخلية تعرقل إعادة إعمار سنجار. <https://www.hrw.org/iraq-political-infighting-blocking-reconstruction-sinjar/> ٠٦/٠٦/٢٠٢٣/news

١٠٤. مقابلات مع ناجين ونشطاء من المجتمع المدني، سنجار، دهوك، مايو-يونيو ٢٠٢٤

١٠٥. https://www.undp.org/iraq/stories/six-years-after-sinjar-massacre-support-and-services-are-vital-returning-yazidis?utm_source=chatgpt.com

١٠٦. مجموعة نقاش مغلقة للنساء فقط، سنوني، أغسطس ٢٠٢٤

١٠٧. مقابلات مع نشطاء المجتمع المدني والسياسيين والناجين، يوليو-أغسطس ٢٠٢٤

١٠٨. <https://moch.gov.iq/?article=١٢٩٤>

١٠٩. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (٢٠١٩). الملف الحضري لسنجار.

١١٠. مقابلات مع موظفي المستشفى، سبتمبر ٢٠٢٤

١١١. مقابلة مع محافظ نينوى، أربيل، سبتمبر ٢٠٢٤

١١٢. مجموعة نقاش مركزة، سنجار، أغسطس ٢٠٢٤

١١٣. مقابلة مع موظف مستشفى، يونيو ٢٠٢٤

١١٤. المرجع نفسه.

١١٥. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (٢٠١٩). الملف الحضري لسنجار

١١٦. مقابلات مع رؤساء إدارات التعليم الكردي والعربي، سنجار ودهوك، يوليو ٢٠٢٤

١١٧. مقابلة مع مدير نظام التعليم العربي، سنجار، ٢٠٢٤

١١٨. المرجع نفسه.
١١٩. مقابلة مع مدير نظام التعليم الكردي.
١٢٠. المرجع نفسه.
١٢١. المرجع نفسه.
١٢٢. مقابلة مع مسؤول حكومي عراقي رفيع المستوى، بغداد، أغسطس ٢٠٢٤.
١٢٣. مقابلات مع قادة مجتمعيين وسياسيين أيزيديين وكرد وعرب، سنجار، القيروان، دهوك، يوليو-سبتمبر ٢٠٢٤.
١٢٤. مقابلات مع قادة قبائل في القيروان، ومجموعات نقاش مركزة في الموصل، يونيو-سبتمبر ٢٠٢٤.
١٢٥. مجموعات نقاش مركزة، الموصل، أغسطس ٢٠٢٤.
١٢٦. مقابلات مع سياسيين محليين وشخصيات مجتمعية ونشطاء في المجتمع المدني، سنجار، مايو-سبتمبر ٢٠٢٤.
١٢٧. مجموعات نقاش مركزة مع عرب سُنة من شمال ووسط سنجار، الموصل، أغسطس ٢٠٢٤.
١٢٨. مجموعات نقاش مركزة مع عرب سُنة من جنوب سنجار، أغسطس ٢٠٢٤.
١٢٩. مجموعات نقاش مركزة مع غير الأيزيديين من وسط سنجار، الموصل، أغسطس ٢٠٢٤.
١٣٠. مجموعات نقاش مركزة مع الأيزيديين والعرب السنة، سنجار والموصل، يوليو-أغسطس ٢٠٢٤.
١٣١. مقابلات مع شخصيات مجتمعية ومنظمات المجتمع المدني من كلا المجتمعين، الموصل وسنجار، يونيو-سبتمبر ٢٠٢٤.
١٣٢. مجموعات نقاش مركزة مع غير الأيزيديين من جنوب سنجار، الموصل، أغسطس ٢٠٢٤.
١٣٣. مجموعات نقاش مركزة مع العرب والسنة، الموصل وسنجار، يوليو-سبتمبر ٢٠٢٤.
١٣٤. مجموعات نقاش مركزة مع غير الأيزيديين من وسط سنجار، أغسطس ٢٠٢٤.
١٣٥. مقابلات مع شخصيات مجتمعية وسياسيين أيزيديين، سنجار، مايو-أغسطس ٢٠٢٤.
١٣٦. مقابلات مع نشطاء المجتمع المدني، سنجار، دهوك، مايو-سبتمبر ٢٠٢٤.
١٣٧. https://kirkuknow.com/en/news?utm_source=chatgpt.com?٧١٠١٨
١٣٨. مجموعة نقاش مركزة مع غير الأيزيديين، الموصل، أغسطس ٢٠٢٤.
١٣٩. <https://kirkuknow.com/ar/news/٧٠٠٩٥>
١٤٠. <https://www.youtube.com/watch?v=zXpGp٥٩٠٦c>
١٤١. <https://shorturl.at/GYLZz>
١٤٢. <https://ezidi٢٤.com/?p=٤٠٢٠٢>

١٤٣. <https://www.hrw.org/report/2020/12/05/flawed-justice-accountability-isis-crimes-iraq/>
١٤٤. مقابلات مع ناجين من الأيزيديين، سنجار، ٢٠٢٤.
١٤٥. مقابلات مع ناجين، يونيو-سبتمبر ٢٠٢٤.
١٤٦. مقابلات مع ناجين وأكاديميين من المجتمع المدني.
١٤٧. مقابلة مع منظمة حقوق المرأة، مايو ٢٠٢٤.
١٤٨. قضية خالو خالو بالو الأخيرة والعديد من أوامر الاحتجاز الصادرة ضد قاسم شاشو هي أمثلة على هذا التحدي. بالنسبة لقضية خالو خالو، انظر [2VQJ2ApYetA=https://www.youtube.com/watch?v=2VQJ2ApYetA](https://www.youtube.com/watch?v=2VQJ2ApYetA)
١٤٩. مقابلات مع زعماء القبائل والمجتمعات المحلية في سنجار، ومجموعات نقاش مركزة مع الأيزيديين، يونيو-سبتمبر ٢٠٢٤.
١٥٠. مقابلات مع زعماء القبائل والمجتمعات المحلية في سنجار، ومجموعات نقاش مركزة مع الأيزيديين، يونيو-سبتمبر ٢٠٢٤.
١٥١. https://iraq.un.org/en/2020/12/05/recognition-yazidi-land-ownership-sinjar-historic-achievement-underscoring-un-and-iraqi?utm_source=chatgpt.com
١٥٢. مقابلة مع رئيس لجنة تلعفر، سنجار، أغسطس ٢٠٢٤.
١٥٣. مقابلة مع مسؤول رفيع المستوى، بغداد، أغسطس ٢٠٢٤.
١٥٤. المرجع نفسه.
١٥٥. مقابلة مع مسؤول رفيع المستوى، بغداد، أغسطس ٢٠٢٤.
١٥٦. مجموعة نقاش مركزة، سنجار، أغسطس ٢٠٢٤.
١٥٧. مجموعة نقاش مركزة، نازح ايزيدي، بادري، يوليو ٢٠٢٤.
١٥٨. المرجع نفسه.
١٥٩. مجموعات نقاش مركزة، غير ايزيديين، الموصل، أغسطس ٢٠٢٤.
١٦٠. مشارك مسلم في ICD، الموصل، أكتوبر ٢٠٢٤.
١٦١. مشارك عربي، الموصل، نوفمبر ٢٠٢٤.
١٦٢. ناشطة ايزيدية في المجتمع المدني، الموصل، نوفمبر ٢٠٢٤.

شكر وتقدير

هذا التقرير هو نتيجة بحث مكثف وتعاون واسع النطاق تم تحقيقه بفضل الدعم والمساهمات التي قدمها العديد من الأفراد والمؤسسات. تقدم مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث (MERI) خالص شكرها وتقديرها لمجتمعات سنجار التي تكرمت بمشاركة وقتها وخبراتها ووجهات نظرها خلال المقابلات والمناقشات الجماعية والحوار المجتمعي. لولا انفتاحهم وثقتهم، لما كان هذا العمل ممكناً.

كما تود مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث (MERI) أن تعرب عن تقديرها للدعم القيم الذي قدمه فريق البحث والمنسقون الميدانيون والقائمون على إحصاء السكان، الذين كفلوا بفضل تفانيهم واحترافهم إنجاز العمل الميداني بنجاح في ظل ظروف صعبة. ونوجه شكرًا خاصًا إلى فؤاد سمايل على دعمه اللوجستي المتميز ومحمد عثمان على مساعدته المتفانية في مجال تكنولوجيا المعلومات، حيث لعب كلاهما دورًا حيويًا في إنجاز هذا المشروع.

وأخيرًا، نتقدم بالشكر إلى وزارة الداخلية في حكومة إقليم كردستان ومكتب المستشار الأمني الوطني التابع لمكتب رئيس الوزراء على منحهم الموافقات اللازمة لإجراء الاستطلاع. بالإضافة إلى ذلك، نشكر محافظ نينوى ونائبه على التزامهم وحضورهم جلسات منصة أصحاب المصلحة في سنجار (SSP)، التي قدمت توجيهات وشرعية لا تقدر بثمن للعملية.

عن المؤلفين

خوگروريا هو باحث أول في مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث (MERI). تركز أبحاثه على الديناميات السياسية في العراق، مع التركيز بشكل خاص على المناطق المتنازع عليها والأقليات في جميع أنحاء البلاد. كما يدرس خوجير التفاعل بين الجماعات المسلحة والمؤسسات الحكومية، مستكشفًا كيف تشكل هياكل السلطة الحوكمة وتنفيذ السياسات وتوفير الأمن في هذه السياقات داخل العراق.

دلاور علاء الدين هو الرئيس المؤسس لمؤسسة الشرق الأوسط للبحوث (MERI)، ووزير التعليم العالي والبحث العلمي السابق في حكومة إقليم كردستان، وأستاذ الطب في جامعة نوتنغهام بالمملكة المتحدة. وقد شارك في دعم مشاريع بناء الدولة وبناء القدرات في إقليم كردستان العراق منذ عام ١٩٩٢، وفي العراق منذ عام ٢٠٠٣. تركز منشوراته البحثية، بما في ذلك عدة كتب، بشكل أساسي على الديناميات السياسية وأنظمة الحكم في العراق، مع اهتمام خاص بحقوق الإنسان وبناء المؤسسات وسيادة القانون والحكم الرشيد والديمقراطية.

تيسير الحوكمة في سنجار

ردم الفجوة بين المجتمع والسلطة



**Middle East
Research Institute**

A MERI Publication

info@meri-k.org

WWW.MERI-K.ORG

x.com/meri_info | facebook.com/meri_info

Erbil - Kurdistan Region - Iraq